الفصول من طليعة التبيين في ثبوت وحدة المنهج النقدي عند عموم الأئمة المحدثين

ويليه

مسائل وتتمات

تتعلق بالتفرد والعلل والتدليس والشواهد.

للشيخ علي حسن عبد الحميد

رحمه الله

إنتخبه

أبو إسحاق

لبريني محمد أشرف الأندلسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَشْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كثيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ:

❖ بين يديك أخي القارئ فصول مختارة من كتاب « **طليعة التبيين في ثبوت وحدة المنهج النقدي عند عموم الأئمة المحدثين** » . للشيخ علي حسن عبد الحميد رحمه الله . أفردتها لأهميتها العلمية وقيمتها الحديثية .

- بين المتقدين والمتأخرين في الزمان إجمالا .

❖ مِن المتقرَّر عند كلِّ ذي بصيرةٍ ونظَر: أنّ (الله -عز وجلّ-ما أعطى أحداً من البَشَر مَوثِقاً مِن الغلَط، وأماناً مِن الخطأ؛ فَنَستنكِفُ له منها.

بل وصل عبادَه بالعجز، وقَرَنهم بالحاجة،ووصَفَهم بالضعف والعَجَلة ...ولا نعلمُه خَصّ بالعلم قوماً دون قوم، ولا وَقَفَهُ على زمنٍ دون زمن، بل جعله مشترَكاً مقسوماً بين عباده، يَفتحُ للآخِر منه ما أَغلقه عن الأول، ويُنَبِّهُ المُقِلَّ فيه على ما غَفَلَ عنه المكثرُ، ويُحْيِيه بمتأخِّرٍ يتعقَّب قولَ متقدِّم، وتالٍ يعتبرُ على ماضٍ، وأوجب على كل مَن علم شيئاً أن يُظهِرَه وينشرَه ..) -كما قال الإمامُ الحافظُ اللغويّ المفسّر ابنُ قُتيبة- المتوفى سنةَ (276 هـ) -رحمه الله- في مقدمةِ كتابِه "إصلاح غَلَط أبي عُبيد في غريب الحديث" (ص 45) -.

* وقال العلامةُ اللُّغوي المبرَّدُ -المتوفى سنة (285 هـ) -رحمه الله- في كتابه "الكامل" (1/ 28): "ليس لقِدَم العَهْدِ يُفَضَّلُ القائِلُ [وقيل: الفائلُ، أي: المخطئ]، ولا لحِدْثانِه يُهتَضَمُ المُصيبُ، ولكنْ: يعطَى كُلٌّ ما يستحقُّ".

* وقال الإمامُ ابنُ مالكٍ الأندلسيُّ-المتوفى سنةَ (672 هـ) -رحمه الله-في مقدّمة كتابه "تسهيل الفوائد" (ص 2) -: "وإذا كانت العلومُ مِنَحاً إلهية، ومواهبَ اختصاصيّةً: فغيرُ مُستبعَدٍ أن يُدَّخَرَ لبعضِ المتأخِّرين ما عَسُرَ على كثيرٍ مِن المتقدِّمين. أعاذنا اللهُ مِن حسدٍ يَسُدُّ بابَ الإنصاف، ويَصُدُّ عن جميلِ الأوصاف".

* وقد عَقّب العلامةُ المرتضى الزَّبيديُّ -المتوفى سنةَ (1205 هـ) -رحمه الله-على كلام الإمام ابن مالكٍ -قائلاً-في "تاج العروس" (1/ 93) -: "والمعنى: أن تَقدُّم الزمان وتأخُّرَه ليست له فضيلةٌ في نفِسه؛ لأن الأزمانَ -كلَّها- متساويةٌ، وإنما المعتَبر: الرجالُ الموجودون في تلك الأزمان: -فالمصيبُ في رأيه ونقلِه ونقدِه: لا يضرُّه تأخُّرُ زمانِه الذي أظهَره اللهُ فيه.

-والمخطئ الفاسدُ الرأيِ، الفاسدُ الفهمِ: لا ينفعُه تَقدُّمُ زمانِه.

وإنّما المُعاصَرةُ -كما قيل-حِجاب، والتقليدُ المَحْضُ وَبَالٌ على صاحبِه وعذاب".

*وقال الحافظُ ابنُ حجر-المتوفى سنة (852 هـ) -: (إنَّ اللهَ -تعالى- بقُدرِته- يدّخر للمتأخِّر ما لم يقفْ عليه المتقدِّمُ- وإن كان يبذُل الوُسْعَ حين يطَّلِعُ- ..) -كما في "الجواهر والدرر" (2/ 740) -لتلميذه الحافظ السَّخاوي-رحم الله الجميع-.

* وقال العلامةُ ابن عابدين الحَنَفي- رحمه الله- في حاشيته" ردّ المُحتار على الدُّرِّ المختار" (1/ 97): (وأنت ترى كُتُبَ المتأخِّرين تفوقُ على كتبَ المتقدِّمين: في الضبطِ، والاختصارِ، وجَزالةِ الألفاظ، وجمعِ المسائل؛ لأنّ المتقدِّمين كان مصرِفُ أذهانِهم إلى استنباطِ المسائلِ، وتقويمِ الدلائل. فالعالِمـُـ المتأخِّر يصرِفُ ذهنَه إلى تنقيحِ ما قالوه، وتبْيينِ ما أجْملوه، وتقْييدِ ما أطْلقوه، وجَمْعِ ما فرَّقوه، واختصارِ عباراتِهم، وبيانِ ما استقرَّ عليه الأمرُ مِن اختلافاتِهم ... ... وعلى كلٍّ؛ فالفضلُ للأوائلِ).

مِن استدراكات علماء الحديثِ - بعضِهم على بعض-

أ-**قال الإمام في الدارقطني في كتابِه «رؤية الله»** (157):(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ بْنِ الْحَسَنِ: ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ شَبِيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جعْفرٍ الْمَدِينِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ:حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كُنَّا نُهِينَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ -مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ- الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-».

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ بَهْزٌ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ، فَقَالَ: هُوَ مُرْسَلٌ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ الْمُغِيرَةِ -يَعْنِي: أَسْنَدَهُ-؟!

قَالَ عَلِيٌّ- يَتَهَدَّدُهُ لِسُلَيْمَانَ!-: (صَحَّ ، صَحَّ، صَحَّ) ، أَيْ: هُوَ ثِقَةٌ..).

ب-وفي «تاريخ بغداد»(12/33):(أَنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكَاتِبُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْلِمٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مِهْرَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَطَّارُ – بِالرَّيِّ–، قَالَ: حَدَّثنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ الرَّازِيَّ دَخَلَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَحَدَّثَهُ، وَرَأَيْتُهُ قَدْ مَجْمَجَ عَلَى حَدِيثٍ كَانَ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– :(كان إِذَا سَجَدَ جَافَى بَيْنَ جَنْبَيْهِ). وَقَدْ مَجْمَجَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو زُرْعَةَ: أَيُّ شَيْءٍ خَبَرُ هَذَا الْحَدِيثِ؟

فَقَالَ: أَخَافُ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ،وَذَلِكَ أَنَّ سُفْيَانَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ: (كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى بَيْنَ جَنْبَيْهِ). فَقَالَ لَهُ أَبُو زُرْعَةَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، الْحَدِيثُ صَحِيحٌ. فَنَظَرَ إِلَيْهِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رِضْوَانُ الْبُخَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:(كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى بَيْنَ جَنْبَيْهِ).

وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ الصَّنْعَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى بَيْنَ جَنْبَيْهِ).

فَقَالَ أَحْمَدُ: هَاتِ الْقَلَمَ إِلَيَّ، فَكَتَبَ :(صَحَّ، صَحَّ، صَحَّ)- ثَلاثَ مَرَّاتٍ-).(فائدة): قال أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة» (278/10):(قَالَ شُجاعٌ السُّلَميُّ: يُقَال: مُجْمَج بِي :إِذا ذَهَبَ بك فِي الكَلاَمِ مذهباً على غَيْرِ الاسْتِقامةِ، ورَدَّكَ من حالٍ إِلَى حالٍ).

ج-**وقد قال العلامة المعلّمي**-في معرِض كلامه عن الإمام الحاكم النيسابوري-واجتهاداته- في «التنكيل»(2/ 693):(...حالُه في ذلك كحالِ غيرِه من الأئمة العارفين: إن وقع له خطأٌ؛ فنادرٌ- كما يقعُ لغيره-. والحُكمُ في ذلك : اطِّراحُ ما قام الدليلُ على أنه أخطأ فيه، وقَبولُ ما عداه-والله الموفق-)-وسيأتي كلامُه-رحمه الله-تامّاً- قريباً-.

واقعيّة النظر في الأحكام الحديثية -كافّةً-

وزيادةً للإيضاح.. أقولُ:

أحكامُ علماء الحديث وأئمته-متقدّمين ومتأخّرين-نوعان:

❋ الأول:ما كان منها مبيَّن السبب:

ويقال-فيه-:

هذا(السببُ):

-إمّا مُعتبَر.

-أو غير مُعتبَر:

❋ فإن كان (مُعتبَراً):قُبِل.

❋ وإلا: رُدَّ.

❋ والثاني:ما كان منها غيرَ مبيَّن السبب:

فهو خاضعٌ –في جميعِ صورِه وحالاتِه– للدليل والبرهان، والحُجّة والبيان.

ومِن تأصيلاتِ الإمام الترمذي–رحمه الله–قولُه: (وقد اختلف الأئمةُ مِن أهل العلم في تضعيفِ الرجالِ–كما اختلفوا في سِوى ذلك مِن العِلم–)–كما في«العِلَل» (2/558–بشرح الحافظِ ابنِ رجب)–له–.

وقال الإمامُ أبو عبدالله ابنُ مَنده–المتوفى سنةَ(395 هـ)–رحمه الله–في كتابه «بيان فضل الأخبار ، شرح مذاهب أهل الأثار،وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات» (ص 71)–بعد ذِكره جماعةً من الرواة (الذين قبِلهم جماعةٌ مِن أهل المعرفة والتمييز، وردّهم جماعةٌ)–: (...وغيرُهم جماعةٌ يَكْثُرُ تَعدادُهم –لكثرتِهم– قد أخرج عنهم محمدُ بن إسماعيل البُخاريُّ ، وتركهم مسلمُ بن الحَجّاج ، أو أخرج عنهم مسلمٌ ، وتركهم البُخاريُّ –لكلام في حديثه، أو غُلُوٍّ في مذهبه–..)!

أقولُ:

فهل يجوزُ (!) أن يُستَدَلَّ بهذا الاختلافِ –الواقعِ فيما بينهم– للادّعاء عليهم بتباين المنهج! وتناقضه! وتمزيقه!–كما يُدّعى–اليوم–ويُراد!– وإن كان في اتجاهٍ آخرَ–!؟

فلماذا يُدندِنون –ويُطنطِنون– على مزاعمِ اختلاف المنهج وتَبايُنه – إذن– إذا حصل خلافٌ مثلُه بين متأخرّ ومتقدّم؟!!

أم أنّه إلقاءُ الأحكام جِزافاً ؟!

وقد قال الدكتور بشار عواد معروف–وهو مَن هو(!)–اليومَ–بين دعاة التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين!–بل يكادُ يكونُ المبَرَّزَ في/ مِن= مقدَّميهم!–في مقدمته على كتابِ«المسند المصنَّف المعلَّل»(30/1)–وقد ذكر بعضَ أئمة عِلل الحديث، وتعليلاتِهم التطبيقيةَ–مبيّناً منهجَه/م في ذلك–:

(..أنّنا رَدَدْنا–في الشيء بعد الشيء–على بعض مَن ساق عللاً غيرَ قادحة:

–إما بإيراد أقوال العلماء الذين ردّوا هذه العلةَ.

-أو مِن عندنا نحن.

ومِن ذلك:تعقّباتٌ على كبار الأئمة ،مِن مثل:يحيى بن مَعين،وأبي داود،وأبي حاتم الرازي، والدارَقُطني-وغيرِهم-)!!!!

وقال(37/1):(..ليس كلُّ ما جاء في كتب العِلل،وأقوال الأئمة يتعيَّن التسليمُ به؛ فكلُّ إنسانٍ يؤخَذُ من قوله ، ويُترَك -إلا رسول الله –صلى الله عليه وسلم–)!

قلت:فمَن نُصَدِّقُ ؟!ومَن نتَّبِعُ –مِن هؤلاء ومنظّريهم- ؟!

..حتى نَرْسُوَ على بَرِّ الوضوحِ العلميّ ، والشفافيّةِ المنهجّية-بدَلاً مِن هذا التداخل المضطرِب الذي هو أوسعُ بابٍ للتهرُّب من الحُجج ، والفِرار مِن البَرْهَنة-بالادّعاء أنّ هذا قولُنا..وذاك ليس قولَنا!!-!!

...أقولُ ذلك -كلَّه- غيرَ غافلٍ عمّا يدورُ في بعضِ الأوساطِ العلميةِ مِن الطعنِ في نِسبةِ تأليفِ هذا الكتاب! وأنه ليس مِن جهد الدكتور بشّار-ولا بعضِه-إلا الإنفاق الماليّ!- ، وذلك على معنى قولِ نبيِّنا –

صلى الله عليه وسلم-: «المتشبّع بما لم يُعْطَ كلابِسِ ثوبَي زُور»- أخرجه البخاري (5219)، ومسلم (2130) (127) -والله أعلمُ بحقيقةِ الحال-.

التسلسلُ التاريخيُّ للعلوم حُجّةُ الثبات والثبوت

ومِن وحيِ الحديثِ الجليلِ-آنِف الذِّكر-ودلالتِه العلميةِ العمليةِ الواقعيّة العاليةِ-المنظورة- :

❋ **قولُ الإمام مسلم بن الحجّاج**-المتوفى سنة (261هـ)-رحمه الله-في كتابه«التمييز»(ص218):«اعْلَم -رَحِمك الله- أَن صناعَة الحَدِيث وَمَعْرِفَة أَسبَابِه- مِن الصَّحِيح والسقيم- إنما هِيَ لأهل الحَدِيث -خَاصَّةً-؛ لأنهم الْحفّاظ لروايات النَّاس-العارفين بهَا-دون غَيرهم-.

إذ الأصلُ الَّذِي يعتمدون لأديانهم: السّنَنُ والْآثَارُ -المنقولةُ من عصر إلى عصر-: مِن لَدُن النَّبِي -صلى الله عَلَيْهِ وَسلم- إلى عصرنا -هَذَا-.

فَلَا سَبيلَ لمن نابذهم مِن النَّاس -وَخَالفهُم فِي الْمَذْهَب- إلى معرفَة الحَدِيث وَمَعْرِفَة الرِّجَال -من عُلَمَاء الأمصار- فِيمَا مضى من الأعصار-مِن: نُقّال الأخبار وحُمّال الْآثَار...».

❋ ومنه-كذلك-:قولُ الإمام البيهقي-المتوفى سنة (**458**هـ)-رحمه الله-في كتابه «دلائل النبوة» (38/1):« وممّا يحقُّ معرفتُه -في الباب-: أن تعلمَ أنّ الله -تعالى- بعث رسولَه- صلى الله عليه وسلّم- بالحق، وأنزل عليه كتابَه الكريم، وضَمِنَ حفظَه- كما قال -تعالى - :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

ووضع رسولَه- صلى الله عليه وسلّم- مِن دينه وكتابه- موضعَ الإبانة عنه-كما قال:﴿ وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

وترك نبيَّه في أمّته حتى يبيّنَ لأمتِه ما بعث به، ثم قبضه الله -تعالى- إلى رحمته. وقد تركهم على الواضحةِ، فلا تنزلُ بالمسلمين نازلةٌ إِلَّا وَفِي كِتَابِ اللهِ وسنة رسول الله- صلى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَيَانُهَا- نَصًّا أو دَلالةً- .

وجعل في أمتِه في كل عصرٍ من الأعصار أئمةً يقومون ببيان شريعتِه ، وحفظِها على أمته ،وردّ البدعة عنها...».

ثم روى –بأسانيده–رحمه الله–حديثَ النبي –صلى الله عليه وسلم– :« يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ , يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ , وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ , وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»–[قال السَّخاوي في «الغاية شرح الهداية في علم الرواية» (64/1):(وَرد من حَدِيث أُسَامَة بن زيد، وَجَابِر بن سَمُرَة، وَابْن عمر، وَابْن مَسْعُود، وعَليّ ، وَأبي أُمَامَة، وَأبي هُرَيْرَة –وَغَيرهم من الصَّحَابَة – رَضِي الله عَنْهُم – ، عَنهُ [صلى الله عَلَيْهِ وَسلم] ..

وَهُوَ –مِن جَمِيع طرقِه– ضَعِيفٌ –كَمَا صرّح بِهِ الدَّارَقُطْنِيّ ، وَأَبُو نُعَيم ، وَابْنُ عبد الْبرّ–.لَكِنْ؛ يُمكنُ أَن يتقوّى بتعدُّدها ، وَيكونَ حسناً– كَمَا جزم بِهِ العلائيُّ–).

وقال الإمامُ ابنُ القيّم في «مِفتاح دار السعادة»(164/1) : قَالَ الْخلال فِي «كتاب الْعِلَل»: قَرَأت على زُهَيْر بن صَالح بن أَحْمَد :حَدّثنَا مُهَنّا ، قَالَ: سَأَلَتُ أَحْمَد عَن حَدِيث مُعَان بن رِفَاعَة، عَن إِبْرَاهِيم بن عبد الرَّحْمَن الْعُذْري، قَالَ : قَالَ رَسُول الله[فذكره..]؟ فَقلت لأحمَدَ: كَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ؟! قَالَ: لَا؛ هُوَ صَحِيح)].

...إلى أن قال البيهقيُّ -رحمه الله-:

«... وقد وُجد تصديقُ هذا الخبر في زمان الصّحابة، ثم في كلّ عصرٍ من الأعصار -إلى يومنا هذا-.

وقام بمعرفة رُواة السنة -في كلّ عصرٍ من الأعصار- جماعةٌ وقفوا على أحوالهم في التعديل والجرح، وبيّنوها ، ودوّنوها في الكتب؛ حتى مَن أراد الوقوفَ على معرفتِها : وَجَدَ السبيلَ إليها...».

❋ **وقال الإمامُ أبو محمد ابنُ حزمٍ** -المتوفى سنة(456 هـ)-رحمه الله- في كتابِه«الفِصَل في المِلل والأهواء والنِّحَل»(2/68)-عن الإسناد،وأهمّيتِه-:(وهذا نقلٌ خَصّ الله -تعالى- به المسلمين -دون سائر أهل المِلل -كلِّها-وأبقاه عندهم غَضّاً جديداً -على قديمِ الدهورِ -منذ أربعِ مئة عام وخمسين عاماً- في المشرق والمغرب والجنوب والشمال-..).

❋ **وقال النَّوَوي -رحمه الله-** في «تهذيب الأسماء واللغات»(1/83):

«وهذا إخبارٌ منه -صلى الله عليه وسلم- بصيانةِ العلم وحفظِه،

وعدالةِ ناقليه، وأنّ الله – تعالى – يُوَفِّقُ له –في كلِّ عصرٍ– خَلَفَاً من العدولِ يحملونه، وينفون عنه التحريفَ ...

وهذا تصريحٌ بعدالة حامليه –في كل عصر–.

وهكذا وقع –ولله الحمد– وهذا مِن أعلام النبوة–».

❋ **وقال شيخنا الإمام الألباني–رحمه الله–**كما في «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص96 –جمع محمد الجيلاني):(..أيُّ علمٍ يمضي عليه القرونُ، والعلماءُ يتتابعون في البحثِ فيه: لا شكّ أنّه يأخذ قوةً، ويأخذ دعماً مِن المتأخّر للمتقدِّم).

❋ وقد ثَبت عن ابنِ المباركِ –رحمه الله–:أنّهُ قيل له: هذهِ الأحاديثُ المصنوعةُ؟!

فقال: (تعيشُ لها الجَهَابِذةُ)–كما في «الجرح والتعديل»(18/2)–لابن أبي حاتم–.

(تعيشُ لها) باستمراريةٍ...دون انخرامٍ!ولا انقطاعٍ!ولا إعضال!

ولم يقل:« يعيش لهاـــوكيف!وأنّى!– المتقدّمون!–فقط–»!؟

وهو ما فهمه –على العُموم–،واستنبطه –على الشُّمول– : الإمامُ ابنُ أبي حاتم –رحمه الله– في كتابِه«الجرح والتعديل»(2/1)–فقال–في معرِض كلامه عن السنّةِ وأئمّتها–، والرواياتِ وأهلِها–:

(فإن قيل: فبماذا تُعرَف الآثار الصحيحة والسقيمة؟

قيل: بنقد العلماء الجهابذةِ ، الذين خصّهم الله –عز وجل– بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة– في كل دهرٍ وزمان–).

...ثم روى أثرَ الإمامِ ابنِ المبارك–المذكورَ–.

نعم؛(في كل دهرٍ وزمان)... ليس –فقط–مِن زمان الإمام ابن أبي حاتم–المتوفى سنة(327) –رحمه الله–ومَن قبلَه–.. إلى زمان الإمام الدارقطني– المتوفّى سنةَ (385هـ)–رحمه الله–:

...ثم انقطاع– بل إعضال (!)– إلى زمان الإمام ابنِ عبدالهادي(744هـ) ، وابنِ رجَب (795هـ)–فقط–:

...ثم انقطاع – بل إعضال (!)– إلى زمان الإمام المعلِّمي(1386هـ/1966م) –فقط–!! نعم؛فقط!

ولا أعلم لهم(منهم)-غيرَهم!-مِن سِوى أنفسِهم!!-!

ويكفي هذا دليلاً شافياً على بطلان تفريقهم المدّعى-لو أنصفوا-؛لِما تتضمّنُه دعواهم مِن هذه السنين المعضَلة- المعضِلة-﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾!!!.

تكامُل أهل الحديث في الفقه والحديث

وقد دلّ ما تقدّم على(توافُر النزعة الفقهيّة في ممارَسات النقّاد من المحدّثين)،وأنّ (جمعَهم بين الفقه والحديث مِن أكبرِ الدلائل على الاهتمام بمضمون النصّ–أعني:المتن–) –كما في كتاب «المنهج النقدي عند المتقدّمين من المحدثين..» (ص682) –لحسن الصعيدي–.

ونقل **الحافظُ ابن رجب الحنبليّ** في «ذيل طبقات الحنابلة» (1/ 347) ، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (321/11) عن الإمام أبي الوفاء ابن عَقيل–قولَه–: (مِن عجيبِ ما سمعتُه عن هؤلاءِ الأحداث الجُهّال، أنهم يقولون: أحمدُ ليس بفقيهٍ، لكنَّه محدِّث!

قال: وهذا غايةُ الجهل؛لإنَّ له اختياراتٍ بناها على الأحاديثِ بناءً لا يعرفُه أكثرُهم ، وربما زاد على كبارِهم).

وعلّق الحافظُ الذهبيُّ–بقوله–:

(أَحسَبُهم يظنُّونه كان محدِّثاً —وبَس- ؛ بل يتخيَّلونه مِن بابة محدِّثي زمانِنا!ووالله؛ لقد بلغ في الفقهِ–خاصّةً- :رتبةَ الليث، ومالك، والشافعي، وأبي يوسف، وفي الزهد والورَع : رتبة الفُضَيل، وإبراهيم بن أدهم، وفي الحِفظ : رُتبة شُعبة، ويحيى القطّان، وابن المَديني.

ولكنَّ الجاهلَ لا يعلم رتبةَ نفسهِ، فكيف يعرف رتبةَ غيره؟!)..

قلتُ: وهذا–كلُّه–تأكيدٌ علميٌّ عمَليٌّ على أنّ الهدفَ الأعلى —عند الحفّاظ والمحدّثين–متقدّمين ومتأخّرين – مِن دراسة الحديث–سنداً ومتناً- ، ومعرفة درجة ثُبوته–قَبولاً وردّاً–إنما هو : التفقّهُ فيه والعملُ به ، أو رفضُه وتركُه.

وهذا المَدْرَكُ الجليُّ الظاهرُ–إلى الآن–لم يَفطَن له دعاةُ التفريق– أولئك–هداهم الله–، فتعاملوا بالروايات والأسانيد معزولةً عن الفقه والأحكام ! فحصل منهم ذاك الفصلُ البيِّنُ بين العلوم الشرعية–عامّة–،والمعارف الحديثية–خاصّة– :

وقد قال الإمامُ الْحَاكِم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» (ص63): (مِنْ علمِ الْحَدِيْث: مَعْرِفَةُ فقهِ الْحَدِيْث؛ إِذْ هُوَ ثمرةُ هَذِهِ العلوم، وبه قِوَامُ الشريعة.

وأهلُ هَذِهِ الصنعةِ- ومَن تبحر فِيْهَا-: لا يجهلُ فقهَ الْحَدِيْث؛ إِذْ هُوَ نوعٌ مِن أنواع هَذَا العلمِ).

وقال الإمام الخطّابي-المتوفى سنة (388هـ)-رحمه الله-في كتابه«معالم السنن» (1/5-9)-:(الحَدِيثُ بِمَنْزِلَة الأساسِ الَّذِي هُوَ الأَصْلُ، وَالْفِقْهُ بِمَنْزِلَة الْبناءِ الَّذِي هُوَ لَهُ كالفَرْعِ: وكلُّ بِناءٍ لم يُوضَعْ على قَاعِدَةٍ وأَساسٍ؛ فَهُوَ مُنهارٌ.وكلُّ أساسٍ خلا عَن بِنَاءٍ وَعِمَارَةٍ ؛ فَهُوَ قَفْرٌ وخَرابٌ).

وقال فضيلةُ أخينا الشيخ مشهور حسن –حفظه الله- في «بهجة المنتفع» (ص476) : («الأشباه والنظائر»-بين العلوم-: تحتاجُ إلى تصنيفٍ مستقلٍّ ؛ لتجاوز أزمة (المصطلَح) ، وإعمالاً للحقائق والمعاني ؛ لا للألفاظ والمباني.

وهي إحدى عوائقِ الرسوخ والتمكّن والنُّبوغ والتقدّم، ولا سيّما مع التكرار في التدريس الأكاديمي، والاقتصار على أمثلة معدودة- على وجهٍ يكونُ العلمُ فيه يُجتَرُّ اجتراراً-ولا سيّما إنْ رافَقَه التخصّصِ المبكّر ، والإلمام بفنّ واحدٍ دون سائر العلوم-)!

قلت:

ومِن هذا البابِ-كذلك-: ما انتقده الدكتور حاتم العوني –عفا الله عنه- في «منهجه المقترح» (ص194) على الإمام الحافظِ الخطيب الغدادي –رحمه الله- ، وتأثُّر علومه الحديثية بعلم أصول الفقه!

وقد تعقّبه فضيلةُ **الدكتور الشيخ عبدِ الكريم الخُضير–حفظه الله**–في مقدمته لكتابه«تحقيق الرغبة في توضيح(النُّخبة)»(ص24)-بقولِه-:

(ولا أدري كيف صار تأثُّر بعض العلوم الشرعية ببعضٍ عَيباً وشَيناً يُعاب به مَن مَزَجَ بين هذه العلومِ- التي هي -في الأصلِ- علومٌ مترابطةٌ لا غِنى لبعضها عن بعضٍ!؟

كيف وعلماءُ الأصول -لا سيّما الأوائلُ منهم- هم المفسِّرون ، وهم المحدِّثون -كالشافعي -وغيره-؟!

وهل الأصولُ إلا قواعدُ استنبطها أتباعُ الأئمّة مِن أقوالهم وتصرُّفاتهم؟!

وهؤلاء الأئمةُ -أربابُ المذاهبِ- هم أصحابُ الحديث -كمالك ، والشافعي ، وأحمد-وهم حَمَلَةُ رايته -.

وهم المفسِّرون -كالبخاري ، وابن أبي حاتم ، والطَبَري -وغيرهم-.

ثم إن كثيراً مِن مباحث الأصولِ -المدوَّنة في كتب الأصولِ- تُشارك ما يبحثُه المحدِّثون في علوم الحديثِ -لا سيّما ما يتعلَّق بالسنّة منها-.

نعم ؛ كثيرٌ مِن كتب الأصول تأثّر بعلم الكلام والجدَل، ولكنّه لا يعدو-في الغالبِ-أن يكون تأثُّراً في كيفية العَرْضِ والوسائلِ ؛ دون المقاصِد.

ثم إنّ علمَ الأصولِ -كغيرِه من (علوم الوسائلِ) التي يسمّيها بعضُهم :(علوم الآلة)- هي وسائلُ لغيرِها -كالعربية ، وعلوم

القرآن ، وأصول الحديث-: لا ينبغي لطالب العلمِ أن يفرِّغ نفسَه لها - دون مقاصدِها-؛ فإنها إنما دوّنها العلماءُ لتكونَ وسائلَ لفهم المقاصدِ- التي هي نصوصُ الكتاب والسنة، وما يُستنبَط منهما،

ويَستند إليهما-).

قلتُ:وفاقدُ الشيء لا يعطيه!

(تنبيه):يتعاملُ المفرّقون بين منهج المتقدّمين والمتأخرين-في الحديث- مع الحافظ ابن رجب-وبخاصة في «شرح علل الترمذي»-:كأنّه (!)معصومُ القول!فتراهم يسلّمون له-وبه-بما يكادُ (!) يكونُ دائماً- وتماماً-!

وهذا غيرُ مقبول-أبداً-؛ فالحافظ ابنُ رجب-على إمامته ومَكانته- بشرٌ كالبشَر ، يخطئ ويصيب.

وهاكم مثالاً سريعاً (!) على ذلك ،وهو: ما أورده الحافظ السَّخاوي في «الجواهر والدرر» (1/381) مِن وقوف شيخِه الحافظ ابن حَجَر (على حواشٍ كتبها ابنُ رجب على نسخة من «القراءة خلف الإمام»-

للبخاري- فيها وصفُه له بـ «الميل ، ونوع هوى ، وغلَبَةِ التَّعصُّب، وأنّ عليَّ بن المديني ليس بفقيهٍ، ولو لزم البخاريُّ أحمدَ وتفقَّه به: كان خيرًا له مِنْ لزوم علي بن المدينيِّ وتخبيطه..»..) -إلى غير ذلك-.

فكتب شيخنا [ابنُ حجر] -ما نصُّه-: «الحواشي التي فيه : بخطِّ الشَّيخ زين الدين بن رجب الحنبلي البغدادي- نزيل دمشق-.

ولقد أظهر فيها مِنَ التَعصُّب والتَّهوُّر ما كان ينبغي له أن يتنزَّه عنه؛ ولكنْ: مَنْ يبلغ به الغضبُ إلى أن يقولَ في علي بن المديني: [إنه] ليس بفقيهٍ: يسقطُ معه الكلامُ والسَّلامُ!

كأنَّه ما طرق سمعَه قولُ البخاري: إنَّه ما رأى أعلمَ مِنْ علي بن المدينيِّ -وقد رأى أحمدَ وتلك الطَّبقةَ ،وطبقةً قبلَهم بقليل-»..).

فكيف بكبرائنا، وأئمّتنا-رحم الله الجميع-؟!

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾..

الصوابُ حق لصاحبه-كائناً مَن كان

...ولكنّ هذا-كلّه-لا يَقْضي-قَطُّ-بأن يكونَ الصوابُ-في مسائل العلوم-قاطبةً-دائماً وأبداً !-حليفَ كلّ فردٍ فردٍ من المتقدّمين-فيما يَروْنه،أو يقولونه-رحمهم الله-؛لا لشيء..إلا لكونهم متقدّمين-حَسْبُ-!

فهو-إذن-فضلٌ -على جليلِ قيمتِه،وجميلِ اعتباره- لا يُجيزُ لأيّ أحدٍ -كائناً مَن كان- أن يمنحَهم -بسببه-أيَّ نوعٍ كان مِنَ العصمةَ-تحت أيّ ظرفٍ!-لا بلسان (الحال)!ولا بلسان المقال -!

فهم بَشَرٌ كالبَشَر-رحمهم الله-جميعاً-وإن كانوا الأفضلَ والأحسنَ-:

أ-ففي «حديث عليّ بن الجعد»(1549)-لأبي القاسم البغَوي-بسنده-إلى شُعبةَ بنِ الحجّاج-أميرِ المؤمنين في الحديث-في عصرِه-،قال:(سَمِعْتُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ: وَاحِدًا نَسِيتُهُ، وَآخَرَ شَكَكْتُ فِيهِ، وَوَاحِدًا حَفِظْتُهُ)!

ب-قال الإمامُ ابنُ عبد البَرّ القُرطُبيّ في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»(1/ 366) -في مَعرِضِ استدراكِه على روايةٍ للإمام سفيان الثوري-رحمهما الله-:(... وَإِنْ كَانَ إِمَامًا عَظِيمًا فِي هَذَا الشَّأْنِ؛ فَالْغَلَطُ لا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَالْكَمَالُ لَيْسَ لِمَخْلُوقٍ.

وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قولِه ويُترَك إلا النبيّ -صلى الله عليه وسلم-).

ج-وفي «سير أعلام النبلاء»(504/ 11) -للحافظ الذهبي-:(قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُوْرِيُّ: قُلْتُ لاِبْنِ خُزَيْمَةَ: لَوْ حَدَّثَ الأُسْتَاذُ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ حُمَيْدٍ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ قَدْ أَحسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ؟

قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ، وَلَوْ عَرَفَه -كَمَا عَرَفْنَاهُ-: لَمَا أَثْنَى عَلَيْهِ أَصْلاً).

...وأمثالُ هذا كثيرٌ-عنهم،ومنهم-وقوفاً على الحقّ،ورجوعاً عن ضدّه-مع علوِّ كعبِهم ، ورِفعة منزلتِهم.

مِن النتائج السلبيّة لدعوى التفريق-المحدَثة-

يكفي ذاك التفريقَ المدّعى- بين منهج المحدّثين المتقدِّمين والمتأخّرين-في الحديث وعلومه- سُوءاً وبلاءً-:أنه –شاء مَن شاء!وأبى مَن أبى!- سبيلٌ إلى عزل أولِ هذه الأمة عن آخِرها! وهَدْرٌ لجهود علماءِ عشرة قرون -بناءً على تصوُّرٍ منحرِفٍ(!)؛ مؤدّاهُ : انحرافُ منهجِهم العلميّ الحديثيّ-!!

إن كنتَ لا تدري فتلك مصيبةٌ *** أو كنتَ تدري فالمصيبةُ أعظمُ!

نعم؛ بعضُ المُتذاكِين (!) – مِن أصحاب هذه الدعوى الفاشلة- :يُنكر-جداً-أن يكونَ-هو!-ممن يردّ (جهود)علماء الحديث المتأخرين!أو يُهْدِرُها!!

فتراه (!) يدندن-بين الحين والآخر-على أهمية كتبهم ومؤلّفاتهم،والانتفاع بها،والاستفادة منها!! وأنّ كتبَ (المصطلح)-

التي ألّفها المتأخرون-هي البوابةُ (!) لفهم علوم المتقدّمين!

و..و..و..-إلخ-:

مِن ذلك: ما أقرّ به-(نظرياً!)- الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة في رسالته الدكتوراه «معرفة أصحاب الرواة ،وأثرها في التعليل..» (975/2)-بقولِه-: (الإقرار بالجهود العظيمة التي قدّمها المحدّثون خدمةً للسنة النبوية في مختلف فروع علم الحديث، فتكاملت جميعُها : لتقدّمَها للأمّة -في مختلف الأزمان-غَضّةً طريّةً -كما قالها أو فعلها النبيُّ-صلى الله عليه وسلم-)!!!

وهذا-كلُّه-مع عدم الاعتذار!-تلبيسٌ-؛ فكأنّ تلكم(البوّابة!)-مِن حيث الواقعُ-مخلوعة! وأنّ هاتيك (الجهود!)-مِن حيث التطبيقُ-مقطوعةٌ ممنوعة-!

وما ذلك كذلك إلا لأنّ فحوى كلامِهم ، وتفريقِهم- ونتائجَ كُلٍّ-تؤدّي إلى هذا المعنى العكسيّ-يقيناً-عرَفوا أم لم يعرفوا-!

وهو الحالُ الواقعيُّ المنظورُ -الآنَ-لكثيرٍ مِن هؤلاء-غفر الله لهم-!والذي يدلُّ عليه مثلُ قولِ الدكتور أبي سمحة- وقد نقلتُه -قريباً -في

كتابِه«الحديث المنكَر..»(ص19): (الناظر في مسيرة الحديث النبوي–عبرَ قرونه المتلاحِقةِ–يرى أنّ المحدّثين–على اختلاف أزمانِهم–ساروا في اتجاهَينِ اثنينِ..)!!

ولعلّه استحى –سدّده الله– أن يقول–والحياء مِن الإيمان!–:

سارت مُشَرِّقةً وسِرْتَ مُغَرِّباً *** شَتّانَ بين مُشَرِّقٍ ومُغَرِّبِ!!

فها نحن ذا قد قلناها عنه...

. . . . . .

. . . .

. . . .

الموقف الحقّ مِن حقّ الخَلق

أمّا نحن –مُستعيذين بالله مِن شرور أنفسنا وسيّئات أعمالِنا–؛فنكرّرُ مع الحافظ الربّاني ، شيخِ الإسلام الثاني الإمام ابنِ قيّم الجوزيّة–رحمه الله–قولَه–في مسائل العلم–جميعاً–بغير تفريق ولا تشقيق– في كتابه «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص393)–:

« عادتُنا في مسائل الدين –كُلِّها –دِقِّها وجُلِّها –:

*أن نقولَ بموجَبها.

* ولا نضربَ بعضَها ببعضٍ.

* ولا نتعصّبَ لطائفةٍ على طائفة.

بل:

* نوافقُ كلَّ طائفةٍ على ما معها مِن الحق.

* ونخالفُها فيما معها مِن خلاف الحقّ.

* لا نستثني مِن ذلك طائفةً ولا مقالةً.

ونرجو مِن الله أن نحيا على ذلك، ونموتَ عليه ، ونلقى اللَه به.

ولا حول ولا قوة إلا بالله».

قلتُ: وخلافُ هذا التأصيل الجليل هو التناقضُ-بعينِه-!والتقليدُ-بقَرْنِه-!!

علوم الحديث عندَ المتقدّمين والمتأخّرين

للشيخ المحدّث

أبي إسحاق الحُويني الأثري

-شفاه الله وعافاه-

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ، والصلاةُ والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبِه ومَن والاه.

أما بعد:

ففي مجلسٍ علميٍّ حديثيٍّ- لفضيلة الشيخ أبي إسحاق الحُويني-شفاه الله عافاه- ، عنوانُه: «أسئلة حول تخريج الأحاديث »-سُجّل بتاريخ: (20 محرم 1414هـ) – وُجِّه له هذا السؤالُ-وهو السؤالُ السابعُ-:

(هناك مقولةٌ تنتشرُ –الآن– بين طلبة العلم: أنّ أقوال العلماء المتأخّرين لا يُؤخَذُ بها ؛ فنحن نعتمدُ على أقوالِ العلماء المتقدّمين في هذا العلم؛ فلو جاء –مثلاً– الحافظُ الذهبي، أو الحافظ ابن حَجَر– وهو متأخّرٌ –عندهم–، وتكلّم في هذا العلم ، لا يُؤخَذُ عنه كلامُه، ولا بُدّ نرجعُ إلى الأصل –العلماء المتقدّمين– ؛ فما رأيُك في هذا ؟

* الجواب: أنا أجيبُ بجوابٍ إجمالي –لأنّ الجواب التفصيلي واسعٌ–؛ فأقولُ :

لا مانعَ أن تُبحَثَ هذه المسألةُ – مسألة تعليل المتقدّمين والمتأخّرين – بحثاً علمياً بين أهل العلم–. وهي مسألةٌ مشهورةٌ .

والخطورة البالغة : أن يدخل صغيرٌ حَدَثٌ، له مِن العمر أربعُ سنوات –في علم الحديث–، ويقول: أنا لا أحتجّ بالذهبي ولا بابن حجر! ولا أحتجّ بالخطيب البغدادي!! ولا أحتجّ بفلان!!

إنما أَحتجُّ بتعليل فلان مِن المتقدمين!

وهو تعليلٌ إجماليٌّ -في الغالب-.

فمثلاً: يُسأل أبو حاتم الرازي عن حديثٍ ، فيقول: (هذا خطأ) ، ويسكت!

خطأٌ مِن أين ؟! مَن المخطئ ؟! وما وجهُ الخطأ - و .. و .. -إلخ - ؟!

بعض المتأخّرين يأتي فيقول: أما قول أبي حاتم :(خطأ) ؛فلا وجهَ له! وإنما قال ذلك-(لا وجه له) ؛ لأنه لم يظهر للمتأخِّر وجهُ تخطئةِ أبي حاتم الرازي -مع ثقة الرجال-!

وما ذلك كذلك إلا لأنّ المتقدّمين -مع جلالتهم- ليسوا بمعصومين، وما كان قولُهم قانوناً لا يجوزُ الخروجُ عليه، والله -تبارك وتعالى- ما احتجر الصوابَ لفلان على فلان ، ولا أعطاه للمتقدّمين وحَجَبه عن المتأخّرين !

بل جعل العلمَ شيئاً مقسوماً بين عباده، يَفتحُ للمتأخّر منه ما أغلقه عن المتقدّم.

فالذي يقول: أنا آخذُ بتعليل أبي حاتمٍ الرازي ، وأردُّ المتأخر، نقولُ له: ما الحُجّةُ في قَبولك أبا حاتمٍ الرازيَّ ؟!

يعني: لمّا تتبنى أنت -الآنَ- قولَ أبي حاتمٍ الرازي : أن هذا الحديث خطأ، أنا أسألُك: أين وجهُ الخطأ ؟!فيُمكن أن تقولَ لي: أبو حاتم أعلمُ.

إذن؛ دخلنا في التقليدِ، وهذا علمُ المجتهدين ..علمُ الحديثِ علمُ المجتهدين.

فلمّا يأتي أحدٌ ، فيقولُ: أنا قلدتُ أبا حاتم الرازي، أقولُ له-بما هو أحسنُ من هذا-:لو أن البخاريّ -وهو إمامٌ كبيرٌ ثقةٌ فحلٌ- صحّح حديثاً ،و أودعه في «صحيحه»، وأبو حاتمٍ أعلّه- قال: (هذا خطأ) -، وكلاهما مِن المتقدّمين، فماذا نفعل!؟

أو أنّ الإمام مسلماً وضع في «الصحيح» حديثاً، وأعلّه أبو حاتم الرازي - وفي «العلل» عدةُ أحاديثَ هي في «صحيح مسلم»، ويقول أبو حاتم الرازي إنها:(خطأ) -؛فبأي القولين تأخذ-وكلاهما من المتقدّمين -دَعْك مِن المتأخّرين-!؟

ما الدليلُ الذي تُرَجِّحُ به قولَ هذا على ذاك ؟!

إن قال: (أنا أرجّح قولَ فلان على فلان...) ؛ فهو نفسُ الكلام الذي أحتجُّ –أنا– به في ترجيحِ كلام المتأخّر على المتقدّم –أحياناً–!

فالمسألةُ ليست جديدةً ، لكنّ الجديدَ– أو الخطيرَ– في المسألةِ : أن يدخلَ الصغارُ في هذا الفنّ–بالذات في معترَك الكِبار الفحول–.

والجوابُ – حتى الآن – ما زال مجمَلاً ؛ ممّا يدلُّ على أنّ القضيةَ التي تبنّاها هؤلاء تحتاجُ إلى نظرٍ ؛ فالكبارُ مِن أئمّة هذا الفنّ ما تكلّم أحدٌ منهم ولا تبنّى هذه القضيةَ:

فاليومَ؛ رجلٌ يمارسُ هذا الفنّ منذ ستين سنةً –أو سبعين سنةً– ، وعنده ذكاءٌ ، وعنده مَلَكةٌ ، وتبحُّرٌ ، واطِّلاعٌ؟! أم رجل له أربعُ سنوات –فقط– في علم الحديث ؟!

أيُّهما أَوْلى أن يُؤخَذَ بقولِه –إجمالاً– ؟!

مع أنّنا نعتقدُ أنّ الصوابَ قد يكونُ مع الصغير –أحياناً– ، لكنْ – إجمالاً– يكونُ الصوابُ مع الكبير .

فما وجدنا –حتى الآن!– عالماً –ممّن يُشار إليه بالبَنان– في الأرض– تبنّى هذه الدعوةَ ؛ فهذا – على الأقلّ – يُعطي علامةَ استفهام حول هذا الموضوع!فيُقال للمفرّق بين المتقدّمين والمتأخّرين : قف؛ فالقضيةُ طويلةٌ، والبحثُ فيها طويلٌ – مثلُها–.

والعجيبُ ، أنّهم يجعلون الخطيبَ البغدادي أولَ المتأخّرين! والدارقطنيَّ آخرَ المتقدّمين!

فيُقال لهم: إنّ الدعاوي يُستَدلُّ لها، لا بها ؛ فما الدليلُ على أنّ الخطيب البغدادي من المتأخّرين ؟!فالدارَقُطني –مثلاً– توفي سنة(385 هـ) ، يقولون –فيه– : هذا آخرُ المتقدّمين!فَمَنْ مِنَ السابقين قال: إن الدارقطني آخرُ المتقدّمين ؟!

هذه مجرّدُ دعوى..ثم ؛ مثلاً : لو مات أحدٌ سنة (390 هـ)، هذا متقدّم أو متأخّر ؟!أم نجعله في منزلةٍ بين المنزلتين! في البرزخ! على الأعراف!

نجعلُه لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء ؟! (385 هـ): آخرُ المتقدمين..فإذا كان (386 هـ): نُلحقه بمَن ؟! و:(387 هـ) بمَن؟!...ونبقى نمشي سنةً وراءَ سنةٍ... إلى أن يُقال لنا: (هنا.. في هذا المكانِ الفيْصَلُ)!

فنقولُ له: ما الدليلُ على أنّ هذا هو الفيصلُ ؟!

ولماذا الخطيبُ البغدادي يكونُ أولُ المتأخّرين – مع أنهم يردُّون كلامَ الخطيب!-؟! أنا أدري لماذا جعلوه أولَ المتأخّرين: لأنّ الخطيب البغدادي هو الذي فَصَّلَ هذا العلمَ، وكلُّ مَن جاء بعده نَسَجَ على مِنواله ؛ فلو أنه قال : إن الخطيب البغدادي مِن المتقدّمين لَلَزِمَهُم القولُ بأنّ كل ما أتى بعدَه يجري على سَنَنِ المتقدّمين!!

لكنّهم رأَوْا أنه ليس هناك أحدٌ -قبل الخطيب- سَطَّرَ علومَ الحديث ، ولا قيَّدَها، ولا وَضَعَ لها ضوابطَ ، ولا قوانينَ-فهو -إذن- مِن المتقدّمين!-! ولو أنهم قالوا : إنّ الخطيب مِن المتقّدمين، فَيكونُ كُلُّ النَّسْجِ على مِنواله: فهذا يهدمُ الدَّعوى !!

ممّا اضطَرَّهم إلى أن يقولوا: إن الخطيب البغدادي هو أولُ المتأخّرين ! والدارَقُطني آخرُ المتقدّمين!

ومع أن هذه مجرّدُ دعوى لا دليلَ عليها؛ فلم يقل أحدٌ من العلماء – قَطُّ-: إن الدارقطني هو آخرُ المتقدّمين!

لكنْ ؛ أنا كشفتُ – في ظنّي – السرَّ فيما قالوا – مِن أنّ الخطيب أولُ المتأخرين!– لتلكم العلّةِ التي ذكرتُها !

والله – تبارك وتعالى – يَهدي المسلمين لِمَا يحبُّ ويرضى.

علوم الحديث

بين المتقدّمين والمتأخّرين

ورقة مقدَّمة للمؤتمر التخصُّصي -الأول- لقسم التفسير والحديث

بـ(كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) - جامعة الكُويت

قدّمها

الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ الحديث بـ(كلية أصول الدين) – (جامعة الأزهر)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

وبعد:

فالمقصودُ بـ(علوم الحديث): أنواعُ المصطلحات والقواعد التي تعارَف المحدِّثون عليها في تناوُل الحديث الشريف ومصنَّفاته –تعلُّماً وتعليماً، وروايةً ودرايةً–.

و(المتقدِّمون والمتأخِّرون) – مِن حيث المعنى اللغويُّ العامُّ–:

❋ المتقدّم: هو مَن يسبقُ غيرَه –حِسّياً أو معنوياً–.

❋ والمتأخّر: مَن يسبقُه غيرُه –حِسّياً أو معنوياً–.

وقد جاء الأمرانِ في القرآن الكريم ؛ كما في (سورة المدّثِر): قال –تعالى–: ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ . لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾، وفي (سورة الحِجْر) قال –تعالى–:﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ

﴾، وقال –أيضاً– في السورة –نفسِها–: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾.

وبهذين المعنيين لِلَفْظَي (المتقدّمين)،و(المتأخّرين) : وقع استعمالُهما في مؤلّفات علوم الحديث ؛ حتى ممّن أُطْلِقَ عليهم اسمُ (المتقدّمين)– أنفسِهم– في وصف مَن يكون أقدمَ منهم–كما سيأتي ذكرُ مثالٍ لذلك–

لكنْ ؛ لمّا بدأ الإخوةُ المعاصرون في إطلاق هذين اللفظَينِ مُضافَيْنِ إلى الآراء ، أو المناهج ؛ مثلُ قولهم: (رأيُ المتقدّمين –أو منهج المتقدّمين– كذا)، أو :(آراء المتأخّرين –أو مناهج المتأخّرين–، أو عند المتقدّمين ، أو استعمالهم ، أو صنيعهم ، أو اصطلاحهم، أو عند المتأخّرين ، أو صنعيهم ، أو استعمالهم) : لُوحِظَ في استعمالاتهم هذه اختلافٌ :

فبعضُهم تولّى – مِن نفسِه– بيانَ مرادِه بهذا ؛ لكي يُرَتِّبَ عليه ما يريدُ تقريرَه مِن آراء ! أو انتقادات ! أو اقتراحات!

وبعضُهم طُلب منه بيانُ مرادِه بهذين اللفظينِ –مع ما قَرَنَهُما به مِن عبارات أخرى؛ كـ(الآراء ، أو المناهج ، أو المصطلحات)!

والذي وقفتُ عليه مكتوباً –كالتالي–:

1- الأخ الفاضل الدكتور إبراهيم اللاحم –بفرع (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)- بالقصيم–:

ذَكَرَ ما يُفيد أن (المتقدِّمين) هم: نُقّادُ السنّة – في عصور الرواية – ، وأنها عبارةٌ عن القرون الثلاثة الأولى.

وأن (المتأخّرين) هم: نُقّادُ السنّة ممّن بعد أهل القرون الثلاثة الأولى– إلى وقتنا الحاضر–.

2- الدكتور بشّار معروف : وهو معروفٌ لدى الجميع، وتحقيقاتِه ومؤلفاتِه الحديثيّةِ.

قال (ص 11): (أنا أقصد بـ(المتقدّمين): علماءَ القرن الثالث الهجري ؛ مثل: أصحاب الكتب الستة..

وربمّا وضعتُ معهم مِن العلماء الذين خُتم بهم العلمُ –كالدارقطني (385هـ)–).ثم قال:(هل يُعْقَلُ أنّ هؤلاء الأئمّةَ يفوتُهم حديثٌ صحيحٌ، ثم يأتي الحاكمُ –بعد مئةِ سنةٍ– فيُخرِجُه في «مستدركه»!؟

ما معنى هذا؟!

يعني : أن الحاكم ذهب يبحثُ في الأحاديث التي تركوها، وهم إنما تركوها عن علمٍ)!

ثم يضيفُ [الدكتور بشّار] (ص 13) :(هذه النظريةُ لا يُقِرُّني عليها كثيرٌ من العلماء)!

ثم يقولُ: (المتأخّرون: الحاكم (405هـ) - ومَن بعده-)!

3-الشيخ الشريف حاتم بن عَون العبدلي:

في كتابه «المنهج المقترَح لفهم المصطلح» - فيذكر تحديدَ الذهبيِّ للحدّ الفاصل بين (المتقدِّمين): برأس القرن 3هـ ، ويعقِّب عليه (ص 52-53) بـ(أنّ هذا اصطلاح منه خاصٌّ بكتابه «ميزان الاعتدال»- الذي ذكر فيه هذا التحديدَ-)..

ثم يقول: (إن التقدّم والتأخّر أمرٌ نسبيٌّ ، يختلفُ باختلاف الأزمان).

لكنّه - في استعراضه لنشأة وتطور علم مصطلحات الحديث ، وقواعد الجرح والتعديل ، وعِلل الحديث –وغيرها-: قرّر (ص55-

58، 61) أنها :(قد بلغت ذُروةَ اكتمالِها مع ذُروة اكتمال تدوين السنّة – أيضاً–، وأنّ ذلك –على الأرجح– عنده– بغير مُنازعٍ– كان نهايةَ القرن الثالث الهجري).

ثم ذكر –في موضع متأخر عن هذا– (ص 174– 176) أنه :(كان امتداداً لأهل القرن الثالث بعضُ أعيان أئمة القرن الرابع –أيضاً–، وأنه –بناءً على ذلك– يَعتبِرُ أن أهلَ الاصطلاح المعتبَرين –الذين لا تُفْهَمُ علومُ السنة إلا بفهمِ اصطلاحِهم، ومعرفةِ قوانينِ علمِهم– هم أهلُ القرن الثالث –فمَن قبلَهم– ، وأعيان أئمة القرن الرابع–.

وأنّ هؤلاء هم أهلُ الاصطلاح الذين منهم بدأ وإليهم يعودُ، وهم الذين يجبُ علينا فهمُ اصطلاحهم، وأنهم لم يتركوا لِمَن بعدَهم –ممّن يريدُ معرفةَ مقبولِ السنة مِن مردودِها– إلا أن يتَّبعَ نهجَهم ، ويقتفيَ أثرَهم).

ومُقتضى هذا : أنه يعتبرُ نهايةَ القرن الرابع هي آخِرُ (المتقدِّمين)، ومَن بعدَها هم (المتأخّرون).

وتفاصيلُ مؤلّفاتهم -في علم المصطلح- يؤيّد هذا، ويلتقي -في كثيرٍ مِن التفاصيل- مع نقدِ مَن ألّف في موازنة مناهج (المتقدِّمين) و(المتأخّرين)!

4-الدكتور حمزة المليباري:

قد تناول الدكتورُ بيانَ مفهوم (المتقدِّمين) و(المتأخّرين)، والمقصودَ بكلٍّ منهما في كتابه المنشور (عام 1995م سنة 1416هـ) ،والذي عَنْوَنَه بقوله: «نظرات جديدة في علوم الحديث»!

فقال: (شاع استخدام كلمتي (المتقدِّمين) و(المتأخّرين) في مواضعَ كثيرةٍ مِن علوم الحديثِ ، دون بيانٍ شافٍ عن مدلولَيهما.

إلا ما ذكره الذهبيُّ في مقدّمة «ميزان الاعتدال» (4/1) مِن أنّ:«الحدّ الفاصل بينهم رأسُ سنةِ ثلاثمائة» [1].

وتُعُقِّبَ هذا بأنه تحديدٌ زمنيٌّ قائمٌ على أساس الفضلِ والشرفِ للقرون الأولى ؛ فلا يُعتبَرُ في المجالاتِ العلميةِ والمنهجيةِ -كعلوم الحديث-؛

---

(1) تحرفت في نقله إلى : (ثلاثمائة سنة)..

لأنّ حُفّاظ القرنِ الرابعِ- بل النصفِ الأولِ مِن القرنِ الخامس – أيضاً- يشتركون مع سَلَفهم في الأعرافِ العلميةِ ، والمناهجِ التعليميةِ ، والأساليبِ النقديةِ ، وكيفية استخدامِ التعابيرِ الفنيةِ- دون اللاحقين بهم-.

وأنّ هذا الفاصلَ – أيضاً- لم يكن معمولاً به في الصناعاتِ الحديثيةِ- عموماً-).

ثم يقول: (إنّ مَن يتتبَّعُ السياقَ الذي وردت فيه هاتانِ الكلمتانِ ، ومناسبةَ إطلاقِهما: يجدُ أنّ المفهومَ السائدَ لهذينِ المصطلَحينِ هو المعنى النِّسبيُّ، أي : كلُّ مَن سلف يعتبر متقدِّماً بالنسبة إلى مَن لحقه).

ويتعقَّبُ هذا بقوله: (وهذا المفهومُ غيرُ صالحٍ –أيضاً- في المجالاتِ العلميةِ التي يُتَوَخّى فيها المنهجُ والاصطلاحُ؛ نظراً إلى كونِه تحديداً لُغوياً، دون أدنى اعتبارٍ للفاصلِ العلميِّ الحقيقيِّ، وإلا فإنّه يؤدّي إلى الخَلْطِ بين أصحابِ الرُّؤى المتبايِنةِ –جوهريّاً وفنيّاً-).

ثم يضيفُ – قائلاً- (ص 9 – 10): (فحينُ يقعُ بين مجموعتين خلافٌ جوهريٌّ ، وتَبايُنٌ منهجيٌّ –في كثيرٍ مِن مسائل علومِ الحديث-

؛ فإنه يصبحُ مِن الضروري فصلُها بما يميِّزُ كلاً منهما عن الأخرى! كي لا يَشيعَ الزلَلُ ، ويَكثُرَ حولَه الجدلُ؛ بسبب عدمِ التمييزِ بين ذوي المناهجِ المختلفة).

ومَن يتأمل ما تقدّم : يجدْ أنّ المؤلف [المليباري] قد ردَّ ما تعارفَ عليه كافةُ علماء الاصطلاح -قديماً وحديثاً- حتى عصرَه (هو)- ؛ سواءً في المدلول الزمنيِّ -الذي حدّده الإمام الذهبيُّ-، أو المدلول اللغوي النِّسبيِّ -الذي وصفه -بنفسِه- بأنه هو السائدُ في كتب علوم الحديثِ!

مع تعليلِه -هذا- بأنّ كِلا المدلولَين المستعملَين -عند السابقين- غيرُ متوافِقَين مع ما يراه (هو) : مِن وجود مجموعتَين مِن العلماء بنيهما خلافٌ جوهريٌّ ، وتَبايُنٌ منهجيٌّ ! وأنّ تمييزَ كلٍّ منهما عن الأخرى ضرورةٌ علميةٌ مُلِحَّةٌ!

وسيأتي -عند مناقشة بعضِ الأمثلة- أنّ التعليلَ المذكورَ ليس في محلِّه.

ولكنّنا نريدُ -هنا- أن نقولَ:

إذا كان المؤلِّفُ الفاضلُ قد رأى -بحكمِ اختصاصِه وخِبرتِه بعلومِ الحديثِ- أنه إذا ظهرت له ضرورةٌ علميةٌ تقتضي مخالفةَ مدلولِ اصطلاحٍ معيَّنٍ لِمَن سبقوه -ولو مِن (المتقدِّمين)!-، وتقريرَه مدلولاً اصطلاحياً آخَرَ مع تعضيدِه بدليلٍ مُعتَبَرٍ -في نظره-: فلماذا يُنكر مثلَ هذا على مَن سبقه مِن أئمّةِ النقدِ والحفظِ -ممّن اصطلَحَ(هو) -ومَن وافقه- على تسميتِهم بـ(المتأخّرين)- كالإمام ابن الصلاح -ومَن بعده-، بل كابن خزيمة وابن حِبّان والحاكم-، الذين قالوا بإخراجهم مِن (المتقدِّمين) -كما سيأتي- ؛ لكونهم -في نظرِهم- متساهِلين -مطلَقاً- في التصحيح-؟!

وبعد رَدِّ المؤلِّفِ [المليباري] للمدلولَين السابقَين لمصطلَحَي (المتقدِّمين)، و(المتأخّرين) : قرّر المدلولَ الذي يراه (هو) -مِن وجهةِ نظرِه- متعيِّناً!! فقال:

(إنّ المسيرةَ التاريخيةَ للسنة النبوية يتعيَّن تقسيمُها إلى مرحلتينِ زمنيتَينِ كبيرتَينِ ؛ لكلٍّ منهما معالمُها ، وخصائصُها المميَّزةُ، وآثارُها المختلِفةُ:

فأما الأولى: فيُمكن تسميتُها بـ «مرحلة الرواية»، وهي ممتدّةٌ مِن عصر الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري –تقريباً–).

وذَكَرَ : أنّ أهمّ خصائصِ هذه المرحلةِ التعويلُ على الرواية المباشرة والإسناد.

ثم قال:

(وأمّا (المرحلة الثانية) : فيُمكن تسميتُها بـ «مرحلة ما بعد الرواية»)، وذَكر تميُّزَها بالاعتمادِ على كتب السابقين ؛ بدلاً مِن الرواية.

وتأمّل قولَه: (يمكن تسميتها)، وتأمّل التسميةَ التي ذَكرها لكلٍّ مِن المرحلتين، والمدلولَ الذي ذَكره: فستجدُ –بوضوحٍ– أنّ كلاً مِن الاسمَين والمدلولَين مِن ابتكار فضيلة المؤلف! وحسبَ نظرِه المستنِد إلى خاصّيّةٍ مشترَكةٍ بين أهل كل مرحلة!

وخلالَ باقي الكتاب صار يُحيل عليهما كما لو كانا اصطلاحاً مقرَّراً!أو كما وصفه –في البداية– بأنه : (متعيَّن)!

ولـمّا كانت خاصّيّةُ الروايةِ وعدمِها -التي ذُكرت في تسمية المرحلتين- لا تقتضي بمفردها ما يُراد إثباتُه مِن التبايُن المنهجيّ ، والاختلاف الجوهريّ بينهما : فإنّ المؤلّفَ قد أضاف قد أضاف ما رآه مؤيِّداً لمقصوده!

فذَكر: أنّ الموادَّ العلميةَ التي تُشَكِّلُ المحاورَ الرئيسةَ في علوم الحديث -بمصطلحاتِها وقواعدِها- إنّما انبثقت مِن جهود المحدّثين النقّاد في المرحلتين:

❋ (الأولى)-يعني: (مرحلة الرواية) -وهي التي عَنَى بها (المتقدِّمين)!-.

❋ ثم يُقِرُّ أنّ أهل (المرحلة الثانية) -يعني: (ما بعد الرواية)-وهي التي عَنَى بها (المتأخّرين) - :كان لهم أنواعٌ جديدةٌ مِن الضوابط لتوثيق النُّسَخ والمؤلفات.

ثم يَخْلُصُ مِن هذا إلى نتيجةٍ إجماليةٍ، بقولِه:

(إنه –بناءً على ما تقدّم– أصبح النقّادُ –في (المرحلة الأولى)– يعني: (المتقدِّمين)– هم العمدةَ ، والمصدرَ الرئيسَ لمباحث علوم الحديث ومصطلحاتها).

ثم يقول:

(وأمّا (المتأخّرين!) – يعني : أهل (المرحلة الثانية) – فتَبَعٌ لهم، يتمثّلُ دورُهم في النقل ، والتهذيب ، والاستخلاص، والاختصار؛ دون التأسيسِ ، والإبداعِ – كما شهد بذلك الواقعُ–).

ثم يرتّبُ على ذلك –قائلاً–:

(فمِن الطبيعيّ –إذن– بروزُ تبايُنٍ منهجيٍّ بين حُفّاظ (المرحلة الأولى) – يعني: (المتقدِّمين)، وبين أئمة (المرحلة الثانية) – يعني: (المتأخّرين) – في علوم الحديث).

ويضيفُ –لإثباتِ القولِ بالتبايُنِ–:(ما وُجد في نَتَاج أهل (المرحلة الثانية) مِن التأثير القويّ لعلم المنطق –الذي لم يَفْلَتْ منه علمٌ من

العلوم الشرعية-، وذلك في صِياغة الحدود ، والتعريفات الاصطلاحية، ومراعاةِ كون التعريفِ جامعاً، مانعاً موجَزاً.

في حينِ كان أكثرُ ما يُذكَر للتعريف -في (المرحلة الأولى)- لا يخلو مِن غموض، أو تطويل، أو لا يكون جامعاً، أو لا يكون مانعاً، أو يكون بالإشارة والألغاز، مع ترك توضيحِ كلِّ ذلك لإدراك المخاطَب للمناسَبات والقرائن التي كانوا يَرَوْنَها تساعدُ على ذلك.

ثم يقول: (إنّ متقضى ذلك ضرورةُ الاعتبارِ بمناسَبات كلام النقّاد ، وتعابيرهم الفنيّة، كي تتّضحَ مقاصدُهم).

ويُعلِّلُ ذلك بـ (أنّ العديد مِن تعاريف المصطلَحات -التي استقرّ عليها (المتأخّرون)- لا يصلُحُ التقيُّدُ بها -في كثيرٍ مِن المواضع- ؛ لأنها وقعت مضيِّقةً لمدلولاتها التي كانت متّسِعةً في إطلاق «المتقدِّمين»).

ثم يقول: (وفي ضوء هذه الحقائقِ العلميةِ: فإنّنا نستخلصُ بأن المعنيِّين بـ(المتقدِّمين): هم حُفّاظُ (مرحلة الرواية)-وبالخصوصِ: نقادُهم- ، وبـ(المتأخّرين): أهلُ (مرحلة ما بعد الرواية)؛ فإنّ كُلّاً مِن هاتين

المجموعتين تنفصلُ عن الأخرى -أصالةً وتَبَعِيَّةً- في مجال الحديث وعلومه.

فلا ينبغي الخلطُ بينهما، لأنه ظَهَرَ بينهما خلافٌ جوهري ، وتبايُنٌ منهجي).

ثم يُحيل (ص15) بالتفاصيل على باقي فِقْرات الكتاب.

وسيأتي -بمشيئة الله- ذِكرُ بعضِ نماذجَ منها ، ومناقشتها.

ثم عَرَضَ -في بقية الكتاب- نماذجَ تفصيليةً لِمَا يراه مِن تبايُن منهجي ، وخلاف جوهري بين مَن اصطَلحَ على تقسيمِهم -وجوباً- إلى (متقدّمين) ، و(متأخّرين).

وقبل ذِكر بعض ما يتّسع له الوقتُ مِن نماذجِ التباين المنهجي ، والخلاف الجوهري -في نظره -مع مناقشته-: أرى أن نتأمّلَ كلامَ فضيلتِه -السابقَ- فإنّ مَن سمّاهم -اصطلاحاً- بـ: (المتأخّرين) : قد حدّد -بنفسِه- موقفَهم مِن (المتقدِّمين) : بأنهم ليسوا إلا تابعين لهم، ومقلِّدين.

كما حدّد –بنفسِه– أيضاً– دورَ (المتأخّرين) –العلميَّ– بأنه: نقلٌ ، وتهذيبٌ ، واستخلاصٌ ، واختصارٌ ؛ دون تأسيسٍ ، ولا إبداعٍ!

فكيف يتأتّى للتابع –أو المقلِّد– بوصفِه تابعاً أو مقلداً– أن يُحْدِثَ مخالفةً جوهريةً لمتبوعه أو مقلَّده؟!

وكيف يقال: إنّ مجموعة (المتأخّرين) منفصلةٌ عن مجموعة (المتقدِّمين) –أصالةً وتبَعِيَّةً – حسبَ نصِّ عبارة المؤلف –السابقة–؟!

وما دام (المتأخّر) قد شهد له الواقعُ –حسب نصِّ كلام المؤلف – بأنه لم يؤسِّس ، ولم يُبْدِعْ ، ولكنْ –فقط– نَقَل عن (المتقدِّمين)، وهذَّب، واختصار، واستخلص مِن أصولهم فروعاً؛ فكيف –والحالةُ هذه– يكونُ منهجُه مبايناً لِمَا في أصوله المتقدّمة ، أو –بعبارةٍ أخرى–: كيف يكون منهجُه مبايناً لمرجعيّتِه ، ومنطلَقِه الأصلي؟!

إنّ المبايَنة تعني –أولَ ما تعني–: عدمَ التَّبَعِيَّةً ، وعدمَ المرجعية!

وفي الحديث الشريف: «ما أُبِين مِن الحيِّ فهو ميت»[ولفظُه:« مَا قُطِعَ مِنْ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ؛ فَهُوَ مَيْتَةٌ »،انظر له «البدر المنير» (1/461)- لابن الملقّن-].

نَعَم ؛ يُمكِنُ للتابعِ أن يخالفَ متبوعَه في بعضِ الأمور الجزئية ، أو الجوانب الشَّكْلية، أو التفريعِ على أُصول المتبوع-ونحو ذلك-.

أمّا أن يخالفَ جوهريّاً ، ويباينَ منهجيّاً، ويبقى -مع ذلك- موصوفاً بـ(التابع) لِمَن خالَفه وبايَنَه ؛ فهذا ما لا أظنُّ أحداً يُقِرُّهُ!

الأمرُ الثاني -الذي يحتاجُ إلى تأمُّلٍ-: أنّ فضيلةَ المؤلف حدّد -هنا- منذ البداية (ص15) - أوصافَ المتقدّمين ، بأنهم : (حُفّاظ المرحلة الأولى)- وبالخصوص : نقّادُها - ، فأصبح (المتقدّمون) معروفين - زمناً واختصاصاً-!

أما (المتأخّرون) ؛ فوصفَهم(ص: 14)-فقط- بـ(أئمة المرحلة الثانية) ، وهذا وصفٌ لا يميِّزُهم مثلَما ميَّز وصفُه للمتقدِّمين بأنهم حُفاظ ، وبالخصوص : النقّاد!

كما أنه لم يحدّد فترةً زمنية للمتأخّرين!

في حينِ سَبَقَ له أنْ رفض مدلولَين مستعملَين لكلِمتَي (المتقدِّمين) و(المتأخّرين) ؛ لكونهما -في نظرِه- لا يحقِّقان التمييزَ بين أصحاب الرؤى المتبايِنة؛ فكان مُقتضى هذا أنْ يحدِّد المرادَ بـ(المتأخّرين) -زَمَناً واختصاصاً-!

فلذلك ؛ احتاج -عند ذِكر النماذجِ التفصيليةِ لقضايا علومِ الحديثِ- أن يذكرَ الأوصافَ العلميةَ لأئمّة مرحلةِ (المتأخّرين) ، فقال (ص: 16) :(إنّ حركةَ التأليفِ في علومِ الحديثِ شارك فيها فئاتٌ مختلفةٌ- في طليعتهم الأصوليين(!) والفقهاء- ، وفيهم مَن اندفع إلى ذلك لا لغرضٍ سوى الاندراجِ في سِلك المؤلِّفين فيها).

كما ذَكَرَ مِن النماذجِ التفصيليةِ ما يشيرُ إلى الامتدادِ الزمنيِّ للمتأخّرين ؛ حتى عصرِنا الحاضر).

وقد سَبَقَ أن ذَكر ذلك -صراحةً- الأخ الدكتور إبراهيم اللاحم!

وقد كَتَبَ الدكتور المليباري -بعد كتابه السابقِ- بحثاً آخرَ في الموضوع -نفسِه- ، وعوَّل فيه على استعراضِ قَدْرٍ كبيرٍ مِن المواضع والمناسِبات المذكورةِ في كتب علوم الحديث ؛ لأجل ذِكر شيءٍ مِن الخلاف بين (المتقدِّمين)- أو بعضِهم ، وبين (المتأخّرين)-أو بعضهم- ؛ فبدأ بذكر مجموعةٍ مِن ذلك، وعّقب عليها بقوله (ص 24)-مِن البحث-:

(هذه النصوص تحملُ إشارةً واضحةً إلى أنّ كلمة (المتقدِّمين) يقصدون بها : نقّادَ الحديثِ ؛ باستثناء المعروفين منهم بالتساهُل في التصحيح -كابن خزيمة ، وابن حِبّان، والحاكم-.

بينما يَعْنون بـ (المتأخّرين) : مَن ليسوا بنقّادٍ ممّن كان يقبلُ الأحاديثَ ويردُّها بعد الدارَقُطْني -(385هـ)- مِن الفُقهاء ، وعلماء الأصول ، وعُلماء الكلام -وغيرِهم ممّن ينتهجُ منهجَهم ، أو يلفِّقُ بينه وبين منهجِ المحدِّثين النقّاد-).

ثم يقولُ: (ولذلك ؛ ينبغي أن يكونَ الحدُّ الفاصلُ بينهم منهجياً ، أكثرَ مِن كونه زمنياً)!!

أقول:

وبمقارَنةِ كلامِه –هذا– بما تقدّم عنه في كتابه السابق–: يُلاحَظُ اختلافٌ ظاهرٌ :

❋ فهو –هناك– حدَّد فاصلاً زمنياً بنهاية القرن الخامس الهجري –على وجهِ التقريب–، ولم يَستثن أحداً باعتبارِ التساهل أو التشدُّد!

❋ وهنا قرّر استثناءَ كلٍّ من ابن خُزيمة ، وابن حِبّان ، والحاكم–باعتبار اتصافِهم بالتساهل في التصحيحِ–!

مع أَنّ أَوّلَهم – وهو ابنُ خُزَيمة – متوفّى سنة (311هـ) ، وآخِرُهم – وهو الحاكمُ– متوفّى سنة (405هـ) ، وبذلك أَنْقَصَ ، وضيّق تحديدَه السابقَ للمتقدّمين!

ثم عند الأمثلةِ التطبيقيةِ (ص 19) وسَّع ، فذَكَر ابنَ الجوزيِّ –المتوفى سنة (597هـ) ضمن (المتقدِّمين)!

كما جعل بدايةَ (المتأخّرين) هم مَن بعدَ الدارَقُطْني –المتوفى سنة 385هـ) ، وذكر فيهم –صراحةً– الفقهاء ، والأصوليِّين ، والمتكلِّمين،

ومن ينهجُ نهجَهم – يعني : في قَبول وَرَدِّ الأحاديث – أو مَن يُلَفِّقُ بين منهجِهم ومنهجِ المحدّثين النقّاد!

ويحدِّدُ منهجَ الفقهاء بأنه : النظرُ في عدالةِ الراوة ، واتصالِ السند ، والتصحيحِ والتضعيف على ضَوء ذلك!

لكنّه ذكر طائفةً ثانيةً مِن الأقوالِ ، وعقّب عليها (ص29) بأنّ ممّا تفيدُه: أن (المتقدِّمين) هم النقّادُ، وأن (المتأخّرين) هم: الفقهاءُ ، وعلماءُ الكلامِ والأصولِ – ومَن تَبِعَهم في المنهجِ – مِن أهل الحديث– ؛ دون النظرِ إلى الفصل الزمنيِّ في التفريق!

وصرّح في هذا الموضع –أيضاً– بما يدلُّ على إدخالِه المعاصرين في مصطلحِ (المتأخّرين)!!

ثم ذكر طائفةً ثالثةً مِن الأقوال ، وعقّب عليها بقولِه:(إن مصطلح (المتأخّرين) –هنا– يشملُ جميعَ علماء الطوائفِ الثلاثِ: أئمةِ الفقه، وأئمةِ الأصول والكلام، وأهلِ الحديث.

وأدخل في مصطلح (المتأخّرين) –هنا- (ص 32)- كلاً مِن البيهقي ، والخطيب البغدادي.

أمّا الطائفة الرابعة مِن الأقوالِ التي ذكرها –بعد ذلك- ؛ فعقّب عليها بقوله (ص 35): (في ضَوء ما تقدّم مِن النصوصِ نستطيعُ أن نلخّص : أنّ الحدّ الفاصلَ بين (المتقدِّمين) ، و(المتأخّرين) هو سنةَ(500هـ) ، ثم يقول: (وأن البيهقي هو خاتمةُ «المتقدِّمين»).

ثم ذكر أنّ قائمةَ (المتأخّرين) –حتى السُّيوطي –المتوفى سنة(911هـ)- تضمُّ أهلَ الحديث ، وأهلَ الفقه ، وأهلَ الأصول.

وعدَّد مِن أهلِ هذه القائمة ابنَ المرابط ، والقاضيَ عِيَاضاً –المغرِبِيَّن- ، وابنَ تيميّة، وابنَ كثير ، وعبدَ الغني المقدسي ، وابنَ الصلاح ، والذهبي ، وابنَ الحاجب ، والنَّوَوي ، وابنَ عبد الهادي ، والضياء المقدسي – صاحب «المختارة» – ، وابنَ القطان الفاسي ، والمُنذِري، والدِّمياطي ، وتقي الدين السُّبْكي ، وابن دَقيق العيد ، والمِزّي، وابن حَجَر العسقلاني!

ثم إنه يعودُ مرةً خامسةً (ص35-36) ، فيذكرُ : (أنّ العوامل التاريخية أدّت إلى وقوع تبايّن منهجي بين (المتقدِّمين) ، و(المتأخّرين) ! بحيث اقتضت أنْ نَقْسِمَهُما مرحلتين:

الأولى: يمكنُ تسميتُها بـ(مرحلة الرواية)، وتمتدُّ مِن عصر الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري -على وجه التقريب-).

ثم يقولُ:

(وأما المرحلة الثانية : فيمكنُ تسميتُها بـ(مرحلة ما بعد الرواية)، وذَكر عنها نحواً مما ذَكره -عنده- في كتاب «النظرات»- كما تقدم ذِكرُ ملامحِه -فيما سبق-.

5-أمّا تلميذي النجيبُ ، وأخي الفاضلُ الشيخُ عبد الله السعد؛ فذَكر (ص 9 -10) أنه : لا فرقَ بين أن يقال: مذهبُ -أو منهج- (المتقدِّمين)، وأن يقال: مذهبُ - أو مناهج- أهل الحديث ، أو أئمة الحديث، أو المحدّثين.

ولا يخفى على فِطنته أنه -عند التأمُّل- نجدُ فرقاً ظاهراً ؛ لا سيّما في مجالِ تمييز المناهج وأصحابها؛ لأجل الأخذِ والاستفادةِ، أو الردِّ.

فإذا قلنا: إنه لا فرقَ بين مفهوم كلمة (المتقدِّمين) ، ومفهوم كلمة (أهل الحديث)، ومفهوم كلمة (أئمة الحديث): دخل في (المتقدِّمين) -على هذا- أمثالُ الحافظ العراقي (806هـ) ، والحافظ ابن رَجَب الحنبلي (795هـ) ، والحافظ ابن حَجَر العسقلاني -المتوفى سنة(852هـ)-وأمثالِهم-.

في حينِ نجدُ الشيخ السعد - حفظه الله - يذكرُ الحافظَ ابنَ كثير (774هـ) أُنموذجاً للمتأخّرين الذي يُستفادُ منهم ، ويُؤخَذُ بكلامِهم.

ثم يذكرُ فضيلتُه:(أنّ أهلَ العلم (المتقدِّمين) ليس لهم منهجٌ واحدٌ في الصناعة الحديثية، بل هم على مناهجَ متعدّدة ؛ فلا بُدّ مِن معرفة طريقتِهم ، ثم السيرِ عليها).

6- وأمّا تلميذي ، وأخي الفاضلُ النجيب الدكتور تركي الغُمَيز ؛ فقد وقَفتُ له على ورقةِ عملٍ مفيدة.

وممّا ذكره فيها : (أن (المتقدِّمين) هم أئمةُ الحديثِ في عُصور الازدهار، ومثّل بجماعةٍ، أولهُم : شُعبة، وآخرُهم : النسائي (303هـ).

وذكر أنهم كانوا على نهجٍ واحدٍ، وطريقٍ متّحدٍ في عُمومِه -في الأصول العامة التي يسيرون عليها- ، وإنّما ينتجُ الاختلافُ في التطبيقاتِ الجزئية، بحسبِ تفاوتِ الاطلاع، والفهم، والتشدّد ، والتسامح؛ دون الخروج عن الأصل العام الذي يسيرون عليه).

أقول: وبهذا التوجيهِ لم يَحْتَجْ إلى إخراجِ مَن أخرجَهم سابقُه لأجل التساهل في التصحيح -كما مر-!

النتيجة: ممّا تقدّم يتضحُ:

* أن هؤلاء الأفاضلَ قد تنوّعت أقوالُهم وضوابطُهم في تحديدِ مقصودِهم بـ(المتقدِّمين) و(المتأخّرين)!

* بل نجدُ أنّ فضيلة الدكتور المليباري تعدّد قولُه مِن بحثٍ إلى آخر.

* كما نجدُ في كلامهم اختلافاً في كون (المتقدِّمين) لهم منهجٌ واحدٌ -مع الاختلافِ في التطبيق-! أو أنّ لكل واحدٍ منجهاً خاصّاً به -تقعيداً وتطبيقاً-!!

هذا مع اتفاقِ جميعِهم -في الجملةِ- على إطلاق القولِ بوجودِ تبايُن منهجي، وخلاف جوهري بين (المتقدِّمين) ، و(المتأخّرين)!!

والذي يسمحُ به المقامُ -الآنَ- حيالَ ما اطّلعتُ عليه -في هذا الموضوع- ما يلي:

أولاً: أنّ عدداً ممّن كتب في هذا الموضوعِ أعرفُهم شخصيّاً وعلميّاً، وأعرفُ أنّ دافعَهم الأساسَ -إلى ما كتبوا- هو الحماسةُ المشكورةُ ، والغَيْرَةُ المحمودةُ على علوم السنة النبوية المطهَّرة ، التي لا يخفى عظيمُ مكانتِها في نفسِ المسلمِ -وحياتِه في الدنيا والآخرة-.

وكذلك أُقَدِّرُ قصدَهم النبيلَ في خِدمة هذه السنّةِ وعلومِها، وصيانتِها من أي شَوْبٍ ، أو دخيل.

كما أُقَرِّرُ أنّ المعاصرين -الذي يعملون في نشرِ تُراث السنّة وعلومِها- فيهم نماذجُ طيِّبةٌ ، ومؤهِّلةٌ لحمل مسؤوليةِ هذه الأمانة الغالية على الجميع، وفيهم نماذجُ دون الأهليّةِ المطلوبةِ .

والأولون -أصحابُ الكفاءة والأهلية- نَتاجُهم أقلُّ مِن الطلَب المتزايِدِ للاستفادة بهذا التراثِ العظيم.

ومِن هنا ؛ وَجد الآخرون -أصحابُ الأهليةِ الأدنى- فرصتَهم في مِلءِ الفراغ، فصار نَتاجُهم هو الأظهرَ والمتداوَلَ -بما فيه مِن قُصور-!

وهذا ممّا حرّك حماسةَ هؤلاء الأخوةِ لِمَا كتبوه-كما يظهرُ مِن تفاصيلِه وأمثلتِه-.

ثانياً: لكنّ هذه الحماسةَ ،وهذا الانفعالَ -بما لمسوه مِن قصور وتجاوُزٍ- : جعل فيما كتبوه بعضَ الملحوظات في الاستنتاج ، وفي النتائج! بل حتى في صِياغة الأفكار وتنسيقِها!

ولا تتّسعُ مثلُ هذه العجالةِ إلا لبعضِ الأمثلة التي أرجو أن يعتبرَها مَن يطّلعُ عليها أنها مِن باب النصيحةِ الخالصةِ - شَهِدَ اللهُ - .

وتلك الأمثلةُ على النحو التالي:

أ-جاء في «شرح العِلل» (377/1) -لابن رجب - رحمه الله- ما يلي:

نُقل عن يحيى بن مَعين (233هـ) أنه إذا روى عن الرجلِ مثلُ ابن سِيرين والشَّعْبي-وهؤلاء أهل العلم-؛ فهو غير مجهول..،وإذا رَوى عنه مثلُ سِماك بن حَرْب وأبي إسحاق – يعني : السَّبِيعي – ونحوِهما- ممّن يروون عن مجهولين-؛ فلا تزولُ جهالة المروي عنه بروايةِ واحدٍ من أمثال هؤلاء.

وعقّب ابنُ رجب على ذلك بقوله: (وهذا تفصيلٌ حسنٌ، وهو يخالفُ إطلاقَ محمد بن يحيى الذُّهْلي (258هـ)- الذي تبعه عليه المتأخّرون-: أنه لا يَخْرج الرجلُ من الجهالة إلا بروايةِ رجلين).

فهذا المثالُ يوضِّح وجودَ اختلافٍ بين قول ابن مَعين ، وقول الذُّهْلي فيما ترتفعُ به جهالةُ الراوي.

ويُلاحَظُ أنه خلافٌ بين اثنين معدودَين مِن (المتقدِّمين)؛ ولكنَّ الذُّهْلي متأخِّرُ الطبقة عن ابن مَعين -كما يظهرُ مِن تاريخَي وفاتَيهما ، ومراجعةِ ترجمتَيهما في «التقريب» -مثلاً-.

وقد استحسن الحافظُ ابنُ رجب قولَ المتقدِّم منهما.

وفي تطبيقات (المتقدِّمين) ما يؤيِّدُه، ولكنّ ابنَ رجب قرّر أن (المتأخّرين) تَبِعوا قولَ الذُّهْلي -المتأخِّرِ الطبقةِ-.

وإشارةُ ابن رجب إلى (المتأخّرين) تنطبقُ على ما قرّره الخطيبُ البغدادي (463هـ) في «الكفاية» بشأن ما تزولُ به الجهالةُ.

ويؤيّدُه غيرُ قولِ الذُّهْلي أدلةٌ نقليةٌ صحيحةٌ ومعروفةٌ.

ورُغْمَ مخالفة الذُّهْلي لقولِ ابن مَعين ؛ فإنّ ابنَ مَعين جاء عنه أنه كان يُثْني عليه ، ويُشيد بجمعِهِ لـ«حديث الزُّهْري».

ويُلاحَظُ أن الذُّهْلي -الذي يُعْتَبَرُ متأخِّراً عن ابن مَعين- يُعْتَبَرُ -أيضاً- متقدّماً عن الخطيب!

كما جاء عن الدارَقُطْني (385هـ) قولُه: (مَن أحبَّ أن يعرفَ قصورَ علمِه عن علمِ السلف ؛ فلْينظر في «عِلل حديث الزُّهْري» -لمحمد بن يحيى [يعني : الذُّهْلي]-).

فاعتبر الدارَقُطْنيُّ نفسَه خلَفاً متأخّراً بالنسبة لسلَفِه المتقدِّم عليه -وهو الذُّهْلي-.

كما أنّ ابنَ رجب -المعدودَ مِن (المتأخّرين)- قد اعتبر مَن بَعد الذُّهْلي -ممّن وافقه على قولِه - متأخراً حتى عصر ابنِ رجب-كما هو مُقتضى إطلاقه-.

ثم إنه وصف المتأخِّرَ -الآخذَ بقولِ الذُّهْلي - متّبعاً لقول مَن هو متقدّمٌ، ولم يصفْ قولَ المتقدّم -وهو ابنُ مَعين- بالتفصيلِ في مواجَهةِ المتأخرِ المخالفِ- بالإطلاق ؛ إلا بكونه حَسَناً -فقط-؛ لم يصفه بأنه خلافٌ جوهريٌّ -كما وصف بعضُ الأخوة مثلَ هذا الخلافِ - بالتقييد والإطلاق- مِن (المتأخّرين)- لبعض ما جاء عن (المتقدِّمين) -بأنه : خلاف جوهري!

فمثلُ هذا المثالِ –وكثيرٌ غيرُه– يوضِّحُ أنّ مفهوم (المتقدّم)، و(المتأخّر) أمرٌ نسبيٌّ يُفسَّرُ –في كل موضعٍ يُذْكَرُ فيه– بحسبِه ، وأنّ التحديد المطلق –زمنياً أو منهجياً– لـ(المتقدّمين)، و(المتأخّرين) لا يطّردُ بحسبِ واقعِ تراث علوم السنّة –الذي بين أيدينا–.

كما يُوضِّحُ هذا المثالُ –أيضاً– أنّ الإختلافَ المعتبَرَ بين (المتقدّمين)، و(المتأخّرين) له ما يؤيِّدُه مِن صنيع (المتقدّمين)أيضاً.

ب– ذكر الدكتورُ المِليباري –مِن أمثلة الخلافِ الجوهريِّ بين (المتقدّمين)، و(المتأخّرين) – : مصطلحَ «المنكر»، فقال: (فإنه –عند (المتأخّرين)– : ما رواه الضعيفُ مخالفاً للثقات، غيرَ أن (المتقدّمين) لم يتقيّدوا بذلك ، وإنّما –عندهم– : كلُّ حديثٍ لم يعرف (إلا) [2] عن مصدرِه –ثقةً كان روايهِ أم ضعيفاً، خالف غيرَه، أم تفرّد–.

وهناك في كتب العِلل والضعفاء أمثلةٌ كثيرةٌ توضِّحُ ذلك.

---

(2)في الكتاب لم تذكر «إلا» !
والكلامُ لا يستقيمُ معناه بدونها.
و-أيضاً -التعريف الذي يشير إليه يفيدُ ثبوتَها.

ف(المنكَر) في لُغة [3] (المتقدّمين) أعمُّ منه عند (المتأخّرين) ، وهو أقربُ إلى معناه اللغويِّ ؛ فإنّ (المنكر) لغةً... معناه : «جهاله»).

وذَكر آيتينِ كريمَتينِ تأييداً لذلك؛ ثانيتُهما : قولُه –تعالى-: ﴿يعرفونَ نِعمةَ اللهِ ثمّ يُنكِرونَها﴾[سورة النحل:83].

ثم يقولُ فضيلتُه في «النظرات» (ص31) : (وعلى هذا ؛ فإن (المتأخّرين) خالفوا (المتقدِّمين) في مصطلح (المنكر): بتضييق ما وسّعوا).

ومناقشةُ ماذكره فضيلتُه –هنا- مِن وجوه-:

1 -التعريفُ الذي عزاه إلى (المتأخّرين) –مطلَقاً- هو تعريفُ الحافظ ابن حَجَر في شرحه «النزهة»- فقط- .

---

(3)كذا !

والأَوْلى «في استعمال» ؛ فليس للمتقدّمين –أيضاً- لغةٌ تضاف إليهم –خاصّةً-!

وغيرُ الحافظ -مِن (المتأخّرين)- كابن الصلاح - والسُّيُوطي -تَبَعاً له- يذكرُ كلٌّ منهما: أن المنكرَ قسمان-:

أحدهما: الفرد الثقة المخالفُ للثقات.

وثانيهما: الفرد الضعيف دون مخالفة.

ثم يذكر السُّيوطيَّ -ثالثاً-، وهو الذي اقتصر المؤلفُ عليه، وقد عزاه السُّيوطيُّ للحافظ ابن حجر -وحدَه-[4].

2 -التعريفُ الذي نُسب إلى المتأخّرين -عموماً- في شخص الحافظ ابن حجر-: يرجع إلى المتقدّمين ؛ ممثَّلين في الإمام مسلم ، حيث قال في مقدمة «صحيحة»: (علامة المنكر في حديث المحدّث : إذا عُرضت روايتُه للحديث على روايةِ غيرِه -من أهل الحفظ والرضى- : خالفت روايتُه روايتَهم ، أو لم تكد توافقُها؛ فإن كان الغالبُ مِن حديثه كذلك ؛ كان مهجورَ الحديث غيرَ مقبولِه ولا مستعمَلِه)[5].

---

(4)ينظر «التدريب» (279-276/1).

(5)ينظر «فتح المغيث» (236/1) -للسَّخاوي-، ومقدمة «صحيح مسلم» (7/1).

فعبارةُ الحافظ –في تعريف (المنكَر)– مستقاةٌ من عبارة مسلمٍ –هذه– كما يُلاحَظُ ذلك بأدنى تأمل–.

كما يُلاحَظُ إشارةُ الإمام مسلمٍ إلى المعنى المناسبِ لتعريفِه –وهو (المهجور) ، وليس (المجهول)– كما اختاره فضيلةُ المؤلف–!

كما أن الآية الثانية –التي ذكرها فضيلتُه تأييداً للمعنى اللغوي الذي اختاره– فُسِّرت النكارةُ فيها بمعنى (الجُحود) ؛ لا بمعنى (الجهالة) ؛ لذكر العِلم قبلَها في قوله –عز وجل–: ﴿يَعرفُون نعمةَ اللهِ﴾.

ثم يُلاحَظُ –أيضاً– أنّ تعريف الإمام مسلم –هذا– للمنكر يُعتبر –حسبَ توصيفِ الإخوة– تعريفاً نظرياً؛حيث ذكره في مقدمة «صحيحة»، ولم يذكر من أمثلتِه شيئاً–كما هو معروفٌ–.

ثم إنّ الحافظ لم يقتصر على التعريفِ النظريِّ ؛ بل ذكر له مثالاً مطابقاً –ومِن كتب العلل– التي أشار فضيلةُ المؤلف إلى وجود المنكَر فيها بما يخالف تعريفَ المتأخّرين –هذا–:

فقد مثّل الحافظُ للحديث المنكَر بما رواه ابنُ أبي حاتم في «العلل»(182/2) مِن طريق حبيب بن أبي حمزةَ الزيّات ، عن أبي إسحاقَ ، عن العَيْزار بن حُرَيث ، عن ابن عباس ، عن النبي- صلى الله عليه وسلم- ، قال: «مَن أقام الصلاةَ ، وآتى الزكاةَ ، وصام...»- عن أبي إسحاقَ- موقوفاً-.

وحبيبُ الزيّات أكثرُ الأقوال –فيه- بتضعيفِه، وقال ابن عَدي : حدّث بأحاديثَ عن الثقات لا يرويها غيره.«اللسان» (2/رقم2322).

فاتفق حكمُ أبي حاتم بالنكارة مع تعريف مسلمٍ الذي استفاد منه الحافظُ تعريفَه.

كما أنّ قولَ ابن عدي –السابقَ- وهو مِن المتقدّمين- في وصفِ راوي الحديث- يفيدُ أنه ينفردُ –مع ضعفِه- بما يخالفُ روايةَ الثقات .

فهل تعريفُ المتأخِّرين –ممثَّلين في الحافظ ابن حجر- للمنكر –بما تقدّم- يعتبر مِن عند أنفسهم ! أو ممّا اتفق عليه أكثرُ مِن واحدٍ ممّن هم –بلا خلاف- مِن أعمدة نقّاد الحديث المتقدّمين؟!

أمّا القولُ بأن (هذا التعريفَ ضيَّق ما وسّعه المتقدِّمون) - هكذا مطلَقاً- ؛ فهو-أيضاً- غيرُ صحيحٍ ؛ فلدينا - مِن النقّاد المتقدّمين -: أحمد بن هارون البَرْديجي-المتوفى (سنة 301هـ)- جاء عنه تعريفُه للمنكَر بأنّه (الفردُ) الذي لا يُعرَف متنُه عن غيرِ راويه.

ثم قال السُّيوطي:(وكذا أطلقه كثيرون) [6].

فيُلاحَظُ أنّ هذا التعريفَ قيّد النكارةَ بالمتن -فقط- ، في حين لم تقيَّد بذلك في عبارة الإمام مسلمٍ ، ولا الحافظِ ابن حجر.

وجاءت النكارةُ في الحديث الذي مثّل بها مِن عند ابن أبي حاتمٍ متعلقةً بالسند ؛ حيث ذُكر فيه الرفعُ، مخالفاً للوقفِ، وإن كان كلا الوصفَين يرجعانِ إلى المتن -أيضاً-. فهذا توسيعٌ لِمَا ضُيّق في تعريف البَرْديجي .

وهو متقدّم- كما ترى-. والله وليُّ التوفيق.

(6) «التدريب» (276/1).

مسائل ودلائل:

ها هنا إضاءاتٌ يسيرةٌ على بعضٍ مِن مفرَداتِ المسائل الحديثية–المهمّة –والتي ثوّر المفرّقون القولَ فيها –مصحوبةً بكلامٍ للأئمّة المتقدِّمين، ومَن وافقهم (!) مِن الأئمّة المتأخِّرين–على شرطِ اتِّفاق المفرّقين (!) معَنا فيهم! –!

وبالمناسَبةِ: دُعاةُ التفريقِ مُغْرَوْنَ بضربِ الأمثلةِ–كثيراً! –المثَلِ والمثَلَينِ! –:لِيستنبطوا منها قواعدَ عَمشاء! وأُسُساً عَرجاء! –حتى قال الأخ الدكتور محمد بن عبدالعزيز الفرّاج–وفقه الله–في بعض مُداخَلاتٍ له على (وسائل التواصل الاجتماعي) –: (قد يُغْني مِثال عن ألف مقال!)!

وقد تنبّه لهذه الدقيقةِ–ونبّه عليها–فضيلةُ أخي الشيخ مشهور حسن–حفظه الله–كما في "أسئلة محمد أشرف للشيخ مشهور" (رقم 3) –عند سؤالِهِ له–: (ما رأيُك فيمَن يفرّق بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين في الحديث؟

فأجاب فضيلةُ الشيخ مشهور–بقوله–: (منهجٌ ليس بصواب؛ يتلمّسون أمثلةً، وينفُخون فيها).

و .. أصاب–واللهِ–نفع الله به–.

وبعد التتبُّع؛ فإنّ أهمَّ هذه المسائلِ هي:

1 - (التفرُّد):

وفيها يقولُ الدكتور بشار عواد معروف في مقدمته على "المسند المصنَّف المعلَّل " (1/ 17): (قد تجاوزْنا عن بعضِ التعليقاتِ التي لم نجدْ لها معنىً في الصحّةِ، ولا أصلاً في الحقيقةِ، ومنها: كلامُ البزّار والطبَراني في "الأوسط "–في مسألة التفرّد–التي لجّا فيها (!)، وكثيرٌ منها مما يُرَدُّ عليهما ...

فضلاً عن أن مسألةَ التفرّد لا تعني–بأيّ حالٍ من الأحوال–ضعفاً في الحديث؛إذا كان المتفرّدُ من الثقات ولم يخالَف.

وإلا: فإنّ ذلك مفسدةٌ بيّنةٌ،وإسقاطٌ لكثيرٍ من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي-صلى الله عليه وسلم-،والتي يتعيّن العملُ بها، أو بما يُستفادُ منها)!

قلتُ: وقولُه-بحق البزّار والطبراني-: (لجَّا فيها!!) غيرُ لائقٍ-علمياً-حتى مع ما يقعُ مِن الاستدراك به عليهما-رحمهما الله-قليلاً أو كثيراً-!

ويكفي النظرُ في أول حديثٍ عند الإمام البخاري في "صحيحه"-وآخِر حديثٍ-وهما حديثانِ فردانِ-؛ليُعلمَ منهجُه-رحمه الله-في قَبول التفرّد-ضمن الضوابط -والتي تخضعُ للاجتهاد-كذلك-.

وإنّه لَيقعُ في قلبي أنّ الإمامَ البخاريَّ قد تعمّد هذا الإخراجَ لهذين الحديثين-أولَ كتابِه وآخرّه-على هذا النسَقِ-:تأصيلاً لهذا التقعيد العلميّ الدقيق،وردّاً على مَن يخالفُ فيه،أو يناقضُ به-والله أعلم-.

وقد ألّف الحافظ الضياء المقدسيّ-المتوفى سنة (643 هـ) -رحمه الله-كتابَ "أفراد الصحيح"-كما في "ذيل طبقات الحنابلة" (3/ 519) -لابن رجب-فلعلّ مقصودَه ما نحن فيه! -والله أعلم-.

وفي "المستدرك" (8437) -للإمام الحاكم النيسابوري-نقلٌ عزيزٌ - مطوّلٌ- عن الإمام الدارَقُطنيّ-في "أفراد الصحيح"-وفيه فوائدُ-؛ فليُنظَر.

وانظر كتاب"منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتضعيفها" (113 – 130) -لأبي بكر كافي-: (فصل: الوُحدان، وموقف البخاري من رواياتهم).

وفي كتاب"أفراد الثقات بين القبول والرد" (ص 41 – 44) - للدكتور متعب السُّلَمي-: (فصل: علاقة المتابعات والشواهد بالتفرّد، وأثرهما في النقد).

وفي (خاتمته) (ص 1092): (أظهرت الدراسةُ أنّ الأئمة النقّاد كثيراً ما يختلفون في الحُكم على ما تفرّد به الثقةُ-قَبولاً وردّاً- ..).

وقال الأخ الدكتور ماهر الفحل -وهو مِن مؤيّدي منهج التفريق- الحادث-كما تقدّم- في "كشف الإيهام .. " (ص 91): (التفرّد بحدّ ذاتِه ليس علّةً، إنما يكون أحياناً سبباً مِن أسبابِ العلّة، ويُلقي الضَّوْءَ على العِلّة، ويبيّن ما يَكْمُنُ في أعماق الروايةِ مِن خطإٍ ووهَم)!

* أما ما رواه ابنُ هانئ في "سؤالاته" (1925) للإمام أحمد بنِ حنبل -رحمهما الله-، أنه قيل له: فهذه الفوائدُ -التي فيها المناكيرُ-؛ ترى أن يُكتبَ الحديث المنكر؟

قال: (المنكَر أبدًا منكَر):...

فهي مِن العباراتِ التي يُكثر دعاةُ التفريق (!) مِن نقلها! وتَرْدادها! والاجترارِ بها/لها! -دون صوابٍ في أكثرِ ذلك-:

ومحلُّ بيان الوجه الصحيح فيها: كتابي-الأصلُ" التَّبْيين .. "-بمنّة الله ربّ العالمين-.

2 - و (زيادة الثقة):

والتي يقولُ فيها الإمامُ البخاري -تقعيداً- في "صحيحه"-والذي يُعَدُّ أصلَ الصحةِ، ومَنبعَ قواعدِ الثبوت-عقب الحديث (1483) -:

(وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَالْمُفَسَّرُ يَقْضِي عَلَى الْمُبْهَمِ-إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الثَّبَتِ-).

وقال في (1484) -منه-: (وَيُؤْخَذُ -أَبَدًا-فِي العِلْمِ- بِمَا زَادَ أَهْلُ الثَّبَتِ، أَوْ بَيَّنُوا).

وقال الحافظ البزّار في "البحر الزخّار" (2087): (وَالْحَدِيثُ إِذَا رَوَاهُ الثِّقَةُ كَانَ الْحَدِيثُ لَهُ -إِذَا زَادَ- ..).

قلتُ: والمُلاحَظُ-عند الملاحِظِ - ذي النظرةِ العلميّةِ العادلةِ-أنّ هذه العباراتِ والألفاظَ -السابقةَ-الواردةَ في قَبولِ (زيادة الثقة) -هي كلماتٌ منضبطةُ المعاني،ظاهرةُ البيان.

بل إنها تكادُ تكونُ جاريةً على نَسَقِ صناعة (الحدود) -ضبطاً وتقعيداً-؛ لِمَا تحملُه مِن بُعْد تأصيليٍّ بيّن ..

وإنّي أقولُ-هنا-:

لن تجدوا مثيلاً لهذه الألفاظِ-بحدودها المنضبطة- على وجهِ الفهمِ الذي تدّعون، ولتأْطِيره الذي تزعُمون- مِن أنّ الأصل في (زيادة الثقة): التوقّف! أو الردّ-!

وهاتان هما الباقيتان مِن ثلاثيّةِ الاحتمالاتِ المطروقةِ في (زيادة الثقة) -!!

فنقول: (قَبولُ زيادة الثقة) هو الأصلُ، ولكنْ: قد يتخلّف هذا الأصلُ لقرينة،أو اجتهادٍ معتبَر–مع إمكانية اختلافِ الأنظارِ فيه–قَبولاً وردّاً– كما في سائر مسائل العلم–؛ وهو ما خَلَصَ إليه حسن الصعيدي في كتاب "المنهج النقدي عند المتقدّمين من المحدثين .. " (ص 683 – وهو رسالةُ ماجستير –في أكثرَ مِن سبع مئة صفحة–) –قائلاً–: (قَبِل المتقدّمون زيادةَ الثقات الحفّاظ –إجمالاً –،ولكنْ؛ ربما تقف القرائنُ دون التسليم لبعض الزيادات، وتؤيّد ردَّها).

وقال الدكتور نور الله شوكت في كتابه"زيادة الثقات، وموقف المحدثين والفقهاء منها" (2/ 1226 – وهو رسالة دكتوراه–) – ذاكراً خلاصةَ بحثه–: (القول الراجح هو (قَبول زيادة الثقة)،ولكن: لكلّ زيادة قرائنُ تعتبَر عند قَبولها).

ثم:

إنّ المتأمّلَ فيما اتفق عليه الشيخان مِن أحاديثَ: يرى المئاتِ مِن زيادات ثقاتِ الرواة التي ارتضاها هذان الإمامان–سنداً ومتناً–

،والتي تمثّل المنهجَ العلميَّ- العمليَّ الصحيحَ- الحقّ- في فهم - وتطبيق- هذه المسألةِ الجليلةِ الكبرى.

لا كما يفعل أولئك (!) -غفر الله لهم-بحثاً وتنقيباً عن طرائق النظر في الحكم على زيادات الثقات = في كتب (العلل) -فقط-!!

... لكنْ؛ هو النظرُ بعينٍ واحدة!

ولو نظرْنا في بعضِ مسالكِ أئمةِ الحديثِ ونقّادِه-التطبيقية-في باب (زيادة الثقة) -في الترجيح بين الرفع والوقف-مثَلاً-:نراهم يطرّقون الاحتمالاتِ في هذا البابِ الدقيقِ، ولا يجزمون على وجه التوكيد؛ كمثل قول الإمام أبي حاتم-كما في "العلل" (2/ 21 -) -:

(والحديث يحتمَل أن يكون مرفوعاً).

ومثلُه: قولُ الإمام الدارقطني-كما في "العلل" (5/ 273) -في حديثٍ-: (يحتمَل أن يكون مرفوعاً).

... بينما نرى المتشبّهين بهم-من المفرّقين الجُدُد! -بالأحكام الدقيقةِ يجزمون! كأنما هم مِن اليقين ينطلقون! وبالحق المطلَق ينطِقون!

والوقوف عند الاحتمالات،والتوقّي منها، وعدم الجزم بها كان دَيدَنَ بعضِ أئمة السلَف مِن نُقّادِ الحديثِ؛ فقد روى ابنُ أبي حاتم في "تقدمة الجرح والتعديل" (1/ 14)،قال: (حدّثنا الربيع بن سُليمان، قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: كان مالكٌ إذا شكَّ في بعضِ الحديث: طَرَحَهُ -كلَّه-).

مما يجعل الجزمَ اليقينيَّ-نفياً وإثباتاً-ليس هو الصوابَ!

وإنما يُبنى الصوابُ على ما يغلبُ على القلبِ مِن الظنّ الراجح-وهو مما يَختلفُ في تقديرِه أئمةُ الحديث-ولو لا ذاك: ما اختلفوا-.

وانظر في بعض دقائق مبحث (زيادة الثقة)،و (الرفع والوقف): "تنقيح التحقيق" (223)، و (224)،و (3273) -لابن عبد الهادي-.

3 - و (العِلَل):

وفيها يقول الدكتور بشار عواد معروف في مقدمته على "المسند المصنَّف المعلَّل" (1/ 30): (.. وَجدنا-في بعض الأحيان-ضرورةَ

توضيح بعض العِلل،التي قد يُظَنّ أنها تطعن في صحة الحديث؛ ذلك أنّ الكثيرَ من العلل مما لا يقدحُ في صحة الحديث:كأن تكون العلّة في راوٍ ضعيف،لكنّه قد تابع الثقاتِ الذين رووُا الحديثَ-سنداً ومتناً-،فيكون ذلك من صحيح حديثِه؛ بحيثُ لو حُذف هذا الراوي:لَبقي الحديثُ صحيحاً من الطرق الأخرى.

وقد كان البخاري ينتقي الشيءَ بعد الشيءِ مِن أحاديثِ رجالٍ -متكلَّمٍ فيهم-بما تابعوا الثقاتِ عليه-سنداً ومتناً-).

وفي هذا المعنى نقلٌ ذو اعتبارٍ-مهمٍّ-غايةً-كما في "سُؤالات البَرْذَعي لأبي زُرعة " (2/ 676) -مِن قول الإمام مسلم-لمّا بلغه إنكارُ أبي زُرعة الرازي إدخالَه في "الصحيح" بعضَ الضعفاء- مثل: أَسباط بن نصر، وقَطَن بن نُسَيْر، وأحمدَ بن عيسى-؛ فقال:

(إنّما أدخلتُ مِن حديث أَسباط وقَطَن وأحمدَ ما قد رواه الثقاتُ عن شيوخهم، إلا أنه رُبّما وَقع إِلَيَّ عنهم بارتفاع، ويكونُ عندي مِن رواية مَن هو أوثقُ منهم بنزولٍ، فأَقتصرُ على أولئك،وأَصْلُ الحديثِ معروفٌ مِن رواية الثقات).

قلتُ: هذا في "الصحيح" -ومعلومٌ مدى توثيقه وتأنّيه-؛فكيف في غيره ممّا قد يكونُ فيه وفيه؟!

فنفيُ وجود الطرق-والتي قد تكونُ -أحياناً- أمامَ نواظرنا،وبين أيدينا-لمجرّد عدم ذِكر بعض المتقدّمين لها، أو حتى لنفي علمِ بعضٍ منهم بها! -: ليس نفياً علمياً-ألبتّة-.

وقد قال العلامة المعلِّمي في "مجموع مؤلّفاته" (4/ 117 - 118):

(والعالمُ-في زمانِنا- يجبُ عليه الأخذُ بالحديثِ-وإن خالفه بعضُ المجتهدين-.

ومع ذلك: يُحسِن الظنَّ والأدبَ ...

وإذا ساغ للإمام الشافعي-رضي الله عنه- أن يُجوِّزَ أنّ أكابرَ الصحابة لم يطّلعوا على بعضِ الأحاديثِ، و كان يَعْزُبُ عنهم مثلُ ذلك الأمرِ المشهورِ-الذي لا يكادُ يستقرُّ في الذهنِ أنه يَعْزُبُ عن أحدٍ منهم-: فَلَأَنْ يَجُوزَ مثلُ ذلك للعلماء المتأخِّرين في حقِّ المتقدّمين أَوْلى وأَحْرى).

أقولُ: والكلامُ عامٌّ-أَسانيدَ ومتوناً، فقهاً وحديثاً-،ومَن فرّق: فبلا دليل!

وللتطبيقِ عليه: يُنظَرُ كلامُ الإمام العُقَيلي في "الضُّعَفاء الكبير" (1/ 18) -عقب إعلالِه حديثاً-: (وَهَذَا الْمَتْنُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثَابِتٌ بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ).

ونحوُه: في (1/ 173) -منه-: (لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ -بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ- بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ).

ونحوُه: في (1/ 214) -منه-: (لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسٍ، وَلَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمَتْنُ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ يُرْوَى بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ، وَبِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ -مِنْ وَجْهٍ ثَابِتٍ- ..). ومثلُه: ما قَالَه الحافظُ مُحَمَّد بنُ طَاهِر الْمَقْدِسِي في كتاب "ذخيرة الحفاظ" (1/ 189): (هَذِه أَحَادِيثُ أوردهَا أَبُو أَحْمد عبد الله بن عَدِيٍّ الْحَافِظُ الْجُرْجَانِيّ - رَحمَه الله - فِي كتاب "الْكَامِل"-اسْتدلَّ بهَا على ضعفِ الرجل المسطور- أَقَامَهَا، وَذكر عِللَها.

وَفِي هَذَا الْكتاب أَحَادِيثُ صَحِيحَةُ الْمُتُون، غَرِيبَةُ الإِسْنَاد ...).

ومنه-كذلك-:ما أورده الإمام الدارَقُطْني في كتابه "العِلل " (2/ 72) مِن حديث ابن عُمر، في سبب نزولِ قول الله-تعالى-:? وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ?-مرجّحاً الإرسالَ-!

بينما هو ثابتٌ في "صحيح مسلم " (6284) من طريقٍ آخَرَ-عن ابن عمر-.

ورواه -كذلك- البخاري (402) من حديث أنس عن عمر.

وهي -نفسُها- الرواياتُ التي أشار إليها الإمام أبو نُعَيم الأصبهاني في "حِلية الأولياء" (3/ 377) -مصدّراً القولَ فيه بـ: (صحيح ثابت) -.

ومثلُه: ما أورده الحافظُ الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (13/ 391) عن الإمام الدَّارَقُطْنِيِّ: أنه قال في حَدِيْثِ مُحَمَّد بن غَالِب، عَنِ الورْكَانِي، عَنْ حَمَّادِ الأَبَحِّ، عَنِ ابْنِ عَوْن، عَنِ ابْنِ سِيْرِيْن، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْن: أَن النَّبِيّ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "شيَّبَتْنِي هُوْدٌ وَأَخواتُهَا": " إِنَّهُ حَدِيْث مَوْضُوْع ").

فعقّب الإمام الذهبيُّ -بقولِه-: (قُلْتُ: يُرِيْد: مَوْضُوْع السَّنَد؛ لا المَتْن)

... وهكذا .. في تأصيلٍ مهمٍّ يَغْفُلُ عنه كثيرٌ من دعاة التفريق المحدَث -بغير بصيرة-؛ بحيث إذا وجد أحدُهم (!) كلاماً لبعض أئمة العلل -في تضعيفِ حديثٍ -ما- .. طار به؛ متوهّماً أنه تضعيفٌ كُلِّيٌّ للحديث! وتطبيقاً على ما تقدّم:يقول الإمام محمد بن عبد الهادي -المتوفى سنةَ (744 هـ) -رحمه الله- في " تعليقة على العلل لابن أبي حاتم " (ص 86): (وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ [101]: " سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: هَلْ فِي مَسِّ الذَّكَرِ وُضُوءٌ؟ قَالَ: "لا"، فَلَمْ يُثْبِتَاهُ.

وَقَالا: قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ لَيْسَ مِمَّنْ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَوَهَّنَاهُ".

انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ حَدِيثَ قَيْسٍ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَأْتِ مَنْ ضَعَّفَهُ بِحُجَّةٍ، بَلْ إنما تُكُلِّمَ فِيهِ لِرِوَايَتِهِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِرِوَايَتِهِ لَهُ! وَهَذَا دَوْرٌ!).

قلتُ: راجع معنى (الدور) (ص ***) -.

وقال الحافظ ابن حَجَر في "النكت على ابن الصلاح" (2/ 848) -في مَعرِض بيانِ وجوه انتقادِه لابن الجوزي-: (.. يَعتمد على غيرِه من الأئمة في الحُكم على بعض الأحاديث بتفرُّد بعض الرواة الساقطين بها، ويكون كلامُهم محمولاً على قَيدِ أنّ تفرُّدَه إنما هو مِن ذلك الوجه، ويكونُ المتن قد رُوي مِن وجهٍ آخرَ لم يطّلع هو عليه، أو لم يستحضرْه حالةَ التصنيف، فدخل عليه الدَّخَلُ مِن هذه الجهة -وغيرِها-.

فذَكر في كتابه الحديثَ المنكرَ، والضعيفَ الذي يُحتمَل -في الترغيب والترهيب-، وقليلاً مِن الأحاديث الحِسان ..).

وقال السُّيُوطي في "اللآلئ المصنوعة" (1/ 108): (اعلم أنه جَرت عادةُ الحُفّاظ -كالحاكم وابن حِبّان والعُقيلي -وغيرهم- أنهم يحكُمون على حديثٍ بالبطلان مِن حيثيّةِ سندٍ مخصوصٍ؛ لكون راوِيه اختلق (!) ذلك السندَ لذلك المتنِ، ويكونُ ذلك المتنُ معروفاً مِن وجهٍ آخَرَ، ويذكُرون ذلك في ترجمةِ ذلك الراوي يجرَحونه به ....).

ولقد أبعد النُّجْعةَ -أكثرَ مِن كلّ مَرة! -هذه المَرة! -الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة-وفقه الله-لمّا قال -في بعض (وسائل التواصل الاجتماعي) -تحت عنوان: "ظاهرةٌ تستحقّ أن نوليها الرعاية البحثية"-: (لماذا فرّق نقّادُ عصر الرواية نقدَهم للحديث على مخارجه، فتجدُهم نقدَ (!) لكلّ مَخرَج منفصل عن الأخر، ولا يؤثّر حكمُ المَخرَج على غيرِه،ولا يستدعي المَخرَج المغايرَ في الحكم النقدي،إلا في حالة أن تكون العلّةُ إبدال الصحابيّ.

بينما نجد بعضَ المتأخّرين والمعاصرين جمعوا المخارجَ في صعيد واحد،وتداخل بعضُها على بعض، واستُدعيت في الحكم النقدي ...

!!!)

ثم كرّر الدكتور أبو سمحة -وفقه الله- كلامَه هذا-نفسَه-مِن الباب الخلْفي! -في مَقامٍ آخَرَ-كذلك- في بعضٍ (وسائل التواصل الاجتماعي) -قائلاً--تحت عنوان-: "وحدة المخرج أساس من أسس العملية النقدية"-:

(الناظر الممحّص في كُتب النقد الأصيلة -كتب نقّاد عصر الرواية-: يقفُ عند ظاهرةٍ مِن المهمّ لفتُ الانتباهِ لها، وهي:

ظاهرةُ تكرُّر المتن الواحد في أكثرَ مِن موضعٍ في كتب العلل!

فتجدُ ذلك في "علل ابن أبي حاتم"، و"علل الدارقطني"، وتجده في "مسند البزار"، و"المعجم الأوسط"- للطبراني-، وفي "الغرائب"،و"الأفراد"..

فلا نجدُ-عندهم- ظاهرةَ تجميع الشواهد -كلِّها- في مكانٍ واحد، للحكم على الحديث!

ما السرُّ في ذلك؟!

السرُّ في ذلك:أنّ التصحيح والتعليل يقومُ على قاعدة وحدة المَخرَج)!!!! ثم كرّر (!) الدكتور أبو سمحة -وفقه الله- كلامَه-هذا -نفسَه-بمعناه! -ككثيرٍ مِن أُكتوباتِه! -ولكنْ: مِن بابٍ خلْفيٍّ- بقولِه-: (ظاهرة تستحقّ أن نولّيها الرعاية البحثية:

لماذا فرّق نقاد عصر الرواية نقدَهم للحديث على مخارجه، فتجدُهم نقدوا لكل مخرَج منفصلٍ عن الآخر، ولا يؤثّر حكم المخرَج على غيره، ولا يستدعى المخرج المغاير في الحكم النقديّ، إلا في حال أن تكون العلة: إبدالَ الصحابي.

بينما نجدُ بعض المتأخّرين والمعاصرين جمعوا المخارجَ في صعيدٍ واحد، وتداخَل بعضُها على بعض، واستُدعيت في الحكم النقدي.

ظاهرةٌ تستحق الوقوفَ البحثيَّ عليها.

آملين أن لا تقابل بأسهل الطرق، مما لا علاقةَ له بالبحث العلمي: التقديس، التكميم، الاتهام–والتي تجاوزنا التأثّر بها –)!

قلتُ: هذا –كلُّه– وهو يقولُ –: (الناظر الممحّص!)؛ فكيف لو لم يَكُنْهُ؟!

وكلُّه كلامٌ لا وزن له في مِعيار العلم،وكلُّ ما سبق مِن نُقولٍ–هنا– يهدمُه ...

وأدنى نظرة في كتاب "الضعفاء" -للإمام العقيلي-مثلاً-وهو كتابُ جرحٍ للرواة، وتعليلٍ لمرويّاتِهم-: تكشفُ بُطلانَ هذه الدعوى!

وانظر -منه- (1)،و (2)،و (12)،و (42)،و (44)،و (64) -

ويقول-فيه-: (وَفِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا الإِسْنَادَ) - وغيرها كثير-.

وفي المعنى -نفسِه-تقريباً-:كتابُ "الأباطيل والمناكير،والصحاح والمشاهير"-للحافظ الجَوْرَقاني-المتوفى سنةَ (543 هـ) -رحمه الله- ؛فهو يقول في مقدمته (1/ 1): (سألَني بعضُ إخواني -مِن المحدّثين- ممّن أوجب الله عَلَيّ حقَّه-: أن أجمعَ له كتاباً في الأحاديث المعلولةِ، والأباطيلِ، والأكاذيبِ، والمناكيرِ، وما جاء بخلافها مِن الصِّحاح والمشاهير؛ فأجبتُه إلى ذلك).

وهكذا ...

وكلُّها دلائلُ على ما قلتُه ...

وانظر إلى تقبيحِ الدكتور أبي سمحة -غفر الله له- صنائعَ علماء الحديث -الذين يُكثِرُ مِن وصفِهم بـ(المتأخّرين) -نَبزاً! -في قولِه:- (.. وتداخل بعضُها على بعض، واستُدعيت في الحكم النقدي ..)!!!

وهو يُشبه وصفَ مَن وصفَ بعضَ صنيعِهم -نفسِه- بالوصف القبيح الآخر: (خلاّط الحديث النبوي!) -كما سيأتي (ص***) -!!

أمّا (السرُّ في ذلك!) -يا دكتور -نَظَراً ممحَّصاً -في هذا المعنى -وإليه- تأصيلاً، وتطبيقاً-؛ فهو: ما قاله المحدّث الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- في كتابِه "أحاديث مُعَلّة ظاهرها الصحة" (ص 341):

(وأنت خبيرٌ أننا إذا ذكرنا حديثاً -في هذا الكتابِ- لا يَعني أنّه ضعيفٌ من جميع الطرق، ولكنْ: يعني أنه مُعَلٌّ مِن هذه الطريق.

وهذا شأنُ كتبِ العِلل؛ كـ: "كتاب ابن أبي حاتم"، و"كتاب الدارَقْطني" ..).

وقال -رحمه الله-في كتابِه "غارة الفِصَل على المُعتدين على كتب العِلل" (ص 8): (والحقُّ: أنّ كتبَ العِلل فوقَ مستوانا! فقد طلب منّي بعضُ إخواني في الله أن أدرِّسَهم في "كتاب العلل" -لابن أبي حاتم-؛ فقلتُ لهم: لا أستطيعُ؛ أخشى أن نقرأ الحديثَ، ونعتقدَ ضعفَه، ويكونَ في "الصحيحين"- أو غيرهما- عن صحابيٍّ آخرَ، أو مِن طريقٍ أخرى عن ذلك الصحابيِّ!

فهي تحتاجُ إلى حافظٍ يَعلَمُ أنّ الحديثَ في كتابٍ آخرَ -صحيح- كما تقدم-، أو أنّه مُعَلٌّ مِن جميع طُرُقِه).

وقال-رحمه الله-مبيّناً منهجَ أئمةِ علمِ علل الحديثِ-: (.. ربما يُعلّون الأحاديثَ مِن طريق واحدةٍ، وهو صحيحٌ من طريقٍ أخرى) -كما في "نُبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة- ترجمة الشيخ مقبل الوادعي" (ص 58) -لأبي همّام البَيضاني-.

قلتُ: فـ.. ليست كتبُ العِلل-هذه-موضوعةً للتبرّك والاستعلاء، أو التحلّي والتعالي- أخي الدكتور-!

4 - و (الحديث الحَسَن): قال الشيخ المحدّث مُقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- في تقديمِه لكتاب "القول الحَسَن في كشف شُبهات حول الحديث الحَسَن" (ص 5) -تأليف الأخ الشيخ أحمد ابراهيم أبو العينين-:-

(.... أمّا الذين يردُّون "الحسنَ لغيره"

-...فإن كان في بعض المواضعِ أدّاهم اجتهادُهم - وهم أهلٌ لذلك- إلى أنّ الحديثَ لا يرتقي إلى "الحسن لغيره": فلهم ذلك.

-...وأمّا ردُّه -بالكلّية-؛ فهو خطوةٌ إلى ردِّ السنن.

يا هذا؛ ماذا تقولُ في قول الدارَقُطني: " فلان يُعتبَر به "، و: "فلان لا يُعتبَر به", وقول غيرِه -في بعض كتب الرواة-: "يُكتَب حديثه ولا يُحتج به")؟!

قلتُ: وقولُه-هذا-هنا-يلتقي قولَ الإمام البغَويِّ في "مصابيح السنة" (1/ 109): (أكثرُ الأحكام ثبوتُها بطريق الحسَن).

(تنبيه): في هذا النقلِ عن الشيخ مقبل بن هادي الوادعي-رحمه الله-وما قبله-مِن مِثلِه-: ردودٌ علميةٌ عدّةٌ على المحاولات البائسة (!) لِصاحِبَيْ كتاب "ما بعد السلفية .. !! " (ص 267) -وهما مِن غيرِ المتخصّصين! -: لتوكيد الزعم بترجيح الشيخ الوادعيّ وجودَ الفرق المدّعى بين منهج المتقدّمين والمتأخرين-في جُمَلٍ فَضفاضةٍ تفتقرُ إلى أبجديّاتِ الدلائل-!

وهو زعمٌ باطلٌ ..

وعَودٌ على أصلِ البحث؛ فأقولُ:

قال الحافظ العلائيّ في "النقد الصريح" (ص 24): (لا يَلْزَمُ مِن كون سند الحديث ضعيفاً: أن يكونَ كذلك في نفس الأمر؛

بل قد يكونُ له سندٌ آخر رجالُه ممّن يُحتجُّ بهم، وقد ينجبرُ بسندٍ آخرَ ضعيفٍ تنتهي بمجموعها إلى درجة الحَسَن.

وذلك أنّ ضعف الرواةِ: تارةً يكونُ لاتّهامهم بالكذب، وتارةً يكونُ لنقصِ إتقانهم وحفظِهم ..).

وفي (الحديثِ الحسن): يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي في "شرح العلل" (2/ 611): (واعلمْ أنّ الترمذيّ – رحمه الله – خرّج في كتابه الحديثَ الصحيحَ، والحديثَ الحسنَ، وهو: ما نزل عن درجة الصحيح –وكان فيه بعضُ ضعفٍ–،و ...).

ومِن العجيب–جداً–:أن يحكم الدكتور بشار عواد معروف – حكماً عاماً– على كلّ (!) حديث حكم عليه الترمذي أنه: (حسن) –فقط–وهي مئاتُ الأحاديث! –؛ بأنّ مراد الترمذي–بذلك–أنه:ضعيف!

علماً أنّ قَدْراً جيّداً مِن هذه الأحاديث مرويٌّ في "الصحيحين"-أو أحدِهما -كما في كتاب"الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه (الجامع) " (1/ 407)، و (3/ 1406) -.

وقال في (1/ 418) -منه-: (بَلغتِ الأحاديثُ التي خرّجها الشيخان-أو أحدُهما-مِن مصطلح (حسن غريب) -: سبعةً وثمانين حديثاً ..).

وقد ذكر خلاصةَ بحثه في (1/ 415) -منه-قائلاً-: "درجة (حسن غريب) مِن بابةِ (حسن لِذاته)،وأنّ درجة (حسن) مِن بابة (حسن لغيرِه) ".

وعلى ضَوء ذاك الفهم (!):فإنّ المحدّثين و العلماء عندما كانوا يقولون: (حسّنه الترمذي)،إنما أرادوا: (ضعّفه الترمذي) -إذن-!!!!!

والتعبيرُ بـ (حسّنه الترمذي): متداوَلٌ -جداً- بين علماء الحديث وحفّاظِه؛ كما تراه -على سبيل المِثال؛ لا الحصر- مِن حيث الكتبُ أو العزوُ إليها- في: "فتح الباري" (1/ 263)،و (2/ 192)، (3/ 187)، و (4/ 234)، و (5/ 241) - للحافظ ابن حجر-، و "الجوهر النقيّ" (2/ 158)، (3/ 294)، و (6/ 214) -لابن التُّرْكماني-، و "نصب الراية" (1/ 333)، (2/ 153) -للحافظ الزيلعيّ-،و "جامع المسانيد" (3/ 646)، (8/ 19) -لابن كثير-، و "البدر المنير" (4/ 473)، (5/ 83) -لابن الملقِّن-،و "تخريج أحاديث (الإحياء) " (1/ 213 و 370) -للحافظ العراقيّ-،و "مجمع الزوائد" (10/ 411) -للحافظ الهيثمي-،و "مِصباح الزجاجة" (2/ 39) -للحافظ البوصيري-،و "النقد الصريح" (ص 53) -للحافظ العلائي- وغيرها كثير-.

(فائدة):نقل الحافظ السَّخاوي في "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر " (2/ 913) عن شيخِه الحافظِ -رحمه الله -قولَه-في الحديث الحسن-في كلامٍ بديعٍ-جداً-:

(كانت طائفةٌ مِنَ القدماء لا يفرِّقُون بين (الصَّحيح) و (الحسن)، بل يسمُّون الكُلَّ: (صحيحًا) - وإن كان بعضُها أصحَّ مِنْ بعض-. وذهبت طائفةٌ إلى التفرقة-وهو الذي استقرّ عليه الأمرُ-.

والنزاع -في التَّحقيق -بين الفريقين- لفظيٌّ:

- لأنَّ مَنْ يُفرِّقُ بينهما تظهر ثمرةُ تفريقه فيما إذا تعارَضَا، فـ: يرجِّحُ (الصَّحيح) على (الحسن).

- ومَنْ لا يفرِّق بينهما: يسلُك هذا التَّرجيحَ بعينه، وإن سمّى الكلَّ: (صحيحًا)، فيكون عنده (صحيحٌ)، و (أصحُّ منه) - كما عند غيره: (حسنٌ) و (صحيحٌ) -.

وإذا وضح ذلك؛ فإنّما حصلَ الإشكالُ مِنَ (الحَسَنِ) الذي عرَّف به التِّرمذي -وهو: (الحسنُ لغيره) -؛ فذلك هو -في التَّحقيق-: الحديثُ الضَّعيف الذي يُحْتَمَلُ؛ لأنَّه -باعتضادِه بغيرِه- حدَثتْ له مِنَ المجموعِ قوَّةٌ احتُمل ذلك الضعفُ لأجلها، واقتضى تسميتَه -عند الترمذي- وغيره-: (حسنًا)، وذلك بيِّنٌ مِنْ تعريف الترمذي ...) -إلى آخِر ما قال-وفي كلامه طُولٌ-رحمة الله عليه-.

ويؤيّدُه: ما رواه علي بن المفضل المقدسي في " الأربعون على الطبقات " (312) -بسنده-عن الإمام أبي داود السِّجِسْتانيِّ- قولَه-عن "سُننه"-: (ذكرتُ الصحيحَ، وما يُشبِهُه، ويقاربُه) ..

ومثلُه: قولُه في "رسالته إلى أهل مكة-في وصف (سُننه) -" (ص 27) -ودرجات أحاديثه-: (وبعضُها أصحُّ مِنْ بعضٍ) ..

وقد علّق الأخ الدكتور عبدالرزاق أبو البصل-في حاشيةٍ له على "الفقيه والمتفقه" (1/ 65) -للخطيب البغدادي-وهو رسالتُه للدكتوراه-كما قلتُ-سابقاً-على حديث "فضل العالم على العابد"-بعد عزوه لمصادره-ونَقْلِ إعلال الدارقطني له-بقوله-: (فالحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ، لكن: له شواهدُ تقوّيه مِن حديث أبي هريرة، وصفوان بن عسّال المرادي-وغيرِهما-يَقْوَى بها)!

وما أجملَ ما في "إرواء الغليل" (3/ 63) -لشيخِنا الإمام الألباني-الذي ظُلم كثيراً مِن هذه الفئة (!) -كما ظلموا قروناً طِوالاً من أهل العلم قبلَه-قال-:(إنّ الحديثَ الحسنَ لغيره،

وكذا الحسنَ لذاته: مِن أدقِّ علومِ الحديث وأصعبها؛ لأنّ مدارَهما على مَن اختلف فيه العلماءُ مِن رواته- ما بين موثِّق ومضعِّف-: فلا يتمكّن مِن التوفيق بينها-أو ترجيحِ قولٍ على الأقوال الأخرى- إلا مَن كان على علمٍ بأصولِ الحديث وقواعدِه، ومعرفةٍ قويةٍ بعلم الجرح والتعديل، ومارَس ذلك -عملياً- مدةً طويلةً من عمره، مستفيداً من كتب التخريجاتِ، ونقدِ الأئمة النقّاد، عارفاً بالمتشدّدين منهم والمتساهلين، ومَن هم وَسَطٌ بينهم؛ حتى لا يقعَ في الإفراط والتفريط.

وهذا أمرٌ صعبٌ، قلَّ مَن يَصبر له، وينالُ ثمرتَه، فلا جَرَم أنْ صار هذا العلمُ غريباً بين العلماء-والله يختص بفضله من يشاء-).

وقال في (1/ 11) -منه-في الإطارِ-نفسِه-: (وهذا -في الحقيقة- مِن أصعبِ أنواعِ علوم الحديث وأَشقِّها؛ لأنه

يتطلَّب سعةً في الاطِّلاع على الأحاديث والأسانيد -في بُطونِ كتب الحديث -مطبوعِها ومخطوطِها-، ومعرفةٍ جيدةٍ بعِلل الحديث، وتراجمِ رجالِه.

أَضِفْ إلى ذلك: دَأْباً وجَلَداً على البحث؛ فلا جَرَم أنه تقاعس عن القيام بذلك جماهيرُ المحدثين -قديماً-، والمشتغلين به -حديثاً-وقليلٌ ما هم-).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة في كتابِه "منهاج السنة النبوية" (7/ 320) -في حديثٍ-: (... وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ حَسَّنَهُ، كَمَا حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ).

وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (8/ 97) -في حديثٍ-: (.. وحسّنه الترمذي، وله طرقٌ متعددةٌ) - ومثلُه في: (6/ 133)،و (7/ 187)،و (9/ 171) -منه-وغيرها-.

ومِن هذا -في "حواشي الإمام محمد بن عبدالهادي على (الإلمام) "-لابن دقيق العيد-: كثيرٌ، منه: (171)،و (176)،و (225)،و (440)، و (467)،و (813) - وغيرها-، ومنه-أيضاً-:إقرارُه لما قاله مِن ذلك المؤلّفُ ابُن دقيق العيد؛ كما في: (96)،و (134)،و (398) -وغيرها-.

وبين استعمالِ أحمدَ، واصطلاحِ الترمذي: أنقل ما قاله الحافظُ ابنُ رجب الحنبليُّ - رحمه اللَّه - في " شرح علل الترمذيِّ " (1/ 137): (وكان الإمامُ أحمدُ يحتجُّ بالحديث الضعيف-الذي لم يَرِدْ خِلافُه-، ومرادُه بـ"الضعيف": قريبٌ مِن مرادِ الترمذي بـ"الحسن").

وليس العكس؛ فتأمّل!

.. فكيف يكونُ مراد الترمذيّ- بـ"الحسن"-إذن-الضعيفَ- حسبَ ذلك الزعم الباطل-!؟

وقال الشيخُ المحدّثُ عبدالله الدُّويش -رحمه الله- في كتابه "تنبيه القاري .. " (148) -بعد كلام-: (فهذه الروايات يقوّي بعضُها بعضًا، ويكونُ بها الحديثُ حسنًا -إن لم يكن صحيحًا- خصوصًا الجملةَ الأخيرةَ منه-).

وله غيرُه-في هذا وغيرِه-.

وقال الدكتور خالد الدُّرَيس-وفقه الله-في كتابه"الحديث الحسن لذاته ولغيره .. " (2/ 844) -وهو رسالة دكتوراه في خمس مجلّدات-وتقعُ في (2500 صفحة) -:

(ظهر لي -بعد الدراسةِ للمادة العلميّة المتعلِّقة بهذا الفصلِ: أنّ معاني "الحسن" - في الغالب- لم تختلف عن المعاني الموجودة لدى كبار أئمة النقد: إذ وجدتُ "الحسن" لا يَخرج عندهم- رحمهم الله -جميعاً- عن أحدِ معنيين أساسيّين:

* حسنٌ -لقوّته-.

* وحسنٌ -لفائدته، أو غرابته-.

كما استُعمل "الحسن" -أحياناً- وبصورةٍ قليلةٍ- بمعنيين هما:

*حسنٌ لِسياقته.

*وحسنٌ لألفاظه).

وقال في (2/ 865) -منه-: (والظاهرُ مِن تحسينات الدارقطني -في "سننه"-: أنها موجَّهةٌ لرجال السند؛ فهو -مثلاً- يقول: (إسناده حسن، ورواته كلهم ثقات).

وقد تكرّرت هذه العبارةُ في عددٍ من النصوص.

وجميعُ تحسيناته تسبقُها كلمةُ (إسناد)؛ ممّا يدلُّ على أنه يريد الحكمَ على رجال السند.

ولم أجد في كلامِه ما يدلُّ على أنه يريد بالحُسن الغرابةَ ..).

قلتُ: فضلاً عن التضعيف-كما زعمه الدكتور بشار عواد معروف-لَطف الله به-وبعضُ مَن قلّده-! وقال في (2/ 872) -منه-: (وقفتُ على أحاديثَ عديدةٍ حسَّن فيها الدارقطنيُّ أسانيدَ بعضُ رواتِها فيهم بعضُ الضعفِ اليسيرِ الذي يجعلُ حديثَهم يقاربُ الحسنَ لذاته-كما اصطلح عليه المتأخّرون-).

ومثالُه:ما أخرجه الدارَقُطنيّ في "سننه" (????) من طريق الزُّبَيدي، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة وسعيد، عن أبي هريرة، قال: كان النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- إذا فرَغ من قراءة أم القرآن: رفع صوته، وقال:" آمين".

ثم قال الدارَقُطنيّ-عَقِبَهُ-: (إسناده حسن).

فتعقّبه الحافظُ ابن رجَبٍ الحنبليُّ في "الفتح" (?/???) بقوله: (كذا قال! ووصلُه وهَم، وإنما هو مدرَجٌ من قول الزُّهْري - كما رواه مالكٌ-).

... وهو تطبيقٌ عِلميٌّ عَمليٌّ على التأصيل السابق-ينقض كلَّ تأويلٍ،أو تحريف! - ..

وقارن بـ "العِلل" (????) -للدارَقُطنيّ-.

أقولُ: ضابطُ التفريق بين (الحسَن) -حديثيّاً-،و (الحسَن) - لُغوياً-قبل استقرار الاصطلاح العلميّ-قد يكون عَسِراَ-نوعاً ما-؛ كمثلِ ما نقل شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في "اقتضاء الصراط المستقيم" (1/ 443) -عن الحافظِ أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ-قولَه في حديثٍ-: (هذا حديثٌ حسنٌ)، ثم قال شيخُ الإسلام: (فما أدري أراد (حُسن إسنادِه) على طريقة المحدّثين، أو (حُسن متنِه) على الاصطلاح العام) -يعني: المعنى-.

وقد نقله شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ-رحمه الله-في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (1/ 268)، ثم قال: (قلت: وغالبُ الظنّ: أنه أراد الثانيَ، وبه جزم المُناويُّ في "الفيض" ..).

وفي كتاب "الإمام عليّ بن المَديني،ومنهجه في نقد الرجال" (ص 612 - 623 - وهو رسالة ماجستير، ناقَشها الدكتور أحمد نور سيف) -للدكتور إكرام الله إمداد الحق-بحثٌ لطيفٌ حول: ("الحسن" عند عليّ بن المديني-في منهجه النقدي-) -تكلّم فيه عن استعمالِه له في الرواة، وفي الأسانيد، وفي المتون-؛ فليُنظر. قلتُ: وأمّا التشغيبُ على أصلِ (الحسَن)،و (التحسين) بقول العلامة المعلّمي -رحمه الله- في "الأنوار الكاشفة" (ص 29): (وتحسين المتأخّرين فيه نظرٌ)؛ فمغالَطةٌ ظاهرةٌ! وخلطٌ كبير!

ترى توضيحَه -وبيانَه- في كثيرٍ مِن تطبيقاتِه العلمية الحديثية- هو-رحمه الله-؛ وكذلك فيما قاله-هو-أيضاً- في مقدّمته على كتاب "الفوائد المجموعة" (ص 8) -: (عندما أقارنُ نظَري بنظرِ المتأخّرين: أجدُني أرى كثيراً منهم متساهلين!

وقد يدلُّ ذلك على أنّ عندي تشدُّداً -قد لا أُوافَقُ عليه-!

غيرَ أنّي -مع هذا كلِّه-: رأيتُ أن أُبديَ ما ظهر لي-ناصحاً لمن وقف عليه مِن أهل العلمِ: أن يحقِّقَ النظرَ-، ولا سيّما مَن ظَفِرَ بما لم أَظفَر به مِن الكتبِ ..) ..

قلتُ: رحمه الله .. ما ألْيَنَ كلامَه، وما أجملَ مَأْخَذَه ... لا كبعضِ أولئك المعترضين المعارِضين الجُفاةِ الغِلاظ! الذين سفّهوا العلماء! وأسقطوا جُملتَهم! وشكّكوا بمناهجِهم-بل رفضوها! وردّوها!! -! ولم يرفعوا لهم-بها-رأساً-غفر الله لنا ولهم-.

ومِن عجبٍ: أنّ الأخ الدكتور عبدالسلام أبا سمحة-وفقه الله-تكلّم -في أُكتوبةٍ له على بعض (وسائل التواصل الاجتماعي) مدّعياً أنّ (التقسيمَ الرباعيَّ للحديث المقبول: الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره .. لم يأت إلا بعد الحافظ ابن حجر ...)، ثم قال: (فهو مؤسّسُه ومبتكرُه ومسمّيهِ ...)!!

قلتُ:

- إن قصدتَ اللفظَ الاصطلاحيَّ -فقط-؛ فالخَطْبُ سهلٌ يسيرٌ-ثبوتاً وعدماً-أم أنّه عندك ليس كذلك-؟!

- وإن قصدتَ حقائقَ معاني هذه المصطلحاتِ، وما تدلُّ عليها ألفاظُها: فادِّعاؤك على الحافظ ابن حجر مِن أبطلِ الباطلِ؛ فدرجاتُ القَبول-هذه-كلُّها-موجودةٌ، معروفةٌ، لا ينكرُها إلا مستكبرٌ!

وإنّي لأَرْبَأُ بك أن تكونَ على هذه الشاكلة-يا أخي- ...

فاخترْ ما تريد .. ممّا تحكُمُ به على نفسِك .. -وترفّق-!

5 – و (التدليس):

فلِبعضٍ (!) -منهم-رأيٌ خاصٌّ-وقد يكونُ عاماً-عندهم! - في موضوع التدليس! وذلك: بعدم الاكتفاء بتصريح المدلّس بالتحديث-في روايته؛ إلا أن يَثبُت (!) أنه دلّس في هذه الرواية-بذاتِها-بِغَضِّ النظرِ عن وجودِ العنعنةِ أو التحديث في السنَد! -؛ كما قاله الشيخُ عبدُالله السعد-وفقه الله-في كتابه "كيف تكون محدّثاً؟ " (1/ 145): (... إذا دلّ الدليلُ على أنه دلّس في هذا الخبرِ: لا يُحتَجُّ به، وليس حتى يُصَرّحَ بالتحديثِ ..)!!

* وقد قال الإمامُ مسلم في في مقدمة "صحيحه" (1/ 33):

" .. وَإِنَّمَا كَانَ تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ -مِنْهُمْ- سَمَاعَ رُوَاةِ الْحَدِيثِ -مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ- إِذَا كَانَ الرَّاوِي مِمَّنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيسِ فِي الْحَدِيثِ، وَشُهِرَ بِهِ،

فَحِينَئِذٍ: يَبْحَثُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رِوَايَتِهِ، وَيَتَفَقَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ-كَيْ تَنْزَاحَ عَنْهُمْ عِلَّةُ التَّدْلِيسِ- .. ".

❋ وقال الإمامُ أبو زُرْعةَ الدمشقيّ -المتوفى سنةَ (281 هـ) - في" تاريخه" (1157): (سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُسْأَلُ عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعَ مِنْ أَبِي قِلَابَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ يُحَدِّثُ عَنْهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَالَ: - يَعْنِي: حَدّثنا -.

وَذكر عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ مَا سَمِعَ قَتَادَةُ مِمَّا لَمْ يَسْمَعْ؛ كَانَ يَقُولُ: حدَّثنا أَنَسٌ، وَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَ: حَدَّثَنَا الحسن، وَ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ.

وَإِذَا جَاءَ مَا لَمْ يَسْمَعْ يَقُولُ: قَالَ أَ-بُو قِلَابَةَ، و: قَالَ سَعِيدُ بن جُبَير).

❋ وقال أبو الفرَج النَّهْرواني -المتوفّى سنةَ (390 هـ) - في "الجليس الصالح" (1/ 520): (... الشَّافِعِيّ -وَمَن وَافقه- كَانُوا لا يرَوْنَ خبرَ المدلِّس حُجَّةً إِلَّا أَن يقول:حَدَّثَنَا، أَوْ: أَخْبَرَنَا،أَوْ: سَمِعْتُ).

❋ وقد أورد الإمام محمد بن عبد الهادي في "المحرَّر" (267) حديثَ أَبِي مَسْعُود الْأَنْصَارِيّ، قَالَ: أَتَانَا رَسُول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-

وَنحن فِي مجْلِس سعد بن عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِير بن سعد: أمرَنَا الله- تَعَالَى- أَن نصلِّي عَلَيْك -يَا رَسُولَ الله- فَكيف نصلّي عَلَيْك؟

قَالَ: فَسكت رَسُولُ الله- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم -حَتَّى تمنّينا أَنه لم يسْأَله، ثمَّ قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم -: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آل مُحَمَّد، كَمَا صلّيت عَلَى آل إِبْرَاهِيم، وَبَارك عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آل مُحَمَّد، كَمَا باركت عَلَى آل إِبْرَاهِيم فِي الْعَالَمين، إِنَّك حميدٌ مجيدٌ، وَالسَّلَام كَمَا قد علمْتُم".

رَوَاهُ أَحْمد، وَمُسلم.

وَرَوَاهُ أَحْمد وَالدَّارَقُطْنِيّ وَالْحَاكِم -بِنَحْوِهِ-، وَعِنْدهم: (فَكيف نصلي عَلَيْك إِذا نَحن صلّينَا عَلَيْك -فِي صَلَاتنَا-؟!)، وَهَذِه الزِّيَادَة تفرّد بهَا ابْنُ إِسْحَاق، وَهُوَ صَدُوقٌ، وَقد صرّح بِالتَّحْدِيثِ، فَزَالَ مَا يُخاف مِن تدليسِه، وَقد صحّحها ابْنُ خُزَيْمَة، وَابْن حِبّان، وَالْحَاكِم، وَالْبَيْهَقِيّ - وَغَيرهم-".

❋ وقال العلامة المعلِّمي- رحمه الله-كما في "مجموعة مؤلّفاته" (4/ 279) -: (وأمّا ما في "سنن أبي داود" عن جُبير بن محمَّد بن جُبير بن

مُطعِم، عن أبيه، عن جدِّه، قال: جاء أعرابيٌّ ... -إلخ-: ففي إسنادِه ابنُ إسحاق، وهو مختلَفٌ فيه، وأقلُّ ما فيه أنه يدلِّس -قاله الإمام أحمد- كما في "تهذيب التهذيب" -وغيره-.

والمدلِّس لا يُحتج به إلا فيما صرَّح فيه بالتحديث، ولم يُصرِّح في هذا الحديثِ ..).

* وقال -رحمه الله- في (5/ 1/19): (هذا الحديث صحيحٌ، نظيفٌ لا غبار عليه.

ووجودُ ابنِ إسحاق -في إحدى الطريقين- لا يقدح، مع أنه إنما يُخْشى منه التدليس، وقد صرّح بالتحديث).

ولا يزالُ العلماء يتناقلون ما رواه الإمام البيهقي -بسنده- في كتابه "المدخل" (546) عن شُعبة، قال: (كفيتُكم تدليسَ ثلاثةٍ: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة).

وقال الحافظ ابن حَجَر في "طبقات المدلّسين" (ص 58) -معقّباً-:

(فهذه قاعدةٌ جيّدةٌ في أحاديثِ هؤلاء الثلاثةِ: أنّها إذا جاءت مِن طريق شعبة دلّت على السماعِ، ولو كانت معنعنةً).

... ثم ماذا؟!

6 – و (الشواهد والمتابَعات):

وقد تقدّمت -قبلُ- إشاراتٌ -عدّةٌ- تتعلّقُ بها.

وقال الإمامُ أبو عبدالله ابنُ مَنده -المتوفى سنةَ (395 هـ) -رحمه الله- في كتابه "بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات" (ص 71): (وقد ذكرتُ في "شرح الرسالة" جميعَ مَن اتفق محمدُ بن إسماعيل ومسلمُ بن الحَجّاج على الإخراجِ عنهما -في كتابَيهما "الصحيح"-، ومَن تفرّد البُخاري بالإخراج عنه -ممّن لم يُخرِج عنه مسلمُ بن الحجّاج-. أو أخرج عنه مسلمٌ ولم يُخرِج عنه البُخاريُّ، أو أخرج عنه واحدٌ منهما، واستشهد به الآخرُ).

قلتُ: وهذا نصٌّ متقدّمٌ عزيزٌ في هذا البابِ-فاحفظْه-.

وفي (الشواهد والمتابَعات) يقول الحافظُ محمد بن عبد الهادي- رحمه الله-كما في "مجموع رسائله" (ص 89 - طبع مصر) -بشأن بعضِ (الأحاديث المشهورة التي يتداولُها الفقهاء-وغيرُهم-) -:

(والأحاديثُ التي يحتوِي عليها هذا الجزءُ: جميعُهُا مشترَكٌ في الضعفِ المانِعِ مِن الاحتجاجِ -على الانفرادِ-.

لكنَّ بعضَهَا يصلُحُ للمتابعةِ، والاستشهادِ، والاعتبارِ، والاعتضادِ؛ لأنَّ ضعفَهُ يسيرٌ، وبعضُها لا يصلُحُ لذلك؛ لشدةِ ضعفِهِ، أو عدمِ إسنادِهِ بالكُلِّيَّةِ).

(تنبيه): هذا البيانُ المفصَّلُ -ومثلُه -له-كثيرٌ-تأصيلاً وتطبيقاً- يبيّن أنّ كلامَه الآخر-الذي استدلّ به (!) بعضُ المفرِّقين على بعضِ دعاويهم! -مجمَلٌ محتاجٌ توضيحاً-هو هذا! -:

ألا و هو كلامُه -رحمه الله- في "الصارم المُنكي " (ص 184) -قال-:

(فلا يعتبَر بكثرة الطرق، وتعدّدها؛ وإنما الاعتمادُ على ثبوتها، وصحّتها)!

(تنبيهٌ آخر): زعم بعضُ المتأخّرين (!) بمنهج التفريق المدّعى بين المتقدّمين والمتأخرين: أنه نَظَرَ (!) في كتاب "تنقيح التحقيق"-للإمامِ محمد بن عبد الهادي-؛فلم يجد فيه الالتفاتَ إلى قضية (الشواهد والمتابَعات) -بالكلّية-!!

وهذا زعمٌ فاسدٌ؛ مبنيٌّ على قُصُورٍ -كبيرٍ- في البحث والنظر-قبل أن يكونَ قُصُوراً في المنهج، وخللاً في التفكير! -!

فالاستدلالُ بـ(الشواهد والمتابَعات) موجودٌ، وظاهرٌ، وبيّن-بأدنى نظرٍ فاحصٍ-:

فانظر-...فيما يتعلّق (بالشواهد) -: (4)،و (70)، و (706)، و (729)، و (962)، و (1243)، و (1266)، و (1498)، و (2057)، و (2325)، و (2646)، و (3278) -وغيرها- ..

وأمّا (المتابعات)؛ فأكثرُ؛ فانظر: (101)،و (123)،و (200)،و (223)،و (387)، و (530)، و (560)،و (598)،و (619) - ... وغيرها-.

والله-وحدَه-المستعان.

فاحذر!

ويقول العلامة المُعلِّمي -رحمه الله- في "التنكيل" (1/ 66): (ابن سَعْد وابن مَعين والنَّسائي -وآخرون غيرُهم- يوثِّقون مَن كان مِن التابعين وأتباعِهم: إذا وجدوا روايةَ أحدِهم مستقيمةً؛ بأن يكونَ له - فيما يروي- متابعٌ أو شاهدٌ، وإن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ، ولم يبلُغْهم عنه إلا حديثٌ واحدٌ).

* ويقول-رحمه الله-في مقدّمته على "تقدمة الجرح والتعديل" (1/ب) -لابن أبي حاتمٍ-في معرِض كلامِه عن المحدّثين، جهودهم في خدمة الرواة والمرويّات-:

(.. وتفقّدوا أحوالَ الرواة، وقَضَوْا على كل راوٍ بما يستحقُّه، فميّزوا مَن يجبُ الاحتجاجُ بخبره -ولو انفرد-، ومَن لا يجبُ الاحتجاجُ به إلا إذا اعتَضَد، ومَن لا يُحتَجُّ به ولكنْ: يُستَشهد، ومَن يُعتمَدُ عليه في حالٍ دون أُخرى، وما دون ذلك مِن متساهلٍ، ومُغفَّلٍ، وكذّاب ..).

* وفي "تقدمة الجرح والتعديل" (1/ 84) -لابن أبي حاتمٍ-عن أبيه- قال-: (كَتَبَ إليَّ عبدُ الله بنُ خُبَيق: نا يوسُف بنُ أَسْباطٍ، عن سُفيانَ الثوريِّ، قال: كان إسماعيلُ بنُ أُمَيَّةَ إذا حدَّثَ بحديثٍ، قال لسفيانَ: عندك شيٌ يَشُدُّهُ؟!).

وقد قال العلامة المُعلِّمي-مُعلِّقاً-: (يعني: هل عندك شيءٌ يُقَوِّي هذا الحديثَ؟!).

* ويقول الشيخ عبد الله السعد-وفّقه الله-في كتابه "كيف تكون محدّثاً؟ " (2/ 43 - 44): (تقوية الحديث الضعيف إذا تعدّدت طرقُه،وتباينت مخارجُ طرقِه،ولم تكن واهيةً، لا منكَرة، ولا معلولة، وكان متنُ هذا الحديث مستقيماً، لا يخالفُ نصوصَ الشريعة؛ فهنا: يتقوّى الخبرُ-وهو مذهبُ المتقدّمين- ..

وما نُقل عنّي خلافُ هذا مِن القول: "أنّ الخبر لا يتقوّى بتعدّد طرقِه"؛فهذا غيرُ صحيح).

❋ ونقل في (2/ 45) –منه–عن"مسند الفاروق" (1/ 288) –لابن كثيرٍ–قولَ الإمام علي بن المَديني–في حديثٍ–: (.. هو حديثٌ صالحٌ؛ ليس ممّا يَسقطُ، وليس مما يُحتَجُّ به، وقد رُوي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– تثبيتُ هذا الحديث).

ثم علّق الشيخ السعد–قائلاً–: (يعني: جاء ما يشهد له، فثبت الخبرُ بذلك)!

❋ وقال الشيخ عبدالعزيز الطريفي –سدّده الله–كما في "فوائده الحديثية الألف" (960) –: (إنّ أبوابَ التصحيحِ بالشواهدِ مِن الأبوابِ الضيقةِ التي لها شرائطُها وقرائنُها.

ولا نقولُ بإغلاقِ البابِ على التمام، وإنّما يُشَدَّدُ فيها كما كان يُشَدِّدُ فيها أئمةُ النقد).

قلتُ: وهذا (الضيق) -في مسألة (التصحيحِ بالشواهدِ) - متعلّق بـ (شرائطها وقرائنها) -لا غير؛ فتنبّه-ولا تكن مِن الغافلين-!

❋ وقال الدكتور قاسم بن عمر في كتابه "منهج تقوية الحديث بين المحدثين

والفقهاء -دراسة مقارنة-" (2/ 637 - وهو رسالة أكاديمية،بإشراف الدكتور أبو بكر كافي-تلميذ الدكتور حمزة المليباري-): (تقوية الحديث الضعيف بمثلِه-أو بما هو أقوى منه- :مسلكٌ عمل به جمهورُ العلماء-من المحدّثين والفقهاء-).

❋ وقال الأخ الفاضل الدكتور منصور الشرايري -وفّقه الله إلى كل خيرٍ- في كتابه "نظرية الاعتبار عند المحدّثين" (ص 59 - رسالة دكتوراه بتقديم الدكتور بشار عواد معروف):

(الاعتبار: هو استقصاء طرق الحديث، والمقابَلة والمقارَنة بينها-سنداً ومتناً-: للكشف عن المتابعات والشواهد).

❋ وقالت الدكتورة شمّاء الأسمر في كتابها "الاعتبار في علوم الحديث" (ص 575، و 623): ([ترقية الأحاديث، و] تقوية المرويّات والرواة–عامّةً–تمثّل أُولى وظائف "الاعتبار").

❋ وقالت في (ص 626) –منه–: (تصحيح الحديث وتحسينه يعتمدُ على تعدُّد الطرق الصالحةللتقوية والترقية).

❋ ومِن هذا المُنطلَق –نفسِه–كان اعتبارُ الرواة–أيضاً–؛كما قال العلامةُ المعلّمي في "التنكيل" (12/ 456): (وأئمةُ الحديثِ لا يوثِّقون الراويَ حتى يعتبروا رواياتِه برواياتِ الثقاتِ المعروفين:

–فإذا وجدوه يُغيِّر المعنى: جرَحوه.

–وإن وجدوه قد يَقَعُ له التغييرُ–ولا يَكثُر–:غمزوه، وقالوا: لا يُحتجُّ به–يَعْنون: أنّ حديثَه يحتاجُ إلى متابعاتٍ وشواهدَ–وهكذا–).

❋ وقد تقدّم (ص❋❋❋) ما قاله الدكتور إبراهيم اللاحم في كتابه "الجرح والتعديل" (ص 12) لمّا وصف (علم العلل) بـ: (علم مقارَنة المرويّات).

وهو تعريفٌ جيدٌ، موافقٌ للواقع.

❋ وبنحو قولِه-وقبلَه-قال الدكتور همّام سعيد في كتابه "الفكر المنهجي عند المحدّثين" (ص 101): (علمُ العلل، هو: علمُ مُتابَعةِ الثقاتِ ورواياتهم).

قلتُ: يقصد بـ (المُتابَعة) -هنا-:التتبّع؛ لا (المُتابَعة) بمعناها الاصطلاحيّ.

❋ ثم شرَح الدكتورُ اللاحم وجهَ ذلك في كتابِه "مقارنة المرويات" (1/ 8) -قائلاً-:

(يُقصد بـ"مقارنة المرويات": عرضُ المروياتِ بعضِها على بعضٍ، والتأمُّلُ فيها، وتمييزُ ما يتّفقُ منها وما يختلفُ: بغرض الوصول إلى رأيٍ راجحٍ في المتن المرويِّ عنه-صلى الله عليه وسلم-:هل يصحُّ ويثبتُ عنه، أو لا؟

وتتضمّنُ هذه المقارنةُ وهذا العرضُ:

-...النَّظرَ في طُرقِ الحديثِ الواحدِ.

-...وشواهدهِ.

-...وما في البابِ من أحاديثَ أخرى-معارضةٍ له-.

-...وما يُروى عن أحدِ رواته مما يعارضُه ويخالُفه.

-...والنَّظر -كذلك- في معارضةِ القرآن له أو موافقتهِ.

وأشياء أخرى -غيرُ هذه-).

❋ وقال الأخ الدكتور ماهر الفحل في مقدمتِه على كتابه "كشف الإيهام .. " (ص 97): (ويُغتفَر في المتابَعاتِ والشواهدِ ما لا يُغتفَرُ في الأصول).

❋ فإن قيل-وقد قيل! -: (الاستدلال بالشواهد قليلٌ عند النقّاد)!!!

فنقول-على افتقار هذه الدعوى لأدنى مقوِّمات التحقيق العلمي! -:

إنّ القلّة والكثرة أمرانِ نسبيّانِ،تَعْتَوِرُهُما عدةُ ظروف ومُعطَيات ..

وإذا ثبت الأصلُ: ثبت فرعُه,

والتفريقُ -بالقلّة والكثرة- يحتاجُ أدلّةً.

نعم؛ كلُّ ذلك ضمن الشروطِ العلميةِ الدقيقةِ المعتبَرةِ-مع قابليّتها للنظر الاجتهادي عند التطبيق-ومِن أهلِه-أخذاً وردّاً-:

وقد قال شيخنا الإمام الألباني-رحمه الله-في "تمام المِنّة في التعليق على فقه السنة" (ص 31):

(مِن المشهور عند أهل العلم: أنّ الحديث [الضعيف] إذا جاء مِن طرق متعدّدة؛ فإنه يتقوّى بها، ويصيرُ حجّةً- وإن كان كلُّ طريقٍ منها -على انفراده-ضعيفاً-.

ولكنّ هذا ليس على إطلاقِه؛ بل هو مقيَّدٌ -عند المحقّقين منهم- بما إذا كان ضعفُ رواته -في مختلَف طرقِه- ناشئاً مِن سوء حِفظهم؛ لا مِن تُهمة في صدقِهم أو دينِهم؛ وإلا: فإنه لا يتقوّى مهما كثُرت طرقُه ..).

إلى أن قال-رحمه الله-: (وعلى هذا؛ فلا بد لِمَن يريد أن يقوِّي الحديثَ بكثرةِ طرقِه: أن يقفَ على رجال كلِّ طريقٍ منها؛ حتى يتبيَّنَ له مبلغُ الضعف فيها.

ومِن المؤسِف: أنّ القليلَ -جداً- مِن العلماء- مَن يفعل ذلك، ولا سيّما المتأخّرين منهم؛ فإنهم يذهبون إلى تقويةِ الحديث لمجرّد نقلهم عن غيرِهم: أنّ له طرقاً!! دون أن يقِفوا عليها، ويعرفوا ماهيّةَ ضعفِها ..).

وقد أَعرض عن جميعِ هذه التأصيلاتِ العلميّةِ-والتطبيقاتِ الحديثيّةِ- بكلامٍ واهٍ واهنٍ- قاءه -باستهزاءٍ قبيحٍ-جداً- بعضُ الشَّبَبَةِ المغرورين- مِن هؤلاء-قائلاً-في بعض ما كتب على (وسائل التواصل الاجتماعي) -: (تجميعُ أوهامِ الرواة وأخطائهم، وخَلْطُ المناكيرِ بالغرائب، وإضافةُ المعلَّلِ، وجلْبُ أمثالِ ذلك الشيء، ثم وضعُه في (خلاّط الحديث النبوي!)، ثم الخروجُ بنتيجةِ أنّ الحديثَ (تتفاعلُ طرقُه، ويَنتجُ!) عن تلك الواهياتِ وأضرابِها أحاديثُ صحيحةٌ!!!

فهذا حُلْمٌ و سرابٌ، يدورُ صاحبُه في فَلَك آخرَ غيرِ فَلَكِ السابقون (!) بالعلم، وأئمةِ العلم با?خبار والمرويّات)!!!!!

... فهل يقولُ مثلَ هذا الهَذْرِ التافِه-المبطَّن بالاستهزاء! - (سالمُ!) العقلِ، نقيُّ القلبِ-هداه الله-؟!

والتفصيلُ في بيان ذلك-كلِّه-،وتوضيحُه:سيكونُ في القسمِ التالي مِن هذا الكتاب -وهو أصلُه- " التَّبْيين .. "-: بما يَسُرّ البالَ،ويُسعِدُ الخاطرَ-مِن التقعيدات المتوافِرة، والتقييداتِ المتكاثِرة-إن شاء اللهُ- تعالى-.

وثمّةَ وجوهٌ أُخَرُ مِن البيان-بإذن مولانا الرحمن-:تراها في كتابي "الكوكب الوقّاد بمنهج أئمّةِ السنّةِ المتقدّمين النُّقّاد-في عُلوم الحديث: المتنِ والإسناد-مجموعاً مِن كلام المحدّث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني-"-يسّر الله إتمامَه على خير-.

وفي ضمنِه الردُّ على بعضِ مغالطاتِ وأغاليطِ صاحِبَيْ كتاب "ما بعد السلفية .. !! " (ص 267) -هداهما الله- حول شيخِنا الإمام-رحمه الله-، ومنهجيّتِه العلمية الحديثيّة ..

خمسة تنبيهات - : * الأول: الغفلةُ -أو التغافُل! -عن الربط بين موضوع جواز رواية الحديث بالمعنى، و موضوع اختصار الحديث-

ضمن الضوابط العلمية المعروفة-:مع ما هو متقرِّرٌ مِن مراسيل الصحابة-رضي الله عنهم-:غفلةٌ ذاتُ أثرٍ سلبيٍّ كبيرٍ -جداً- في مسألة الشواهد، والطرق: التي استعملها المحدّثون -المتقدّمون والمتأخّرون- للتعامل مع ذلك-وإن لم يصرِّحوا-قلةً أو كثرةً- بمصطلح (الشاهد)، أو (الشواهد)!

والعبرةُ بالحقائق والمسمّيات-كما تقرّر في البدَهيات-.

وقد قال القاضي عِياض-رحمه الله-في"الإلماع" (ص 178): (لَا خِلَافَ أَنَّ على الجَاهِلِ، والمبتدِئ، وَمَنْ لَمْ يَمْهَرْ فِي الْعِلْمِ -وَلَا تَقَدَّمَ فِي مَعْرِفَةِ تَقْدِيمِ الْأَلْفَاظِ، وَتَرْتِيبِ الْجُمَلِ، وَفَهْمِ الْمَعَانِي-: أَنْ لَا يَكْتُبَ، وَلَا يَرْوِيَ، وَلَا يَحْكِيَ حَدِيثًا: إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ، وَأَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ التَّعْبِيرُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ الْمَسْمُوعِ؛ إِذْ جَمِيعُ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ ذَلِكَ تَحَكُّمٌ بِالْجَهَالَةِ، وَتَصَرُّفٌ عَلَى غَيْرِ حَقِيقَةٍ- فِي أُصُولِ الشَّرِيعَةِ-، وَتَقَوُّلٌ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ -مَا لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلْمًا- ...

ثُمَّ اخْتَلَفَ السَّلَفُ وَأَرْبَابُ الْحَدِيثِ،وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ: هَلْ يَسُوغُ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ: فَيُحَدِّثُونَ عَلَى الْمَعْنَى، أَو لا يُبَاحُ لَهُمْ ذَلِكَ؟

فَأَجَازَهُ جُمْهُورُهُمْ -إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ مُشْتَغِلٍ بِالْعِلْمِ، نَاقِدٍ لِوُجُوهِ تَصَرُّفِ الْأَلْفَاظِ، وَالْعِلْمِ بِمَعَانِيهَا وَمَقَاصِدِهَا،جَامِعٍ لِمَوَادِ الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ -وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ- نَحْوُهُ-).

وقال شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ-رحمةُ الله عليه-في كتابه "النصيحة .. " (ص 44 - 45): (وههنا حقيقةٌ يجهلُها مَن لم يمارسْ هذا العلمَ ممارسةً طويلةً، ولم يتفقّه بأساليبِ الحفّاظِ النقّاد في معالجةِ الاختلافِ بين الروايات، وهي: أنهم يُلاحظون -أحياناً- أنّ الخلافَ أنّما سببُه الاختصارُ- لسببٍ أو آخرَ-؛ فقد يقتطعُ الثقةُ مِن الحديث قطعةً تناسب المقام، وقد لا يرفعُه لاعتقادِه أنه معروفٌ عند الحاضرين-إلى غيرِ ذلك مِن الأسباب التي تختلفُ باختلافِ الظروفِ المحيطةِ بالرواة).

ولنا عودةٌ-إن شاء الله-لهذا الموضوع الدقيق، وذِكر الدلائل و (الشواهد) العلميّةِ -الجليّة- عليه-في كتاب - " التَّبْيين .. "-إن شاء الله رب العالمين-.

❋ الثاني: قال الأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة -في أُكتوبةٍ له على بعض (وسائل التواصل الاجتماعي) -بتاريخ:22/ 5/2016 - في مَعرِضِ ذِكره للجهود العلمية الحديثية (الأُرْدُنِّيّة) -:

(كلية الشريعة في الجامعة ا?ردنية -وعلى ا?خصّ: الدراسات العليا- والتي انطلقتْ فيها في (العام 1988) -وما أنتجتْه مِن فِكر حديثي ناضج لدى الكثير مِن خِرّيجيها -بما اشتملت عليه مِن أساتذةٍ كبار - كان لعلم العِلل الاهتمامُ الوافرُ -تدريساً وبحثاً-،وأَخُصّ هذا العلمَ؛ لفقدانِه في كثيرٍ مِن مناهجِ التدريسِ في الجامعات المختلِفة على صعيدِ العالم الإسلامي، فتميزت الكثيرُ من الرسائلِ الجامعيةِ على هذا الصعيد)!!!

فلقد ذكّرني كلامُه-وفقه الله -وإن كان لي عليه ملاحظات! -وأنا أختُمُ كتابي-هذا-وقد ذكرتُ شيخَنا الإمام الألبانيَّ-رحمه الله-:بما كنتُ رأيتُه في بعض رسائل الدكتوراه العلمية -في الجامعة الأردنية- مِن بعضِ دراسات حول جهود شيخنا، ومنهجه، ومؤلّفاته؛ منها:

كتاب "منهج العلامة المحدّث الألباني في تعليل الحديث" -للأخ الدكتور محمد حمدي أبو عبده-وفقه الله-وهو رسالة دكتوراه: قُدّمت سنة (2010) -:يقول-جزاه الله خيراً-في "الخاتمة" (ص 466) -منه-:

(الشيخ [الألباني] قد سار على منهجِ علماء التعليل مِن المتقدّمين والمتأخّرين، وفي هذا ردٌّ على مَن زعم بأن الشيخ الألباني -رحمه الله- لم يكن سوى جمّاعٍ نقّالٍ!! فقد جمع ونقل عن المتقدّمين والمتأخّرين، وناقشهم، ورجّح - بالقرائن - ما رآه صوابًا).

ثم قال: (إنّ الشيخ الألباني مِن العلماء العاملين الذين ينبغي الرجوعُ إلى كتبهم، واعتمادُها في التخريجِ والتحقيقِ؛ وذلك لدقّة أحكامِه وترجيحاته، وموافقتِه لمنهج الأئمّة -مِن قبلِه-).

وكذا كتاب "تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني" -للأخ الدكتور شادي التميمي-وفقه الله-وهو رسالة دكتوراه -كذلك-: قُدّمت سنة (2010) -كذلك-:

يقول-جزاه الله خيراً-في "الخاتمة" (ص 222) -منه-:

(الشيخ الألباني – رحمه الله– مِن أفراد هذا الزمان –في علم الحديث– ، وله اليدُ الطُّولى في إعادة إحياء علومِه ومباحثِه بعد أن كان مهجوراً عند الخاصّة قبل العامّة.

وقد عمل الشيخُ – رحمه الله– على نشرِ الأحاديثِ الصحيحةِ بين الناس، ودعا إلى العملِ بها، ونصح الناسَ بتركِ العملِ بالأحاديث الضعيفةِ والموضوعةِ.

وقد لاقى الشيخُ في سبيلِ ذلك ما يُلاقيه كلُّ مجدِّدٍ ومصلحٍ –مِن أنواع الأذى–).

ثم قال: (إنّ تقويةَ الحديث الضعيف بتعدُّد طرقه منهجٌ مطروقٌ عند المحدِّثين – رحمهم الله– قديماً وحديثاً–، وتكادُ تُجمِعُ كلمتُهم على ذلك).

قلتُ:

وإني لأكرّر–هنا–على وجه التأكيد–ما كنتُ قلتُه في أوائل هذا الكتابِ: (شيخُنا الإمامُ الألباني–رحمه الله–كغيره مِن الأئمة والعلماء

.. بشرٌ من البشر .. يخطئ ويصيب .. ويعلم ويجهل .. ويَستدرِك .. ويُستَدرَك عليه ..) ...

ونعلم-يقيناً-،ونحذَرُ-ونُحاذِرُ-:أنّ (مِن أوسع أوديةِ الباطل: الغلوُّ "في" الأفاضل) -كما قال المحدّث العلامةُ المعلِّميُّ -رحمه الله- في"التنكيل" (10/ 8 - "مجموع مؤلفاته")... ومِثلُ (في) -هنا-: (على)!! -!

مقالٌ قديمٌ .. متجدّد:

وإذ قد وصل بنا القولُ إلى شيخِنا العلامةِ الإمامِ الألبانيِّ -رحمه الله- تعالى-وما قيلَ وما يُقالُ -فيه-؛فإنّي أنقُلُ-هنا-نَصَّ مقالٍ -قديمٍ-لي كتبتُه بتاريخ: (4/ 5/ 2009) -مع إضافاتٍ وتعديلاتٍ يسيرةٍ- بحسب مقتضى الأحوالِ المستَجَدّات-، عنوانُه:

(هكذا (خطّطوا) لإسقاطِ (!) شيخِنا الإمام الألبانيِّ -خابوا وخَسِرُوا-)،قلتُ فيه:

(شُبهاتُ (القوم) -في هذا- كثيرةٌ، لن نَتعرّضَ -هنا- إلا لِمَا يتعلَّقُ بالجانبِ (العلميِّ) -المَحْضِ- مِن شخصيّةِ شيخنا -رحمه الله-، وفيما يتّصلُ بأهمِّ علومِ الإسلام مكانةً، وأعظمِها منزلةً؛ وهي:

(الفقه)، و (العقيدة)، و (الحديث) ..

والتي هي البِنْيَةُ الأساسيّةُ العلميَّةُ لأيّةِ شخصيّةٍ إسلاميةٍ -سابقاً ولاحِقاً-:

بدأُوا -غفر اللهُ لهم- بشبهةٍ (قديمةٍ!) -جدًّا- هي: أنَّ الشيخ الألبانيَّ (محدِّث وليس بفقيهٍ!)؛ وذلك لإسقاطِهِ -أولاً- في باب (الفقه)!!

وهي تُهْمَةٌ لم تكدْ تقومُ على رِجْلَيها (!) حتى انقلبت عليها، وارتدّت إليها!!

فآلافُ -نعم؛ آلافُ- المجالسِ المُسجّلةِ لشيخنا -رحمه الله- ليس فيها إلا الأجوبةُ الفقهيّةُ الدقيقة، المُحَقَّقةُ المُؤصّلَةُ العميقة-فضلاً عن غيرِها مِن العلومِ- والمعارف - ...

وقد طُبعتْ أجوبتُه-رحمه الله-في هذه (المجالس الفقهية) -

بعنوان:"جامع تراث العلامة الألبانيّ-في الفقه- "-في ثمانيةَ عشرَ

مجلّداً-غير (مجالس العقيدة) -في عشرة مجلّدات-، و

(المنهج،والدعوة، والسياسة) -في اثنَي عشرَ مجلّداً- وليس هذا-كلُّهُ-

جميعَ الموجود! -وسَيتْبعُه غيرُه-إن شاء الله- ..

ثم -مِن جهةٍ أُخرى-:

أين في كُتُب (الفقهاء) مثلُ كتاب شيخنا "أحكام الجنائز" -مِن قبل

ومِن بعد-؟!

وأين مثلُ كتابِه "صِفَة صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم-"؟!

وأين مثلُ كتابِه "تحذير الساجد من اتِّخاذ القبور مساجد"؟!

.. فضلاً عن غيرِها مِن مؤلّفاتٍ وتصانيفَ-تَشهدُ بنفسِها على

إمامتِه،وألمعيّته، وتقدّمِه-.

وقد ذَكر الخطيب البغدادي في "نصيحة أصحاب الحديث" (ص 40) عن الإمامِ وكيع بن الجرّاح، أنّه قال: "لَقِيَني أبو حنيفةَ، فقال لي: لو تركتَ كتابةَ الحديثِ، وتفقّهتَ؛ أليس كان خيراً لك؟!

قلتُ: أفليس الحديثُ يجمعُ الفقهَ -كُلَّه-؟! ... ".

وقد أوردتُ -قبلاً- (ص***) كلامَ الإمام أبي الوفاء ابنِ عَقيل -في معنى هذا-بما هو أوضحُ-فلا أُعيدُ-.

وما أجملَ ما قاله فقيهُ عصرِنا أستاذُنا العلامةُ الشيخ محمد بن صالح العثُيمين -رحمه الله- في "الأسئلة القطرية" (ص 20 - بتحقيقي):

"الألبانيُّ -رحمه اللهُ- عالمٌ مُحَدِّثٌ فقيه- وإن كان مُحدِّثاً أقوى منه فقيهاً".

وقد علّقتُ على كلمة شيخنا ابن عُثيمين-رحمة الله عليه-هذه- ثمَّةَ- بقولي:

"لا يَجوز لِمُتَحَذْلِقٍ -غِرٍّ- أنْ يتّكئ على هذه الكلمة -بالباطل- للطعن بفقِه شيخِنا الألبانيِّ -رحمه الله-.

فغيرُ شيخِنا -مِن أئمة العلم - أيضاً- فقيهٌ أقوى منه مُحدِّثاً!

فكان ماذا؟!

رحم الله مشايخَنا -جميعاً- ".

وكنتُ أوردتُ كلمةَ الشيخ ابن عُثيمين -هذه- قبلاً- في كتابي "التعريف والتنبئة ... " (ص 143) -أيضاً-، ثُمَّ علّقتُ عليها بقولي:

"لا يُشغِّب جاهلٌ -أو حاقدٌ- بهذه الجُملةِ الاعتراضيَّةِ مِن فضيلة أُستاذنا الشيخ ابن عثيمين- على فقه شيخنا الألباني -رحمه الله-؛ كما لا يُشغِّبُ -بمثلِها- كذلك- على غيره مِن أهل العلم؛ مِمَّن كانوا فقهاءَ أقوى منهم مُحدِّثين!

فالعِلْم؛ -مِن جهةٍ-: أبوابٌ وشُعَب، ومِن جِهةٍ أُخرى: درجاتٌ ورُتَب ... ".

... فماذا بقي لأولئك السُّفهاء -إذن- في هذه الشبهةِ العمياء؟!

ثم أرادوا (!!) التحوُّلَ إلى جانبٍ آخرَ مِن شُبَهِهم الواهيةِ التي ينتشلونها مِن جِعَابهم الخاوية؛ فقالوا: (مُرجئ)! أو (وافق المُرجئة)!!

.. وذلك لإسقاطه -ثانياً- في باب (العقيدة)!!

وهي تُهمةٌ -أيضاً- لم تكدْ تقومُ على رِجْلَيها (!) -أيضاً! - حتى انقلبت عليها، وارتدّت إليها!!

فإمامةُ شيخنا الألباني -العقائديّةُ- مشهورةٌ بين أئمّة الزَّمان، مقرَّرةٌ بين عُلمائنا الأَعيْان، وقد ذكرتُ-قريباً-:أنّ (فتاوى العقيدة) -لشيخِنا-طُبعت في عشرة مجلّدات-وليس كلَّ الموجود! - ...

وما معرفةُ اعتناءِ شيخنا واهتمامِه-منذ عُقودٍ- بكُتُب "الإيمان" -المُصنَّفة على منهج السلَفِ واعتقادِهم- عن (أصغر!) طُلاب العلم -فضلاً عن كبارهم، ومُقدَّميهم- ببعيدة؛ وهي مصنَّفاتُ الأئمة المشاهيرِ: ابن أبي شيبة، وأبي عُبيد، وابن تيميّة -رحمهم الله -جميعاً-.

وقد قال سماحةُ أستاذنا الشيخ ابن عثيمين في "الأسئلة القطرية" (ص 21) -مُدافعاً وذابًّا- تغمده الله برحمتهِ-في موضوع الإرجاء! -:

"أقولُ كما قال الأوّلُ:

أقِلُّوا عليهم لا أبا لأبيكمُ من اللَّوْمِ *** أو سُدُّوا المكانَ الذي سَدُّوا

ولا أعلمُ له كلاماً يدلُّ على الإرجاء -أبداً-.

لكنَّ الذين يريدون أن يُكفِّروا الناسَ يقولون عنه -وعن أمثالِه-: إنهم مرجئة؛ فهو مِن باب التَّلقيبِ بألقاب السوء.

وأنا أَشهدُ للشيخ الألباني -رحمه الله- بالاستقامة، وسلامة المُعتقد، وحُسن المَقصد".

قلتُ: وفي كتابي "التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة" (ص 144) نَقْلٌ آخرُ عن سماحةِ أستاذِنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- بحقِّ أُستاذنا الشيخ الألباني -رحمهما الله-؛ قال فيه:

"مَن رمى الشيخَ الألبانيَّ بالإرجاء: فقد أخطأ؛ إمَّا أنَّه لا يعرفُ الألبانيَّ، وإمَّا أنَّه لا يعرفُ الإرجاء! ".

فأقولُ:

لقد عَرَفَ أُستاذُنا الشيخ ابن عُثيمين -بتوفيق اللهِ له- نفسيّةَ هؤلاء (!)، وتنبّه لمَغزاهم، وأدرك مقصودَهم؛ فأعلنها -قويّةً- في وجوهِهم

... وإلى هذه اللحظة (!) هُم مُنْبَكِمُون (!) مِن جوابِه المسدَّد -رحمه الله-تعالى-!

فماذا بَقِيَ لهم مِن تلك الشبهةِ الواهنةِ أمامَ هذه الحُجَجِ الطاحنة؟!!

ثم أرادوا -أخيراً- أن يُسقِطوه في باب (الحديث) -الذي هو أُستاذُه المُقدَّمُ، وفارِسُهُ المُجَلِّي، وإمامُهُ الفَرْدُ -في هذا الزَّمان-مع الإقرار بوجودِ الخطأ والصواب في جهوده العلمية المبارَكة-كغيره من العلماء-قبلاً وبَعداً- ...

... فكأنهم تنبّهوا (!) أنَّهم أخطؤوا -قبلاً! - في تجريدِه مِن (الفقه)، مَعَ الاعتراف له بـ(الحديث)!! فرجعوا (!) متكأكئين -غيرَ مُبْطِئين! - لاستدراكِ ما فاتهم (!)، وذلك بتجريدِه مِن (الفقهِ) و (الحديث) -معاً-؛ فقالوا:

الألبانيُّ في (علوم الحديثِ)،و (النقد الحديثي) على منهج (المُتأخرين)! وهو مُخالفٌ لِمَا عليه نُقَّادُ (!) الحديثِ، وعُلَماؤه مِن (المُتَقَدِّمين)!!

فَسَلَخوهُ -بِذَا- مِن تاريخِ الحديثِ وأهلِه، وهوَّنوا مِن قَدْرِهِ وشَأْنِه، وتعالَمُوا عليه -مُتعالين! - بعباراتٍ مكرورةٍ يُرَدّدُها أكثرُهم كالبَبْغَاوات!

مساكينُ (هؤلاء)!!

لقد فصَّلوا (!) منهج (المتقدّمين) -ابتداءً- بحَسَب فهمهم المَنْقُوصِ له! ثم (قاسوا) عليه منهجَ (المتأخّرين)؛ فخرَجوا (مُتَخبِّطين) -مخنّثي التفكير! -لا إلى هؤلاء! ولا إلى هؤلاء-:

فقد قالوا: الشيخ المُعلِّمي (متأخِّر)؛ لكنَّ منهجَه (متقدِّم)!!

والإمام البزّار (متقدّم)؛ لكنَّ منهجَه (متأخِّر)!!

والحافظ ابن رجب في "شرح العلل" (متقدّم)! وفي "جامع العلوم والحِكَم" (متأخّرِ)!!!

وهكذا دوالَيْك ...

وَمَرَدُّ ذلك -كلِّه- مبنيٌّ على تصوُّرٍ -أو توهُّمٍ! - (التساهلِ) -وعدَمِه- عند بعضٍ مِن هؤلاء العلماء -رحمهم الله- جميعاً- متقدّمين، أو متأخّرين-!!

والتعبير بـ (التساهل) ليس ببعيدٍ -ألبتّة- عن التعبير بـ (تغاير المنهج)!

فحقيقةُ (التساهل) -عندهم- قائمةٌ على مباينةِ المنهج!

وعليه؛ فمَن وُصِف بالتساهل -أو التشدُّد- حتى مِن الأئمةِ المتقدِّمين- يجوزُ نعتُه بـ (مُبايَنةِ المنهجِ) -كما تقدّم (ص***) -في الكلام على الإمام أبي حاتم-؟!

... فماذا (هم!) قائلون؟!

مع التذكيرِ بتأصيلِ الإمامِ المُعلِّميِّ -رحمه الله- في مقدّمة "الفوائد المجموعة" -لمّا قال- (ص 12) -: "ما اشتُهر أنَّ فلاناً مِن الأئمة (مُسَهِّل)، وفلاناً (مُشَدِّد): ليس على إطلاقِه! فإنَّ منهم مَن يُسهِّل - تارةً-، ويُشدِّد -أُخرى- بحسب أحوالٍ مختلفةٍ-.

ومعرفةُ هذا -وغيرِه- مِن صفاتِ الأئمةِ التي لها أثرٌ في أحكامِهم، لا تحصلُ إلاَّ باستقراءٍ بالغٍ لأحكامِهم، مع التدبُّر التامّ"

... فأيُّ أَلْمَعِيّةٍ هذه! وأيُّ عبقريّة تلك!! التي خَرَجت منها (!) تلكمُ النتائجُ العُوج؛ التي لا تَروق (!) إلا لِكُلِّ مُغْتَرٍّ لَجُوج!!؟

ومِن أعجب العَجَب-ولا عجب! -: أنَّ أكثرَ أُولاءِ القومِ -بما هم عليه! -غفر اللهُ لهم- لم يستدلُّوا- لتزكيةِ منهجِ (المتقدِّمين) -زَعَموا- إلا بالنقول (الطويلة=الكثيرة) عن العلماء (المتأخرين) -ابن حَجَر، والسَّخَاوي، والعَلائي، وابن كثير، و .. و .. -!

ثم خالَفوهم (!) بالتفصيل على التأصيل -أساساً-!!

فهل فرّق (المتأخّرون) - وَهُمُ المُزَكُّون لـ (المتقدِّمين) -عمليًّا- أو حتَّى نظَرِيًّا بين المنهجَيْنِ؟!!!

ثُمَّ:

هل فَضْلُ (المُتَقَدِّمين) -الأكبرُ والأكثرُ-وهذا لا يُناقَشُ فيه-: يَلْزَمُ منه نقصُ (المتأخِّرين) = المُنْتِجُ لِنَقْص منهجهم، ونقضِ طريقتِهم-

مع كونِ كِلا المَنهجين مُرْتبِطَين مُتسلسِلَين -أصلاً- خَلَفاً عن سَلَف- ؟!

وهل هذه المُعادَلَة (!) -بطرفيها: الصحيح، والمغلوط! - تُقال - فقط- في (علوم الحديث)، أم أنها تنسَحِبُ على سائر العلوم؟!

أم أنه التناقضُ، والتخبُّطُ؟!

وأخيراً: بعد جُهد وجهاد (!): خَرَجَ أحدُ نُشَطائهم (!) لِيُسَوِّدَ كتاباً في نقد (بعض) تخريجاتِ شيخِنا لكتاب "منار السبيل" -في الفقه الحنبلي- المسمّى: "إرواء الغليل"؛ مُنتقِداً أكثرَ مِن مئةِ حديثٍ بقليلٍ- في قسم (العبادات) -منه- مع أنّ كتابَ شيخنا يحوي قريباً مِن ألف وثلاث مئة حديث-ثم نشر-بَعداً- الجزءَ الثاني مِن كتابِه (كلِّه) -وهو إلى آخر "الإرواء"-في خمسين حديثاً-فقط-!!!

و .. لقد أرادَ المسكين -مِن خلاله "مستدركه" -العليل! - أن يُوْهِنَ من منهج شيخنا الحَدِيثَيِّ؛ فإذا به يُشَكِّكُ -سواءٌ عَلِمَ أم لم يَعْلَمْ! - بأدلّةِ المذهب الحنبليِّ-الذي هو مذهبُ بلادِه وعلمائه-والذين هم علماؤنا-كذلك-!!

فصار -مِن حيثُ لا يشعرُ- كالذي أراد أن يُطِبَّ زُكاماً، فأحدث جُذاماً!!

وهذه صنائعُ خَطِرةٌ؛ تَستدعي - مِن علمائنا - أجمعين- وقفةً صامدةً ضدَّ هذا المنهج المحدَث -المحدِث-!

ولي مُلاحظاتٌ عدّةٌ على ذاك الكتابِ الواهي الواهنِ؛ أهمُّها -الآن- اثنتان عامّتان-:

الأولى: أنّه نَصَبَ الخِلافَ بين شيخنا الألباني -وحده-، وبين ما زَعَمَهُ (هو) مِن مُخالفتهِ -رحمه الله- لـ (المتقدِّمين)!! في الوقتِ الذي يوافقُ حُكْمَ شيخنا -في الواقع- كثيرٌ من أحكام أئمّةِ العلم، وحفّاظ السُّنة- متقدّمين ومتأخرين -.

وهذه النقطةُ تتضمّنُ:

الثانية: أنَّ بعضَ الأحاديث المُنْتَقَدَة (عنده!) صحّحها أئمةٌ متقدِّمون، وفي مصادرَ مشهورةٍ -بين الأيدي-!!

فأين مؤلفُ الكتابِ مِن ذلك -كُلِّه-؟! أم أنّها الأمانةُ (الضائعة)؟!

وقد طُبع -بعدُ- كتابٌ جليل، ألّفه شيخٌ فاضلٌ نبيل -وهو فضيلةُ الشيخِ عبدِ الله العُبَيلان -حفظه الله- في الرد على هذا "المُستدرك" (العليل)، الَّذِي أُضِيفَت إليه -لِقَلْعِ عينهِ! - (ت!) التعالُمَ والجهلِ - بالتجهيل! - عنوانُه: "رَدّ الجميل .. " .. وتقدّمت الإشارةُ (ص***) إلى كتابٍ آخَرَ -للشيخ أحمد أبو العينين -وفقه الله- رداً على هذا "المستدرك" (العليل)!

ثم -بعد سنينَ! -: كتب شقيقُ مؤلّفِ كتاب "المستدرك" (العليل) - هداهما الرحمن -رضيعا لُبان! - كتاباً آخرَ -هو أطروحة ماجستير/بإشراف الدكتور إبراهيم اللاحم- في نقد كتاب "صفة صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- "!!

ويقومُ بالردّ عليه -الآنَ- بعضُ طلبة العلم مِن إخوانِنا النَّابهين- الموفَّقين -إن شاء الله ربّ العالَمين- وقد حدّثني بعجائبَ مِن صنائعِه! -!!

?فصبرٌ جميل? على هذا المنهج المحدَثِ الدَّخيل!!

... لقد كانت هذه ثالثةَ (أَثافيهم) الظالمة الفاسدة -خابوا وخَسِروا! -

...

نعم؛ هذا ما أرادوا، وخطّطوا:

الألبانيُّ لا (فقه)! ولا (عقيدة)! ولا (حديث)!!!

إذن؛ هو ماذا؟!

لا شيء!!!

نعم؛ هذا ما أرادوه؛ مهما تلاعبوا بالألفاظ، وزخرفوا! واستغفلوا الأَيْقاظ، وغرّروا!!!

... لقد أرادوا (!) تفريغَ إهابِ هذا العالِمِ الفَذِّ مِن مُحتواه العلميِّ السلفيِّ الثَّرِّ؛ الذي زادت خدمتُه لأكثر علوم الإسلام وأهمّها- (فِقْهاً)، و (حديثاً)، و (عقيدةً) - أكثرَ مِن نصف قرنٍ مِن الزمان!!

ولئِن وَجَدَتْ شبهاتُهم (بعضاً!) مِن الآذان تتلقّاها، و (عدداً!) من الألسُن تَتَلَقَّفُها؛ فإنَّ التاريخَ العلميَّ المأمونَ لن يرحمَ قائلاً مغروراً، ولا كاتباً مأزوراً-أو مأجوراً! -مِن (الأجرة)؛ لا (الأجر)! - ...

وسَيَنْتَصِفُ -بقوّة الحقِّ- لكلِّ مظلومٍ من ظالمه -ولو بعد حين-.

وسيظلُّ أستاذُنا الكبير، الشيخ الألبانيُّ -رحمه الله- كما شهدت له كتبُه، وأقرَّ له أقرانُه، ونَشَرَ علمَه تلاميذُه وطلابُه- إماماً جليلاً مِن أئمّة السلفيّة في هذا الزمان؛ في (فقههِ)، وفي (عقيدتِه)، وفي (حديثه) - وإن رَغِمَتْ أُنوف-.

مع اعترافِنا-مِن قبلُ ومِن بعدُ-بوجود أخطاءٍ له، واستدراكاتٍ عليه- كما هو الشأنُ في سائر العلماء -عبرَ الزمانِ والمكان-.

وستذهبُ شُبهاتُ (القوم) -الزاهقةُ- كحالِ الضربِ (!) في الحديد البارد!!

والله وليُّ المُتَّقين).

❋ الثالث:روى الخطيب البغدادي في"الفقيه والمتفقّه" (رقم 187 - 191) عدةَ طرقٍ ورواياتٍ لحديثِ "طلب العلم فريضة على كل مسلم"،فنقل الأخ الدكتور أبو البصل-في تعليقه عليه-في رسالته

الدكتوراه-اختلافَ العلماء-متقدّمين متأخّرين فيه-ما بين مضعّف، ومحسّن، ومصحّح-.

ونقل-بعدُ-عن ابن الجوزي: أنه حَكم عليه بالوضع في"الموضوعات"،وحكم عليه -في"العلل المتناهية"-بأنه واهٍ-بكل طرقه-!

و .. قد نَقل لي بعضُ أفاضل طلبة العلم عن الأخ الدكتور أبو البصل-وفقه الله-قولَه-: (لولا ان ابن الجوزي صنف "العِلل المتناهية" لأصبح أكثره -اليومَ- صحيحاً، أو حسناً لكثرة الطرق التي أوردها)!!

وهذا كلامٌ لا يُسلَّم له به-سدّده الله-؛ مِن وجوه:

أ-أنّه سبق التنبيهُ أنّ كثرةَ الطرق وقلّتَها لا تأثيرَ لها على ثبوت الحديث -أو ضعفه-إلا بالنظر في درجات الضعف، ومعاني المتون، و .. و ..

.-

ب–حديث "طلب العلم فريضة .. "دليلٌ على نقض هذا التعميم–مِن الدكتور، وإليه! –!

ج– قال الحافظ الذهبي –في ترجمة ابن الجوزي–مِن "تاريخ الإسلام" (12/ 1100): (.. له في الحديث اطِّلاعٌ تامٌّ على متونِه، وأما الكلامُ على صحيحِه وسقيمِه: فما له فيه ذوقُ المحدّثين، ولا نقدُ الحفّاظ المبرِّزين).

د– قال الحافظ ابن حَجر في "التلخيص الحبير " (4/ 184) – متعقّباً ابنَ الجوزي في حديثٍ ضعّفه في "العلل المتناهية"–: (وليس كما قال! وكفاه قوةً تخريجُ النَّسائيِّ له).

وقال السُّيوطي في "تدريب الراوي" (1/ 181): (صنف ابنُ الجوزي كتاباً في "الأحاديث الواهية"، وأورد فيه جُملاً في كثيرٍ منها عليه انتقادٌ).

وقال في "تدريب الراوي" (1/ 329) – مُستدركاً على كتابِه "الموضوعات"–: (بل وفيه الحسنُ والصحيحُ، وأغربُ مِن ذلك: أن فيه حديثاً مِن "صحيح مسلم" ..).

ألّف عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع كتاباً سمّاه: "ما أورده الحافظ ابنُ الجوزي من أحاديث كتب "السنن الأربع" في كتابه "العلل المتناهية" -دراسة نقدية- "-وهو في الأصل رسالةٌ علميةٌ-.

وقد خَلَصَ المؤلّفُ -جزاه الله خيراً- إلى أنّ عددَ أحاديث "السنن الأربعة"- التي أوردها ابن الجوزي في "العلل المتناهية": مئتان وثلاثةٌ وستون حديثاً، والأحاديثُ المعلَّة -منها-عددها: (88 حديثاً) -.

وقريبٌ مِن ثلثِ هذه الأحاديث الـ (263) - والثلثُ كثيرٌ- قوّاها الأئمةُ -قبلَه- كأحمدَ، وابنِ المَديني، والبُخاري، وكذا الحُفّاظ -بعدَه- كالذهبي، والعراقي، وابن حَجر -.

و- وقال ابن حَجر في "النكت" (2/ 848 - 850): " .. لابن الجوزي كتابٌ آخرُ سمّاه: "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" أورد فيه كثيراً مِن الأحاديث الموضوعة! كما أورد في كتاب "الموضوعات" كثيراً مِن الأحاديث الواهية!

وفاته مِن كلا النوعين قَدْرُ ما كتب في كلٍّ منهما -أو أكثرُ- ".

قلتُ: مثاله: حديث "طلب العلم فريضة .. "-هذا-،وحديث رقم (4147) -مِن "سلسلة الأحاديث الضعيفة"-لشيخنا-.

وقد قال شيخنا-رحمه الله-في" سلسلة الأحاديث الضعيفة " (12/ 180) -في ابن الجوزي-: (... يجمعُ في شخصيتِه العلميةِ بين النقيضين .. فهو بِقَدْر ما يتشدّد في ا"الموضوعات"، و "العلل المتناهية":فهو يتساهل في كتبه الأخرى، فيروي فيها المنكراتِ والواهياتِ، بل والموضوعاتِ ..).

وفي "تلخيص الموضوعات"-للذهبي- (317)،و (595)،و (603) -وغيرُها-أمثلةٌ على ذلك-.

ز-لخّص الحافظ الذهبي كتابَ "العلل المتناهية" بحجم نصفه،وانتقد على مؤلّفه قَدْراً حسناً من الأحاديث التي ضعّفها ابنُ الجوزي: بتصحيحِه-أو تحسينِه-لها. وقد قال-رحمه الله-في مقدمته (ص 21): (كتاب "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" ألّف ابن الجوزي بعد كتاب "الموضوعات"، فأتى فيه بموضوعاتٍ، وقليلِ حِسانٍ، كما أنه أتى في كتاب "الموضوعات" بيسيرِ حِسانٍ، وليِّنةٍ).

قلتُ: مثل حديث (225)،و (690)،و (748) -وغيرِها-.

... فالتأنّي التأنّي -يا دكتور عبد الرزاق-حفظك الله-!

ومعذرةً للقراء الأفاضل على الإطالة ..

* الرابع: إن تعجب؛ فعجَبٌ قولُ بعضِ دعاة التفريقِ المحدَث-بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين-في (مسألة الشواهد والمتابَعات) -حيث يقول-: (الشواهدُ والمتابعاتُ مستعملةٌ عند المتقدّمين عندما يكونُ للحديثِ أصلٌ صحيحٌ؛ بخلاف استعمالِها عند المتأخّرين! فالمتأخّرون توسّعوا في ذلك حتى قال بعضُهم: "إن كثرة الطرقِ الضعيفةِ للحديث يرتقي بها إلى الحسن لغيره" ..)!!

.. فأيُّ إسفافٍ هذا .. المخالفُ لتقعيداتِ وتطبيقاتِ أئمة العلم -أجمعين-متقدّمين، ومتأخّرين، ومعاصرين-؟!

وأيُّ منارٍ يَقتدي به هؤلاء إلا (منار!) الشخصنة العقلية! ذات (الصناعة المحلّية) -الناشزة عن منهج العلماء المتقدّمين والمتأخرين-معاً-!؟

... ولا أطيلُ؛ ففسادُ هذا القول-في ذاتِه-مُغنٍ عن ردّه!

❋ الخامس: متنُ حديث النبيّ-صلى الله عليه وسلم- هو الغايةُ - ثبوتاً وردّاً-للتعبّد به، والعمل بهدْيه، والدعوة إليه.

فكلُّ ما يخدُم هذا الأصلَ-والذي هو (متن الحديث النبويّ) -مِن متابعة، أو شاهدٍ- فله أَجَلُّ النظرِ،وأكبرُ الاعتبار.

وقد تقدّمت الإشارةُ إلى هذا المعنى.

وبعد:

ففي ترجمة الإمام المحدّث (محمد بن وضّاح) -المتوفى سنة 287 هجرية-مِن كتاب "تاريخ علماء الأندلس" (2/ 18) -لأبي الوليد ابن الفَرَضيّ-قال-:

(كَانَ عالمًا بالحديث بصيرًا بطُرقه، متكلمًا عَلَى علله ... صبورًا عَلَى الإسماع، محتسبًا في نشر علمه، سَمِعَ منه النَّاسُ- كثيرًا-، ونفع الله به أهلَ الأندلس.

وَكَانَ أَحْمَدُ بنُ خَالِد بن الحُبَابِ لا يُقَدِّم عَلَيْهِ أَحدًا ممّن أدرك.

وَكَانَ يُعظِّمُه- جدًّا-، ويَصِفُ عقلَه وفضلَه وورَعه-غير أَنَّهُ يُنكِرُ عَلَيْهِ كثرة ردّه- في كثير من الأحاديث-.

وَكَانَ ابنُ وضّاح -كثيرًا- ما يَقُولُ: ليس هَذَا مِن كلام النبيّ -صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلّمَ- في شيء!

وَهُوَ ثابتٌ مِن كلامِه -صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلّمَ-.

وَلَهُ خطأٌ كثيرٌ محفوظٌ عَنْهُ، وأشياء كَانَ يغلطُ فيها، ويصحِّفُها.

وَكَانَ لا عِلمَ لَهُ بالفِقْهِ ولا بالعربيةِ!)!

أقولُ:

هذا وهو مِن (نُقّاد الحديث) وكُبرائه؛ لا (نُقّاله COPY-PASTE !) والمقلّدين فيه-كهؤلاء-!

فترى بعضاً منهم -غَفر الله لهم- يتكلمّ-أو يكتبُ- في العلل الحديثية-متناً وإسناداً! -كأنّه ابنُ بَجدتِها! وأبو نَجدتِها! -ولكنّه يرفعُ المنصوب! ويَنصبُ المرفوع! ويجهلُ دلالاتِ الألفاظ! وتراكيبَ الجُمَل! ومعاني الحروف!

... فلقد ذكّرتني ترجمةُ (ابن وضاح) -رحمه الله-إلا أولَ جملةٍ منها! - ذات الثماني كلماتٍ! -: بحالِ كثيرٍ مِن إخوانِنا-هؤلاء-هداهم الله سُبُلَه-الذين نَرُدُّ عليهم شططَهم! ومُخالفاتِهم! وقبيحَ آثارِ آرائهم!!

.. كم ضعّفوا! وكم علّلوا! وكم خالفوا!!

خطر الخطأ في اللغة العربية-وما إليها-:

و .. مِن جهةٍ أخرى-كما في الخبر عن الإمام (ابن وضّاح) -المتقدّم- فقد انتُقد عليه عدمُ علمه باللغة العربيةِ-:

لا يستطيعُ الواحدُ مِن هؤلاء-أو مِن غيرِهم- أن يُدافعَ عن نفسِه (!) -أو يَدفعَ! -إلا بالنقل عن بعضٍ ما/مَن= ذُكر في شيءٍ مِن كُتُب التراجم-خطأً بخطأٍ! - مِن أنّ فلاناً مِن العلماء: (كان لحّاناً!) -أي: يُخطئ في النحو-!

فهذا الوصفُ -يا إخوانَنا- سِيق نقداً له! لا ثناءً عليه؛ فَعُوا!!

فهذا-كما يقالُ-:عُذْرٌ أقبحُ مِن ذنْب!! وقد قَالَ الحافظُ الخطيب البغدادي -في ترجمة ابن شاهين-مِن"تاريخ بغداد" (13/ 136) - وقد قيل فيه-: (كان لحّاناً!) -:

(.. سَمِعْتُ مُحَمَّد بْن عمر الداوودي يَقُولُ: ... رأيته يومًا اجتمع مَعَ الدَّارَقُطْنيّ، فما نطق -خوفَ أن يُخطئ بحضرة أَبِي الْحَسَن- ..).

.. إنه يحترمُ نفسَه، ويحترمُ العلمَ، وأهلَه ...

وقال الإمامُ أبو عَمرو ابن الصلاح في "المقدّمة" (ص 400): (وحقٌّ على طالبِ الحديث أن يتعلَّمَ مِن النحو واللغة ما يتخلَّصُ به مِن شَيْنِ اللحن والتحريف ومَعَرَّتِهما).

وروى الخليليُّ في "الإرشاد" (1/ 302) عن المُغيرة بن عبد الرحمن، قال: (جاء عبدُ العزيز الدَّرَاوَرْدي -في جماعةٍ- إلى أبي، لِيعرضوا عليه كتاباً، فقرأ لهم الدَّرَاوَرْديُّ -وكان رديءَ اللسانِ يَلْحَنُ-، فقال أبي: وَيْحك -يا دَرَاوَرْدي-: أنت كنتَ إلى إصلاحِ لسانِك -قبل النظرِ في هذا الشأنِ- أحوجُ منك إلى غيرِ ذلك).

وروى ابنُ حِبّان في " روضة العقلاء ونزهة الفضلاء " (ص 223) عن الإمام الأَصْمَعِيِّ قولَه: (إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ -إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ- أَنْ يَدْخُلَ فِيمَا قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " مَنْ كَذِبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ "؛ لأَنَّهُ -عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ- لَمْ يَكُنْ لَحَّانًا، وَلَمْ يَلْحَنْ فِي حَدَيثِهِ، فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ: كَذَبْتَ عَلَيْهِ) -والحديث متواترٌ-.

بل الأمرُ -في بعضِ وجوهِه- قد يكونُ أشدَّ مِن ذلك خطراً، وأنكى مِن ذلك أثَراً -عافانا الله وإياكم-؛ فقد قال غيرُ واحدٍ مِن أهل العلم: (أكثرُ مَن تزندق بِالعراق؛ لِجهلِهم بالعربية) -كما في "التفسير البسيط" (2/ 488) -للإمام أبي الحسن الواحدي-. وفي "حديث عليّ بن الجعد" (1296) -لأبي القاسم البغَوي- بسنده- إلى الخليل بن أحمد، قال: لَحَنَ أيّوبُ السَّخْتِياني في حرفٍ، فقال: (أستغفر الله) ..

ثم نرى -اليومَ- (لَحّاني) -آخرِ هذا الزمان! -يَحْرُثون صفحاتِ (شبكة الإنترنت العالمية)، ومواقعَ (وسائل التواصل الاجتماعي) -

طُولاً وعرضاً! - فيما يَهْذون به-مستعرِضين! -! ويتطاولون فيه-مُتبجِّحين! -إلا مَن رحم ربُّ العالَمين-!

والمُعافى يَحْمَدُ اللهَ-تعالى- ..

ولا أَشرحُ وجـ/وهَ المقارَنةِ-فالمفاضَلةِ-أو المفاصَلة-! -كثيراً- ؛فالأمرُ بيِّنٌ، و?لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ?.

وقد قال الحافظُ أبو الحجّاج المِزّي في مقدمة "تهذيب الكمال" (1/ 156):

(وينبغي للناظرِ في كتابنا -هذا- أن يكونَ قد حصّل طرفاً صالحاً مِن علم العربيةِ-نحوِها ولغتِها وتصريفِها-، ومِن علمِ الأصول والفروع، ومِن علمِ الحديثِ، والتواريخِ وأيامِ الناس؛ فإنه إذا كان كذلك: كَثُرَ انتفاعُه به، وتمكّن مِن معرفةِ صحيحِ الحديثِ وضعيفِه.

وذلك خصوصيةُ المحدِّثِ: التي مَن نالها، وقام بشرائطها:ساد أهلَ زمانِه -في هذا العلم-، وحُشر -يومَ-القيامة- تحت اللواء المحمّدي -إن شاء الله-تعالى-).

... و-أخيراً-:

فإنّي لأَرجو إخوانَنا-وأَرجو لإخواننا -المفرّقين التفريقَ الحادثَ المحدَثَ -ذاك-:

* أن يُراجعوا -بإنصاف واعتراف- هاتيك الفكرةَ القبيحةَ-ذات التشقيق والتفريق- ..

* وأن يرجعوا إلى سبيل الطائفة المنصورة-في منهج أهل الحديث- ،وهو المنهجُ العدلُ الحقُّ الأمينُ المبينُ؛ الذي لم-ولن-ينخرم-إن شاء الله-عبر تاريخ العلم والعلماء-من أهل الحديث-أجمعين-مِن غيرِ انقطاعٍ ولا إعضال، ولا انفصامٍ ولا انفصال-كما هو حالُ دعوة مخالفيهم البتراء-!

وإلا؛فإنّي أخشى عليهم-والله-وإنّي عليهم لَحريصٌ-أن يَؤولَ بهم الحالُ إلى ما قاله الأَوّلُ: وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا *** سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا !!

وأختُمُ بنصيحةٍ عامةٍ؛ قالها شيخُنا العلامة الألباني-رحمه الله-في مقدمة كتابه "السلسلة الضعيفة" (4/ 8) -ولَنِعْمَ ما قال-:

(أَنْصَحُ لِكُلِّ مَنْ يكتُبُ في مجالِ التَّصحيح والتَّضعيف: أنْ يَتَّئِدَ، ولا يسْتَعْجِلَ في إصْدَارِ أحكامِه على الأحاديثِ؛ إلاَّ بعدَ أنْ يَمْضِيَ عليه دَهْرٌ طويلٌ في دراسةِ هذا العلمِ-في أُصولِه، وتَرَاجِم رِجالِه، ومعرِفَةِ عِلَلِه-؛ حتَّى يَشْعُرَ -مِنْ نفسِهِ- أنَّه تمكَّنَ مِن ذلك -كُلِّهِ- نَظَراً وتطبيقاً-؛بحيْثُ يجدُ أنَّ تحقيقَاتِهِ - ولو على الغالبِ - تُوافِقُ تحقيقاتِ الحُفَّاظِ المُبَرِّزين في هذا العلمِ- كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني- وغيرهم-.

أَنْصحُ بهذا لكلِّ إخوانِنا المُشتغلين بهذا العلمِ:

* حتَّى لا يَقَعُوا في مخالفةِ قول الله -تبارك وتعالى-:?وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً?.

* ولكي لا يَصْدُقَ عليهم المثلُ المعروفُ: "تَزَبَّبَ قبلَ أنْ يَتَحَصْرَمَ".

* ولا يصيبَهُم ما جاء في بعضِ الحِكَمِ: "مَنِ استعجلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أوانِهِ؛ ابْتُلِيَ بِحِرْمَانِه".

ذاكراً -مع هذا- ما صحّ مِن قولِ بعضِ السلَفِ: "ليس أحَدٌ بَعْدَ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- إلاَّ ويُؤخذُ مِن قولِه وُيترك؛ إلاَّ النبيَّ- صلى الله عليه وسلم-").

وقال-رحمه الله- "السلسلة الصحيحة" (2/ 739): (هذا؛ وبمناسبةِ ما ابْتُلِينَا به مِن كثرة الشَّبَاب- وغيرِهم - الَّذين يكتُبون في هذا العلمِ- وهُم عنه غُرَبَاءُ مُفْلِسُون- كما يَقْطَعُ بذلك كلُّ منصفٍ وقف على النماذجِ الكثيرةِ مِن الأوهامِ- بل والجهالاتِ- .. فإنِّي أرى لِزَامًا عَلَيَّ أنْ أُذَكِّرَ و?الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ?؛ فأقولُ:

إنِّي أَنصحُ أولئك الكاتبين والنَّاقدين: ألاَّ يتسرَّعُوا بالكتابة - إنْ كانوا مُخْلِصين -لمُجَرَّد أنَّهم ظنُّوا أنَّهُم أهلٌ لذلك!

بَلْ علَيْهِم أنْ يتريَّثُوا، ويتَمَرَّسُوا -فيه- زَمَنًا طويلاً؛ حتَّى يَشْعُروا -في قَرَارَةِ أنْفُسِهِم- أنَّهُم صَارُوا عُلَمَاءَ فيه، وذلك بأَنْ يُقَابِلُوا نَتَائِجَ كِتَابَاتِهِم وتَحْقِيقَاتِهِم بِأَحْكَامِ مَنْ سَبَقَنَا من الحُفَّاظ والنُّقَّاد في هذا

العِلْمِ؛ فإذا غَلَبَ عليها مُوَافَقَتُهُم: كان ذلك مُؤَشِّرًا على أَنَّهم قد سَلَكُوا سَبِيلَ المعرفة بهذا العلمِ.

هذا أوَّلاً.

وثانياً: أنْ يَشْهَدَ لهُم -بذلك- بعْضُ أهْلِ العِلْمِ الصَّالحين المُعاصِرين- بَعْدَ أنْ يَطَّلِعُوا على شَيْءٍ مِنْ كِتَابَاتِهِم وتحقيقاتهم-ذاكرين نصيحةَ الشاطبيِّ؛ فإنَّها صريحةٌ في أنَّه مِن اتِّبَاعِ الهَوَى أنْ يَشْهَدَ المَرْءُ لِنَفْسِه بأنَّه عَالِمٌ:

قال-رحمه الله- في كتابه "الاعتصام" -وهو في صددِ بيانِ علاماتِ أهلِ الأهواء والبدع- (3/ 99):

(والعالمُ (تأملوا؛ لم يقل: طالب العلم!) إذا لم يشهدْ له العلماءُ؛ فهو -في الحكم- باقٍ على الأصل: مِن عدمِ العلمِ؛ حتى يشهدَ له فيه غيرُه، ويعلمَ -هو- مِن نفسه ما شُهد له به.

وإلا؛ فهو: على يقينٍ مِن عدمِ العلم، أو على شك. فاختيارُ الإِقدام -في هاتين الحالتين- على الإِحجام: لا يكونُ إلا باتِّباع الهوى؛ إذ كان

ينبغي له أن يستفتيَ -في نفسِه- غيرَه-ولم يفعل-، وكان مِن حقِّه أن لا يُقْدِمَ إلا أن يُقَدِّمَهُ غيرُه-ولم يفعل-).

هذه نصيحةُ الإمام الشاطبيِّ إلى (العالِم) الذي بإمكانِه أن يتقدّمَ إلى الناسِ بشيءٍ مِن العلمِ: ينصحُه بأن لا يتقدَّمَ حتى يشهدَ له العلماءُ؛ خشيةَ أن يكونَ مِن أهل الأهواء!

فماذا كان ينصحُ- يا تُرى- لو رأى بعضَ هؤلاء المتعلِّقين بهذا العلمِ- في زمننا هذا-؟!

لا شكّ أنه كان يقولُ له: "ليس هذا عشَّكِ فادْرُجي" ..

... فهل مِن مُعتبِرٍ؟!

وإنّي-والله-لأخشى على هذا البعضِ: أن يشملَهم قولُه - صلى الله عليه وسلم -: " ... يُنزَعُ عقولُ أهلِ ذلك الزمان، ويَخْلُفُ لها هباءٌ مِن الناس، يَحسَبُ أكثرُهم أنّهم على شيءٍ، وليسوا على شيءٍ" ["سلسلة الأحاديث الصحيحة" (1682)].

وأنا أُقَرِّبُ هذا -لِكُلِّ مُخْلِصٍ مِن طُلاَّبِ العِلْمِ-: بِلَفْتِ نَظَرِهِ إلى مثلِ قولِه -تعالى-: ?فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ?؛ فإنَّه يَدُلُّ -بِفَحْوَى الخِطَابِ- على أنَّ المجتمعَ الإسلاميَّ -مِنْ حَيْثُ العِلْمُ والجَهْلُ- قسمان:

- أهْلُ الذِّكْرِ: وهم العلماءُ بالقرآن والسنة-وهم الأقَلُّون-.

- والذين لا يعلَمون: وهم الأكثرون- بنصِّ القرآن، وحُكْمِ المُشَاهدةِ والواقعِ-.

فإذا عُلِمَ هذا؛ فَلْيَنْظُرْ أولئك المُشَارُ إليهم: هل هم مِن الأقَلِّين، أم مِنَ الأكْثَرين؟!

وحِينئذٍ؛ عَلَيْهِم أنْ يَعُودُوا إلى رُشْدِهم، ويَتُوبوا إلى ربِّهم مِنْ حَشْرِهِمْ أنْفُسَهُمْ في زُمْرَةِ أهْلِ الذِّكْرِ!

فإذا بدا لهم أنَّهم مِن هؤلاء: فعَلَيْهِم أنْ يَحْتَاطوا لِدِينِهِم، وأنْ يَسْأَلُوا أهْلَ الذِّكْرِ -حَقًّا-:

الفهرس